

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)



منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954





سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)

رئيس المشروع : عميراوي احميده

أعضاء المشروع :

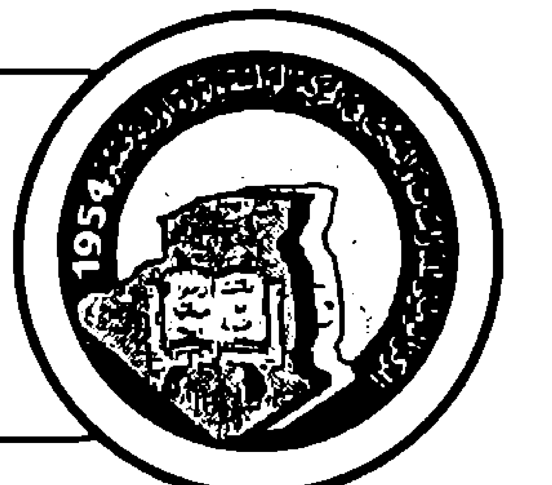
زاوية سليم

زغداوي محمد

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين بمناسبة

الذكرى الـ 45 لعيد الإستقلال والشباب

منشورات المركز الوطني للدرسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954



تدمك : 2 - 16 - 846 - 9961 - 978
الإيداع القانوني 1566 - 2007

تصدير بقلم معالي وزير المجاهدين

كثيرا ما عادت إلى ذهني عبارة قالها المؤرخ الشاعر الموسوعي الدكتور أبو القاسم سعد الله حفظه الله، مفادها أننا شعب يحسن صناعة التاريخ ولكنه لا يجيد روايته والتأريخ لما يصنعه.

وإذا كان هذا الإستنتاج المشحون بغصّة أكيدة هو وليد معاناة البحث والإستقصاء التي تحمّلها هذا العالم الفاضل، وهو يقلب دفاتر الماضي ويدقّق ويغوص بخبرته وعلميته وسعة اطلاعه في ثنايا تاريخنا الوطني ويرى بأم عينيه كم هو قليل عدد الذين يخوضون معه غمار هذا اليم الواسع المليء بالأسرار والمكنونات، والمليء أيضا بالبحارة المزيفين أو المناوئين الذين لم ولن يدخروا ما في وسعهم للمضي في تزوير الحقيقة التاريخية أو تزييفها أو تغليفها بما يخدم الأهداف المعلنة وغير المعلنة للعدو، والتي ما اتسع حقلها و علا صوتها إلا بسبب ما بدر من المؤرخ الوطني من انسحاب وغياب وما ظهر فينا من سلوك غالب لا يعير التاريخ الأهمية التي تستحق والأولوية التي يجب أن يتبوأها .

ولله الحمد إذ وقعت همسة الدكتور أبو القاسم سعد الله الهادفة ومعها كثير من الدعوات الواعية في سمع راعية أمينة حملت همسة الاستغاثة هذه على محمل الجد وقالت معه ومع غيره من الغيورين على التاريخ الوطني، أنه حان الوقت لعمل جاد لاستغلال هذا الفضاء الحيوي وإعادة ترتيبه ليكون من بين أهم الاهتمامات الأولوية

والفضل في هذا المنحى يعود بالدرجة الأولى إلى فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي ما كان ليفوت مناسبة وطنية أو محلية إلا وقد حث الهمم ونبّه إلى الآثار السيئة والثقوب الخطيرة التي بدأت تبدو على هذا المستوى أو ذاك من الأعطاب التي تصيب الذاكرة الوطنية، والتي بدأت نتائجها السلبية واضحة في وعي الأجيال الجديدة وتصرفاتها.

قالها فخامته بلغة واضحة أننا وإن كنا مجبرين على التكيف مع المستجدات الحاصلة من حولنا والمشاركة كطرف فاعل في الفضاء الإنساني الجديد، إلا أن نوعية مشاركتنا

وحماية مصالحنا مرهونتان بنجاحنا في تغذية الأجيال الجديدة بالمرجعيات الذاتية ومرتكزات القوة التي تجعلهم يشاركون ولا يذوبون يتصدرون ولا يكونون تبعا لغيرهم، وليس لبلوغ هذه الغاية من خيار غير العناية بالتاريخ وتطعيم هذه الأجيال بخلاصاته.

وقد تمّ الحرص في كل هذا الجهد المتكامل على وضع الأسس لمدرسة تاريخية وطنية لا تستغني عن المناهج العلمية الموضوعية والائتمان على الحقيقة، ولا تسعى في محصلتها إلى زرع الأحقاد كما تفعل المدرسة التاريخية الكولونيالية، ولكنها مع ذلك لا تنسى أنها إزاء بحث علمي إنساني اجتماعي في المقام الأول، وأنها تخوض غمار العمل في حقل ظل مسكوناً بالمغالطات والتعصب في الكثير من المؤلفات التي صدرت عن المؤرخين الإستعماريين، وإنه من حقها أن تعيد ترتيب الحقائق كما وقعت بالفعل وبالصورة التي تبين للأجيال كفاح آبائهم، وكما قال الإمام الشافعي رحمه الله (من حفظ التاريخ زاد عقله).

في سياق هذا الجهد الذي ابتدأ منذ بضع سنوات و احتفاء بالذكرى الخامسة والأربعين لاستعادة السيادة الوطنية يقدم المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 مجموعة جديدة من البحوث العلمية التاريخية قامت بإعدادها بالتعاون مع المركز، كوكبة من الباحثين والمؤرخين والأساتذة، المعروفين بقدراتهم العلمية، وبمساهماتهم المتخصصة في هذا المجال .

وإني لأغتنم هذه الفرصة لأوجه إلى هؤلاء الأساتذة جزيل التقدير على ما تحملوه من عناء البحث والتنقيب والتدقيق ليقدموا هذا الإنتاج الذي سيكون خير عون للطلبة والباحثين والراغبين في التعرف على التاريخ الوطني من منابعه الصافية.

كما أعبر عن بالغ التقدير والشكر لجميع القطاعات التي ساهمت إلى جانب وزارة المجاهدين، في إنجاز هذا المشروع وأخص بالذكر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارة المنتدبة للبحث العلمي اللذين وجدنا فيهما خير مساند في هذا المسعى الوطني الرفيع.

وفق الله الجميع في خدمة التاريخ الوطني، وتخليد مآثر الأمة الأزلية، ومن سار على الدرب وصل.

السيد : محمد الشريف عباس

تقديم بقلم مدير المركز

يتشرف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 بإصدار ثلاثين دراسة علمية، هي ثمرة عمل مشاريع البحث المنجزة في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي، والتي نال المركز شرف تأطيرها منذ انطلاقها إلى اليوم.

وإذ تتناول هذه الدراسات تاريخ الجزائر بكل مراحله، فإن ذلك يعتبر تأكيدا لفكرة: أن التاريخ الوطني كل لا يتجزأ على اختلاف العصور والأحداث والأزمنة التي عرفتها بلادنا، وأن هذا المكنون التاريخي، مترابطة مراحله ومتواصلة من القديم إلى الوسيط إلى الحديث والمعاصر، بما في ذلك فترتي المقاومة والثورة التحريرية.

وإذا كان الهدف البعيد في طبع ونشر هذه الأعمال هو إبراز دور المركز ومساهمته الفعالة في كتابة تاريخ الجزائر، في إطار الدور المنوط به منذ نشأته سنة 1995، فإن الهدف القريب و المباشر يتمثل في تدعيم المكتبة الوطنية بعصارة جهد ثلة من خيرة الأساتذة الجامعيين والباحثين الجزائريين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة والاختصاص، وإثراء الرصيد العلمي والمعرفي للطلبة والمهتمين والباحثين.

ولا يفوتنا بمناسبة نشر هذه الأعمال أن نهنئ أنفسنا وشعبنا وأن نشكر وزارة المجاهدين وعلى رأسها معالي الوزير السيد محمد الشريف عباس، على رعايته واهتمامه البالغ بهذا المشروع، كما نثني على الدور الكبير الذي لعبته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الوزارة المنتدبة للبحث العلمي، الأساتذة والباحثون ،وكل الذين حرصوا وساهموا في إخراج هذا المشروع إلى النور.

د: جمال يحياويي

مقدمة

برغم الصعوبة التي وجدناها في التعامل مع بعض الأعضاء وانسحاب اثنين تم هذا العمل على الصورة الآتية. حيث عالجنا الموضوع باختصار حول المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي. وبنية الاقتصاد الاستيطاني في الجزائر. وتتبعنا آثار السياسة المدنية الاستيطانية. وسياسة المياه للاستعمار الاستيطاني في الجزائر. واكتشاف البترول في الجزائر. وميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين. ودور الاستشراق في مراحل استعمار فرنسا للجزائر.

1

المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي

إن الهدف من تناول هذا الموضوع هو رصد أوضاع المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي، تمهيدا لمعرفة آثار السياسة الاستعمارية، أي ما نتج عنها من تحولات اجتماعية في الجزائر من عام 1830 إلى غاية 1962. ونقدم هذا الموضوع مستعنين بما قدمناه في موضوع السياسة الفرنسية في الشرق الجزائري[1].

من المؤكد أن دراسة الوضع الاجتماعي هامة جدا لفهم أهم التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري خلال فترة أواخر العهد العثماني. وفترة الاحتلال الفرنسي؛ إذ كانت الشرائح السكانية في المدينة بأُسرها/ وبيوتاتها وبطبقاتها المتعددة؛ الميسورة منها والفقيرة، أو في الريف والتي كانت على رأسها القبيلة بأنواعها الزراعية والرعوية؛ كانت كلها تشكل الأساسَ الثاني بعد الأرض للحياة الاجتماعية، بل، إن الأرض والأسرة والقبيلة كلها كانت تشكل فصل الخطاب السائد في الحياة الاجتماعية الجزائرية. والسؤال الذي يمكن طرحه هل بقي المجتمع الجزائري محافظا على خصوصياته أثناء الاحتلال الفرنسي له؟ أو بعبارة أخرى ما هي أهم آثار الاستعمار الفرنسي في المجتمع الجزائري؟

1- عميراوي احميده، السياسة الفرنسية والمقاومة الوطنية في الشرق الجزائري1837-1858، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة منتوري، قسنطينة 1999

سكان الجزائر

من الصعوبة بمكان تحديد عدد سكان الجزائر خلال العهد العثماني، بفعل تضارب الإحصاءات التي قدمتها مصادر تلك الفترة؛ فترة أواخر العهد العثماني. ومصادر بداية الاحتلال الفرنسي، برغم أن دراسات تاريخية كثيرة تناولت المجتمع الجزائري.

ومن خلال ما قدمناه في موضوع السياسة الفرنسية في الشرق الجزائري يمكن رصد أهم الدراسات التي قدمت وهي لكل من ياكونو (Yacono) وحمدان خوجة، فالأول قال إن عدد سكان الجزائر كلها لم يتعدّ ثلاثة ملايين نسمة[2]. على خلاف الثاني الذي قال إن سكان الجزائر كلها بلغ عشرة ملايين نسمة[3].

وكانت كبريات المدن لا يسكن الواحدة فيها أكثر من 45 ألف نسمة. وقد قدم نوشي (Noushi)[4] من جهته رأيا حدد به عدد سكان المدن الجزائرية بنسبة تتراوح ما بين 10% و20%. بينما ذهب ناصر الدين سعيدوني إلى القول: "في حين لم يتجاوز سكان المدن والحواضر بالجزائر عامة في أحسن الأحوال 6%"[5] بينما ذهب بعض الدارسين إلى اعتبار نسبة 5 إلى 10% هي نسبة سكان المدن الجزائرية كلها[6]. وهي النسبة التي نرجحُ مطابقتها لواقع المجتمع الجزائري في ذلك العهد.

من خلال هذا يتبين لنا أن المجتمع الجزائري كان مجتمعا ريفيا. مثلما يتبين لنا أن الاحتلال الفرنسي للمدن الجزائرية كان سريعا، على خلاف ما تم من احتلال للريف. وهو ما يفسر استمرار المقاومة الوطنية إلى تاريخ متأخر. من ذلك نذكر أن القوة الفرنسية لم تتمكن من احتلال منطقة تندوف إلا في الثلاثينيات من القرن العشرين.

2- Yacono (X.), “ Peut-on évaluer la population de l’ Algérie vers 1830”, in, R. A, année 1954, p-p 277-307.

3- Hamdan (B. O. K.), Le Miroir, traduit de l’ Arabe par H. D. Goetschy, Paris 1833, p. 320.

4- Noushi (A.), Sur le féodalisme, Cahier du C. E. R. M. éd. sociale, 1974. p. 182.

5 – سعيدوني، ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985 ص. 97.

6 – ينظر: ابن اشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر، ش. و. ن. ت. الجزائر، 1979، ص. 40.

ومن هذه المدن التي تم احتلالها بسرعة مدينة الجزائر ووهران وعنابة وقسنطينة وموانئ هامة أخرى، وكأن الأمر في نظر المحتلين هو أن تكون هذه المدن موانئ لتصدير واستيراد المواد التجارية. وهو ما حدث (مثلما سنبينه في حينه).

فمدينة الجزائر العاصمة كانت متميزة عن بقية المدن الجزائرية في جوانب كثيرة من حياتها الاجتماعية. حيث كان العثمانيون والكراغلة ومن والاهم من رجال المخزن يحظون بامتيازات. ثم تأتي الفئة الثانية المشكلة من البلدية/الحضر أي الأعيان؛ أي العلماء وأصحاب الحرف. وكان هؤلاء الحضر يشكلون أغلبية سكان المدينة[7] البالغ عددهم حسب بعض المصادر 80 ألف نسمة[8]. وتأتي فئة العامة من السكان وكانت تدعى البرانية التي نزح معظم أفرادها من الريف.

وتعد أعمال فانتور دي بارادي التي نشرت في المجلة الإفريقية[9] مصدرا هاما لتاريخ الجزائر العثمانية. إذ زار هذا العالم الجزائر عام 1789 وقدم عملا بعنوان «Notes sur Alger» تضمن معلومات قيمة عن الجزائر، من بينها ما يتعلق بالجزائر العاصمة التي قال عنها إن بها 16000 بستان. وبها 5000 مسكن بما فيها 180 مسكن لليهود. ويسكن العاصمة ما بين 25 إلى 30 ألف ساكن. ويمكن أن يصل العدد إلى 50 ألف ساكن بالنظر إلى تقدير عدد النساء اللواتي لا يخرجن من البيوت. وتفصيل العدد هو (6000 كراغلة و300 تركي و7000 يهودي و2000 أسير و32000 من العرب)[10]. على خلاف شمبر الذي قال بوجود 15000 بناية و100000 ساكن[11].

7 - شمبر، في: الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان، ترجمة أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975، ص. 12.

8 - Renaudot, M. Alger, Tableau du Royaume de la ville, Mongie ainé, Paris 1830, p. 13

9 - لمزيد من المعلومات يراجع:

Venture De Paradis, "Alger au 18è siècle ", présentation de FAGAN (E.), in. R. A. no 39, année 1895, p-p. 265-314. et, R. A. no 40, année 1896, p-p. 33-78, 256-277.

10 - قد يكون جانب من هذه الإحصائية غير دقيق بالنظر إلى تناسب عدد مساكن اليهود ألـ 180 مع عددهم البالغ 7000 فرد فيعني هذا أن قرابة 40 فردا في البيت الواحد.

11 - أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان، ص. 12.

مثلما هي أعمال هايدو[12] ذات القيمة العلمية الراقية؛ إذ قدمت باللغة الأسبانية تحت الرعاية الدينية الكاثوليكية عام 1608 بعنوان: (Topographie et Histoire générale d'Alger)

وبمجيء الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر حدثت تغيرات هامة سنتتبع آثارها في حينه.

وكانت قسنطينة من مدن الجزئر الهامة. وقد تضاربت الإحصاءات التي قدمت حول عدد سكانها، فحمدان بن أمين السكة حدّد سكانها ما بين 25 إلى 30 ألف نسمة[13]. في حين قال عنها كامل باي مبعوث السلطان العثماني عام 1836 إنها مدينة عظيمة بها 7000 مسكن يقطنها حوالي 80 ألف شخص[14]. في حين حدّد كل من رامبار(Raimbart) وباون (Bowen) عددَ سكانها ما بين الـ 40 إلى 45 ألف نسمة[15]. وروزي (Rozet) بـ 15 ألف نسمة[16]. في حين قدرت مصلحة الهندسة العسكرية الفرنسية عدد سكان مدينة قسنطينة قبل احتلالها بـ 40.000 نسمة، وبعد الاحتلال نزل العدد إلى النصف[17]، ونصف هذا العدد كان من القبائل والربع من الأعيان والباقي من الأتراك والكراغلة واليهود. وإن الثروة كانت بيد الأعيان والأتراك العثمانيين[18] وإن كان ريمون (Raymond, A) قد رجّح أن يكون عدد سكان مدينة قسنطينة قبل احتلالها 25.000 نسمة[19] وهو الأرجح في نظرنا لجدة هذه الدراسة

---

12 - لمزيد من المعلومات يراجع:

Fray Diego de HEYdo, "De la captivité à Alger", traduction de l' Espagnole par Moliner-Violle, in. R. A. no 39, année 1895, p-p. 54-103, 199-258, 321-367. no 40, année 1896, p-p. 5-32. no 41, année 1897, p-p. 153- 184.

13 - Cité par: Yacono (X.), "La Régence d' Alger en 1830", in R. O. M.. M. n°2, p 274.

14 - Cité par: Temimi (A.), Le Beylik. de Constantine et Hdj ahmed Bey (1870 - 1837), R.H.M. Tunis 1978. P57.

15 - Cité par: Temimi المرجع نفسه. ص. 57

16 - Rozet. Alger, 2 è éd. Bouslama, Tunis, 1980, p 19.

17 - أكد جوليان بقوله: إنه في عام 1843 كان عدد سكان مدينة قسنطينة 882 20 نسمة، منهم 1919 أوروبي،

يراجع: - Julien (Ch. A.), Histoire de l' Algérie contemporaine, PU.F. France, 1964, p 256.

18 - مذكرة عن قسنطينة في تاريخ 5/15/1838 A. M. G .H226. وكان عدد اليهود بهذه المدينة 1000 نسمة حسب ما هو مذكور في A. M. G. H46.

19 - ينظر:

Raymond (A.), 'les caractéristiques d' une ville arabe 'moyenne" au 18 è siècle: le cas de Constantine", C. T, no 137-138, Faculté des lettres et sciences humaines, Tunis, 1986, p-p175-195.

ودقتها"[20]. وبحلول الاستعمار الاستيطاني فيها بداية من عام 1837 حدثت تغيرات كثيرة في المدينة. مثلما حدث تغيرات أخرى وكثيرة في باقي المدن الجزائرية التي تم احتلالها. وأكبر عامل في هذا التغير تمثل في هجرة كثير من الجزائريين من المدن؛ مثلما هو الشأن حين هرب كثير من الجزائريين من مدينة الجزائر ومدينة قسنطينة، ومدينة تلمسان ومدينة معسكر. وتمثل كذلك في هجرة أوروبية معاكسة إلى المدينة الجزائرية. وبهذا يكون الاحتلال العسكري الأوروبي مرافقا لاحتلال مدني بشري.

الريـــف

كان يتشكل الريف الجزائري من القبائل والأسر، فالقبيلة كانت نوعين زراعية ورعوية، مستقرة ومتنقلة. وتشكل هذه القبيلة بفعلها ومكانتها في الحياة الاجتماعية الأساس الثاني بعد الأرض. حيث كانت القبيلة والأرض وجهين متلازمين دائما. ومن أجل الأرض كانت الحروب داخلية بين الصفوف الجزائرية وضد الدخيل الأجنبي.

وعلى هذا الأساس يمكن الاستنتاج الآتي، إن سمة الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية للريف الجزائري كانت تتحدد بالقبيلة وبالعلاقات فيما بينها. وتتحدد كذلك بالنظام العقاري / الأرض / وبالأدوات الفلاحية. وتقابلها سمة الحياة في المدينة بالدكاكين والحرف[21]. فالأرض بالنسبة لسكان الريف هوية وهي في نفس الوقت مردود مادي. ولعل هذه القناعة هي التي دفعت نوشي إلى اعتبار النظام العقاري في الجزائري هو السبب في وجود توازن بارع ساد بين الفرد والجماعة، من جهة. وبين الإنسان والتقنيات، من جهة أخرى. وبينهما والأرض، من جهة ثالثة[22]. وبقي هذا التوازن إلى أن جاءت الحملة الأوروبية بداية من عام 1830

20 - لمزيد من المعلومات تراجع أطروحتنا التي قدمناها لنيل شهادة دكتوراه الدولة بعنوان: السياسة الفرنسية والمقاومة الوطنية في الشرق الجزائري 1837-1858، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة 1999 الفصل الأول.

21 - للمزيد من المعلومات ينظر: ابن أشنهو، عبد اللطيف، المرجع السابق. ص. 25.

22 - Noushi, Enquête, p. 73.

وأحدثت تغييرات كان لها مفعول مباشر في تغير الحياة الاجتماعية الجزائرية، لأن السلطة الأوروبية فككت هذا التوازن بإحداث تصدعات في التشكيلات الاجتماعية الجزائرية وفي نظام أرضه.

فالقبيلة هي التي تولت إدارة ملكية الأرض في الريف والدفاع عنها واستغلالها للزراعة وللرعي لهذا غلب طابع الملكية الجماعية/العرش في الريف. وكانت الأرستقراطية الريفية متميزة باستقلالها عن السلطة المركزية العثمانية. واستبقى النظام العثمانيُ من جهته الأرضَ على حالها خاصة العرش منها. الأمر الذي ساعد على استمرار الوجود العثماني متميزا في الجزائر بنظامه الإداري الذي كان مركزيا، وبرؤوس الحكم فيه (بايات ودايات) غير مستمرين ولا مستقرين، لهذا لم تسمح مدة وجودهم أن يؤسسوا طبقة وراثية مهيمنة. مثلما حدث في بلدان مجاورة للجزائر.

وكان المجتمع الجزائري تراتبيا يتكون من أقلية عثمانية حاكمة ومسيرة لنظام إداري وسياسي لم تكن علاقاتها السوسيولوجية قوية بالمجتمع الجزائري، وهو ما أدى إلى الإطاحة بها بضربة عسكرية أوروبية أولى. مثلما كان هذا النظام يتكون من عامة سكان المدن الذين مال منهم إلى قوة فرنسا. وهاجر كثيرهم من البلاد. ويتكون كذلك من أرستقراطية ريفية تولت الدفاع عن ذاتها وبلدها وهو ما أثر على عملية الاستيطان قبل أن تؤثر فيه السياسة الفرنسية. بهذا التكوين يبتعد المجتمع الجزائري عن الأنماط الاقتصادية التي عرفتها أوروبا، الأمر الذي ولد صراعات بين أنماط الحياة الاجتماعية الأوروبية الدخيلة وبين الأنماط السائدة في الحياة الاجتماعية الجزائرية.

ومن خلال هذا يمكن استنتاج أمر وهو أن السلطة المركزية العثمانية لم تملك الأرض كلّها، على خلاف ما حاولت السلطة الفرنسية عمله حين حاولت تفتيت القبيلة واستولت على أرضها.

وتبقى القبيلة قاعدة الهرم الاجتماعي الكبير لسكان الجزائر؛ ونظام الأرض هو أساسها. مع التأكيد على أن طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر غير متجانسة ؛ لأن اختلاف الجنوب عن الشمال كان كبيرا.

ففي الساحل كانت حياة السكان تقوم على مردود الأرض. بينما تقوم حياة سكان الجنوب على الرعي. ومن ثم فالحياة الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري كانت تقوم على نشاطين هما الزراعة وتربية المواشي. وحولهما كانت الصراعات الداخلية مستمرة، الأمر الذي أدى إلى نتائج هامة لصالح النظام العثماني والاستعمار الفرنسي فيما بعد على حساب المجتمع الجزائري.

إذن لم يكن الوضع الاجتماعي متجانسا بين الشمال والجنوب من حيث طبيعة الحياة اليومية؛ وكان غير ذلك أيضا في مناطق الشمال نفسها؛ ففي بعض الجهات من قبائل الحضرة كانت الأسرة هي التي تقوم بالدور الأساس في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي. وكان الشيخ على رأس أعلى هيئة تنفيذية في المنطقة. بينما كانت القرية في بلاد القبائل الكبرى هي التي تقوم بالدور الأساس في تنظيم الحياة الاجتماعية. حيث كان على رأس كل قرية أمين يعين من طرف الجماعة. وكانت هذه الجماعة أعلى هيئة قضائية وتنفيذية[23] تعمل في استقلال تام عن النظام العثماني.

وفي جنوب الجزائر بالصحراء كانت تتقاسم النفوذ الأسر الموسعة وأهمها أسرة ابن قانة وبوعكاز وبني جلاب والبوازيد وأولاد نايل وأولاد سيدي الشيخ والشعانبة.

وكان الصراع دائما بين أهم هذه الأسر التي كانت تحاول فرض نفوذها في هذه المنطقة. فمثلا كانت أسرة ابن قانة تنافس أسرة كل من بوعكاز في الزيبان وأسرة بني جلاب في توقرت. في حين كان البوازيد في مواجهات ضد أولاد نايل. وقد كان لهذا الوضع الاجتماعي دوره في توجيه السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية.

---

23 - كان هذا الأمين أو الوكيل المتصرف في أمور القرية وفي خزينتها يجمع الضرائب والهدايا. وينظم التجارة في الأسواق ويحميها وينفذ العقوبات. للمزيد من المعلومات ينظر:

- Rémond (M.), “L’ élargissement des droits politiques des indigènes”, in R. A année 1927, p-p. 213-253.

ومن الأسر ذات النفوذ على الحياة الاجتماعية في غرب وجنوب البلاد كانت أسرة أولاد سيدي الشيخ. وكذلك نذكر قبيلة الحنانشة[24] التي كانت تشكّل مركز الفعل في الحياة الاجتماعية في الشرق والجنوب الجزائري[25]. كان نفوذها يمتدّ على حدود البلدين تونس والجزائر.

تقاسمت هذه الأسر الموسعة النفوذ مع السلطة العثمانية سواء في المدينة أم في الريف. ففي المدينة كانت الأسر العلمية تحتكر أهم المناصب المسيرة للحياة الثقافية والدينية. مثلما كانت الأسر في الريف تتولى أمور الحياة الاجتماعية. وبمجيء الاستعمار الأوروبي حدثت تغيرات كثيرة خاصة بتولي بعض هذه الأسر مهمة المقاومة.

الوضع الثقافي

لم تحظ الثقافة في الجزائر باهتمام العثمانيين بمثل ما حظيت به بقية القطاعات الأخرى؛ وفي مقدمتها القطاع العسكري وهذا بحكم عاملين، الأول ظروف النشأة الخاصة بالدولة العثمانية التي وجدت في عصر يتطلب الاعتماد فيه على القوة الحربية. والثاني يعود إلى انتشار الطرقية المتصوفة في البلاد العربية الإسلامية وتحكمها في جوانب كثيرة من هذه الحياة الثقافية. وبناء عليه تكون هذه الطرقية قد لعبت في الماضي دورا إيجابيا في تأطير مجتمع مفكك بتلقينها مبادئ الإسلام والتنظيم الشرعي له. وقد يكون عامل ثالث يتمثل في شعور العثمانيين بأنهم غرباء عن هذه البلاد. ولهذا اعتمدت الثقافة العربية الإسلامية في تطورها النسبي والعددي على ذاتيتها أولا، وعلى المجتمع الإسلامي الجزائري ثانيا؛

---

24 - لمزيد من المعلومات يراجع:

- Féraud (Ch.), "Les Harar seigneur des Hanancha", in R. A année 1874, p 30.

ينظر كذلك:

- Dardour (H.), Annaba 25 siècles de vie quotidienne et de lutte, S. N. E. D. Alger, 1982, p-p. 60-59.

25 - لمزيد من المعلومات ينظر: معاشي جميلة، الأسر الحاكمة ببايلك الشرق، ماجستير، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1991، ص. 33.

انطلاقا من المؤسسات الثقافية المحصورة في المساجد والمدارس والزوايا التي تولت مهمة نشر الدين والتعليم العربي الإسلامي.

كانت هذه المؤسسات ثقافية ومتعددة المهام؛ ومنها الزوايا التي كان لها دور علمي وديني واجتماعي وسياسي في المجتمع الجزائري. فالطرقية كانت ذات سلطة روحية ودينية ومدنية وقضائية. ولها من الولاء الشعبي ما يضاهي بل يفوق الولاء العام لنظام الحكم القائم. وبمجيء الاحتلال الفرنسي تحولت كثير من هذه المؤسسات إلى مرافق عمومية. بعد أن هدم كثير منها[26].

وقد قامت الطرقية بدور هام في التوازن الاجتماعي الجزائري، إذ أن الثقافة الطرقية تمكنت بما لها من إلهام روحي وولاء شعبي من أن تحافظ على المقومات العربية الإسلامية، سواء في الجزائر أو في غيرها من بلاد العالم ولكنها عجزت على أن تطور هذا العالم الإسلامي. وهو ما سهل على السلطة العقلانية الأوروبية بداية من عام 1830 أن تسيطر على الجزائر سياسيا واقتصاديا، برغم مواجهة الطرقية لها.

وبناء على ما قدمه كور (Cour)[27] فقد كان أغلب سكان الجزائر مريدين لأهم الطرق الثلاث الرحمانية التيجانية والقادرية.

وكان لرجال الرحمانية انتشار كبير في البلدين تونس والجزائر، وهم الذين تصدوا بقوة بجانب الطرقيين الآخرين للاحتلال الفرنسي.

وقبل ظهور الطرقية كانت الزاوية التي ظهرت في الجزائر خلال القرن 13م[28] قد عرفت تطورا كبيرا إلى أن صارت العاصمة الثقافية والسياسية والإدارية في ناحية

---

26 - لمزيد من المعلومات يراجع ما كتبناه بعنوان: "وثيقة نادرة عن المؤسسات الثقافية بمدينة قسنطينة"، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 87 - 88 تونس 1997، ص. ص. 625 - 639.

27 - Cour (A.), “Recherche sur l’ état des confréries religieuses musulmanes”, in R. A. 1862, p- p. 291-334.

28 - العيد، مسعود، "المرابطون والطرق الصوفية بالجزائر خلال العهد العثماني"، سيرتا، العدد 10، مجلة يصدرها معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1988، ص.10 رغم أن سعد الله أبو القاسم تناول موضوع الزوايا في تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1998. ج. 4، ص-ص. 284- 300 وفي الجزء الخامس ص-ص110-151 لكنه لم يذكر لنا تاريخ أول التأسيس للزاوية في الجزائر واكتفى بالقول على أنها ظهرت في القديم.

تواجدها. وبذلك تكون قد حلّت محلّ الرباط. وبمرور الزمن تطورت مهامها من الخلو إلى الإطعام بعدها إلى الحرب ثم إلى التعليم. ولعلّ أقدم زاوية تأسست في الجزائر هي زاوية الشيخ سعادة بالقرب من طولقة بالجنوب الشرقي الجزائري (القرن السادس الهجري). ثم انتشرت الزوايا عبر أنحاء البلاد خاصة بعد القرن السادس عشر.

وكان لسقوط الأندلس والاحتلال الأسباني والفراغ الإداري في المغرب الأوسط واستعداد السكان لتقبل أي حركة روحية إسلامية كان لكلّ ذلك أثر بالغ في انتشار الزوايا. وبظهور العثمانيين في الجزائر والتزامهم الجهاد ضد المسيحيين ساعد الزوايا على أن تحصر نشاطاتها في الجانب التعليمي والديني والاجتماعي، وبمجيء الاحتلال الفرنسي تطور وضع الزوايا وتغيرت مواقفها.

اعتمد العثمانيون أواخر عهدهم في الجزائر على المرابطين الذين يدّعون الشرف في قمعهم "للطرق الصوفية" الثائرة ضدّهم كالدرقاوية مثلا. إذ أن كثيرا ما استمال العثمانيون الشيوخ المرابطين إلى صفهم بمنحهم امتيازات، إلاّ أن الطرقية تمكنت من الانتشار. وما جاء الاحتلال الفرنسي للجزائر حتى صار معظم المرابطين ينتمون إلى الطريقة. وكانت القبائل تتسابق إلى أن يكون لها مرابط لتدعم شوكتها، وكان المرابط يقيم في الريف يحتمي بالقبيلة وتحتمي به.

وبانتشار الطرق ضعف نشاط المرابطين بل تمّ دمجهم في الطريقة نتيجة ميل القبائل للطرقيين بدل ميلهم للمرابطين الذين كان أغلبهم في خدمة العثمانيين. بهذا الميل يمكن الحكم على مثل هذه القبائل بالتطور وبالتالي بالتطلع إلى أفق أوسع من أفق المرابط، بهذا تكون الطريقة من جانب آخر عامل توحيد لأكثر من قبيلة؛ بل لأكثر من موطن. وتكون إذن مهدت للوحدة "الوطنية" الجزائرية التي تبلورت في ظروف معينة عهد الأمير عبد القادر.

وعلى ما يبدو أن أغلب المجتمع الجزائري أدرك أن النظام العثماني صار عاجزا عن حمايتهم من الخطر الخارجي فالتف بالمرابطين الطرقيين خاصة القادريين

والرحمانيين والتيجانيين والدرقاويين، سواء أكان ذلك أثناء الاحتلال الأسباني أم الفرنسي، وهذا ما يفسر فشل العلماء الدينيين الذين ناصبوا الطريقة العداء، فشلوا في فرض أنفسهم على الطرقيين. ومن ثم لم ينجح العثمانيون والعلماء وحتى المرابطون في الصمود أمام الطرقيين. فالطرقية وحدت المجتمع روحيا إلى حدّ كبير وهو ما عجزت عنه السلطة العثمانية والسلطة الفرنسية فيما بعد[29].

ونظرا لهذه المكانة التي كان الطرقيون المرابطون يحظون بها كانت جلُّ الانتفاضات ضد الاحتلال الفرنسي بتحريض منهم وتحت قيادتهم. لأن الزوايا حلّت محلّ الهياكل الإدارية التي سقطت سواء الممثلة في النظام العثماني أم التي كانت بزعامة الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي وغيرهما من الشيوخ. وهذا ما يفسر سرّ التعامل الفرنسي بحنكة وحذر مع شيوخ الطرق؛ إذ كلفت السلطة الفرنسية المستشرقين من الضباط الفرنسيين للتقرب منهم وجلبهم لصالح الاستيطان الأوروبي.

من جانب آخر سبق وأن عرفت المدرسة نقلة نوعية عهد صالح باي ومحمد الكبير في الغرب أواخر القرن الثامن عشر؛ وبوفاتهم ضعف التعليم بمدينة قسنطينة وفي الغرب الجزائري وانحصر في الزاوية. وظلَّ الناس يلتفون بالمرابطين أكثر من إلتفافهم بالعلماء، فأدّى ذلك إلى نتائج خطيرة منها عدم الإقبال على الاجتهاد وتوسيع المعارف. وبذلك صار المجتمع الجزائري ضمن المجتمعات التي كانت تنفرد بهذه الظاهرة الطرقية أي الإسلام "الشعبوي" المشدود – في شيء منه– إلى الشعوذة أكثر مما كان مشدودا إلى السلفية النصية أو إلى التأويل. ومن هذا الباب تسلل الاحتلال الفرنسي وأثر في أفراد هذه الشريحة فمال أغلبهم إلى السلطة الفرنسية.

الوضع الاقتصادي

دراسة الجانب الاقتصادي في الجزائر العثمانية يساعدنا على فهم التحولات التي عرفتها الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي. وكان هذا الجانب محلَّ اهتمام كثير

29 - لمزيد من المعلومات يراجع كتابنا: بحوث تاريخية، دار البعث 2001، ص.84.

من الباحثين مثل ناصر الدين سعيدوني وإبن اشنهو ونوشي (Noushi). إذ تناول كل منهم هذا الموضوع من زاوية معينة ومن قناعات أيديولوجية محددة.

فسعيدوني ناصر الدين يعدّ من الذين أولوا عناية كبيرة لدراسة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، حيث قدم لنا بحثا عن: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1830.1800)[30] تناول فيه جوانب هامة من الحالة الاقتصادية بالجزائر، خاصة فيما يتعلق بموارد البايلك. وحاول أيضا أن يدرس الوضع الاقتصادي بصورة عامة في كتابه الآخر: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث[31] لكن محاولته كانت مختصرة ومركزة جدا رغم استخدامه لمصادر ومراجع متعددة، إذ لم تتعد دراسته للوضع الاقتصادي العشرين صفحة. ولم يتوصل إلى ما إذا كانت لهذا الوضع الاقتصادي علاقة بالسياسة العثمانية تجاه القوى الأجنبية في ضوء التحولات الاقتصادية آنذاك. وما إذا كانت له علاقة بالهيمنة السياسية والاقتصادية الأوروبية قبل وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، واكتفى الأستاذ سعيدوني بطرح تساؤلات عن الوضع الاقتصادي آنذاك. ولا يعني هذا أننا سنقدم نحن من جانبنا دراسة وافية أكثر مما قدمه غيرنا.

في حين تناول ابن اشنهو عبد اللطيف في كتابه: تكون التخلف[32] الجانب الاقتصادي في الجزائر بشيء من التركيز وبخاصة منه تراكم رأس المال وأثره في السياسة الفرنسية في الجزائر، وأثر ذلك على المجتمع الجزائري.

بينما تناول نوشي الوضع الاقتصادي خاصة في الشرق الجزائري بإحصاءات معتمدا على مصادر هامة[33]. حيث بيّن أن الحياة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني كانت تقوم على الضرائب والحرف والصنائع والأسواق والوقف وموارد البحر.

---

30 - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

31 - دراسات. المرجع السابق.

32 - تكون التخلف، المرجع السابق.

33 -Noushi, *Enquête sur le niveau de vie*. Op. cit.

الصناعة

سنتناول موضوع الصناعة في الجزائر بشكل مختصر لهدف التعرف على مدى الترابط السائد بين الريف والمدينة، من جهة. والتعرف أيضا على أهم التحولات التي شهدتها الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي، من جهة أخرى.

إذ كانت الصناعة في الجزائر تقليدية ويتمثل أغلبها في النسيج والسجاد والحلي والطرز والشواشي والدباغة والنحاس والحديد والخبز والجواهر والجلود والسروج والبراميل. واختص اليهود بصناعة الذهب والأحجار الكريمة. وساهم الأندلسيون في تطوير بعض الصناعات[34].

وكان الريف الجزائري يساهم في تمويل المدينة بما تحتاجه من المواد الضرورية للصناعة. وبناء على ما ذكره حمدان خوجة أن قرى كثيرة كانت تتواجد بالريف؛ وكانت هذه القرى المنتشرة في جبال فليسة وزواوة وبني عباس وبجاية تشبه المدنَ، حيث سطوحها مغطاة بالقرميد، وفي مساجدها مآذن. وبهذه القرى مراكز لصناعة الأسلحة والذخيرة. وكان سكان هذه الأرياف على دراية جيدة بطرق استخراج المعادن، خاصة الحديد والرصاص وملح البارود، بجانب إجادتهم لصناعة الأغطية والبرانس من الصوف. ولهم من المهارة الفائقة إلى درجة أنهم تمكنوا من صناعة النقود. وذهبت بهم المهارة إلى ضرب وتقليد النقود الأجنبية، بالإضافة إلى معرفتهم الجيدة لطرق متطورة، مثل كيفية حفظ الحبوب بباطن الأرض لمدة سنوات طويلة[35]. كان سكان الريف يستخرجون المعادن والفحم والأخشاب ويصنعون الزرابي والحصير. والسؤال الذي يمكن طرحه هو كيف تعاملت السياسة الاستيطانية الأوروبية مع هذا الوضع الاقتصادي؟ بمجيء الاحتلال الفرنسي حدثت تغيرات كثيرة؛ إذ كثر النشاط التجاري بفعل حركة التصدير والاستيراد، وتأسست المدن، ووصلت هجرات أوروبية.

34 - سعيدوني، ناصر الدين، النظام المالي. المرجع السابق. ص. 35.

35 - Hamdan, *op. cit.*, chapitre 3.

التجارة

كان للتجارة دورها الهام في حياة الجزائر خلال العهد العثماني وفترة الاحتلال الأوروبي، إذ بمثل ما تأثرت هذه التجارة بمجريات الأحداث الداخلية والخارجية بمثل ما كان لها من تأثير في ما استجد من أحداث. وكان نشاطها يتم داخليا وخارجيا. فالنشاط الداخلي كان يتم بين المدن والأرياف بواسطة الباعة المتجولين والأسواق الأسبوعية المنتشرة عبر أنحاء البلاد أولا. وثانيا بواسطة القوافل التي كانت من وإلى: الغرب – الشرق. ومن وإلى: الشمال – الجنوب؛ كطريق: تونس – قسنطينة – الجزائر – تلمسان. وطريق عين صالح – متليلي – ورقلة. وساعد وجودُ المدن تطورَ هذه التجارة، مثلما ساعدت التجارةُ هي الأخرى نموَّ المدن، فمدينة العَثمانية في الشرق الجزائري نمت بفضل سوقها المشهور. وكان للصناعات المذكورة سابقا دور هام في هذا اللون من النشاط التجاري. وبمجيء الاحتلال الأوروبي تغيرت التجارة الداخلية بفعل التوسع العسكري والمدني (مثلما سنرى لاحقا).

أما النشاط التجاري الخارجي كان هو الآخر يتم بين الجزائر وكل من تونس وأوروبا حيث كانت المواد الأساسية المصدرة هي: الحبوب والزيوت والصوف والمرجان والشموع والجلود وريش النعام. وقد ذكر تيدنا[36] الذي كان يشرف على تصدير الحبوب والصوف والشمع من ميناء مستغانم وهو الميناء الهام لبايلك الغرب الجزائري لأن وهران كانت لا تزال في يد الأسبان. وذكر أنه في بعض السنوات كانت تصل الشحنات المصدرة إلى عشرة مراكب فرنسية وإنكليزية. ويقول لنا فانتور دي باردي[37] من جهته إنه في سنة 1787 شحن من تلك المنتجات ستة وعشرون مركبا

36 - ولد تيدنا عام 1758. ووقع أسيرا في قبضة رجال البحر الجزائريين في أفريل عام 1779 واشتراه من سوق العبيد باي وهران محمد الكبير، وعينه في منصب خزندار حيث بقي يتولى أمور هذا المنصب إلى أن استعاد حريته بواسطة الفدية وعاد إلى فرنسا يوم 22 أكتوبر عام 1782. وكتب مذكراته عام 1785. لمزيد من المعلومات يراجع:
"Mémoire de Thédnat, écrites à Zurich en 1785", in. R. A. année 1948

37 - Venture De Paradis, "Alger au 18è siècle", présentation de FAGAN (E.), *In. R. A.* no 39, année 1895, p-p. 265-314. et, R. A. no 40, année 1896, p-p. 33-78, 256-277.

ويراجع كذلك كتابنا: الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر، تيدنا أنموذجا، دار الهدى، الجزائر 2004.

من ميناء أرزيو مما يدل على تطور كبير في الحياة الاقتصادية في بلد يتأسف فيها تيدنا على خراب سهولها الخصبة الشاسعة المحرومة من ري المياه.

ويؤكد تيدنا رأيا مهما يتعلق بقيمة الدنوش السنوي التي كان يقدمها باي الغرب إلى الداي. وتيدنا في هذا الرأي أقل تحديدا من فانتور داي بارادي الذي حدد قيمة هذا الدنوش ب 666.000 فرنك في العام.

ويتبين من خلال هذه المذكرات أن ظاهرة القرصنة وشراء الأسرى لم تعد تشكل في فترة حكم محمد بن عثمان باشا داي الجزائر إلا ثروة ضئيلة لكن الدخل من الخيرات الزراعية المتطورة كان كبيرا.

وكانت المواد المستوردة هي: العطور والمصبرات والأسلحة والأقمشة ومواد البناء والسكر والقهوة والورق والحديد. وكان للتجار اليهود المتجولين دور في رواج المنتجات الأوروبية التي عرفت إقبالا كبيرا من طرف الجزائريين وكان ذلك على حساب المنتجات الجزائرية المحدودة[38]. بجانب رواج المنتجات الصناعية التونسية بالشرق الجزائري، وما أحدثته العملة التونسية من منافسة قوية للعملات المتداولة في الجزائر[39].

وبناء على هذا لم تسمح التجارة في الجزائر بتطور البلاد لأنها كانت محكومة إلى شبكة المواصلات السيئة وإلى صناعة تقليدية، ومن جهة أخرى كان النظام العثماني يشكل حاجزا أمام تطور هذه التجارة، لأنه لم يحدث أن توافق رأس المال

---

38 - ابن أشنهو، عبد اللطيف، تكون التخلف. ص. 42.

39 – سيطر الريال التونسي على التعامل النقدي بالشرق الجزائري، منذ أن رُفعت قيمته خلال حكم حسين باي وخلفه مصطفى باي بزيادة وزنه فضة، فبلغت قدرته الشرائية 85% بعد أن كانت 60%. ينظر Noushi, (A) P.121, *Enquêt*

إذ بلغت مداخل الخزينة التونسية من فيفري إلى جويليا عام 1825 حوالي 121. 750 بياستر. لمزيد من المعلومات يراجع:

Khalifa Chater, Description et mutations précoloniales, la Régence de Tunisie de 1815-1857, publication de l' Université de Tunis, 1984, p. 300.

لكن قيمة البياستر هبطت عام 1829 إذ صارت تساوي 1،20 فرنك بعد أن كانت عام 1816 تساوي 1،70 فرنك. ينظر: Khalifa Chater, P. 578.

التجاري المحلي وسياسة الجهاز الحاكم، هذا الأخير الذي لم يتمكن من مواجهة الاحتواء الأجنبي ومن تحويل الريع العيني إلى الريع النقدي، إلا أن الذي حدث هو التعامل بين الجهاز الحاكم و"رأس المال" التجاري الأوروبي فقط، الأمر الذي مهد للغزو الأوروبي، لأن البرجوازي الأوروبي أدرك أهمية البلاد، واقتنع بخطورة النظام العثماني في الجزائر (وإن كان خلال هذه الفترة لم يعد النظام يشكل أيّ خطر على القوى الأجنبية) لهذا وجه البرجوازي الأوروبي الضربة لزحزحة هذا النظام، وهذا ما يفسّر مساعي الأوساط الماركنتيلية وخاصة المارسيلية للضغط على حكومة باريس لاحتلال الجزائر، وفيما بعد لتوجيه السياسة الاستيطانية وهو ما كانت له آثار مباشرة على الحياة الاجتماعية في الجزائر.

وكان للوساطة اليهودية في التعاملات التجارية والمالية دور كبير في أهم التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري عهد العثمانيين والفرنسيين، وإن كان أثر هؤلاء خلال العهد الفرنسي تجاوز حدود التجارة إلى حدود الساسة والإدارة والقرار.

ومن جهة أخرى فبرغم أن الكراغلة في الجزائر خلال العهد العثماني كانوا مزيجا من العثمانيين والجزائريين معا، لكنهم لم يتغلغلوا في الحياة الإدارية والعسكرية العليا والمالية الكبرى. وقد تضاربت الآراء حول أسباب ذلك. وقد يكون من أكبر الأسباب محاولة الأتراك العثمانيين التفرد بالسلطة في البلاد من دون الأهالي وأبنائهم للحفاظ على الطابع التركي للوجاق[40]. وكان لهذا الموقف ما يبرره، إذ سبق للكراغلة أن حاولوا الإطاحة بالنظام العثماني عام 1630 وطرد الأتراك الإنكشاريين من البلاد[41]. وقد استغل بعض اليهود هذا الوضع ووظفوه لصالحهم بأن كانوا واسطة بين الكراغلة والحكام في دفع أجور الكراعلة الذين كان أغلبهم

40- Tal Shuval, “La ville d’Alger vers la fin du 18ème siècle”, *population et cadre urbain*, CNRS, Paris 1998, p-p. 107-111

41 – تحصن الكراغلة وقرروا القضاء على الأتراك لكن أمرهم كشف وقضي عليهم بمساعدة بعض الميزابيين الذين ألبسوا ثيابا نسائية وتقدموا إلى تجمع الكراغلة يخفون أسلحة متظاهرين بالنجدة من ملاحقة الأتراك وبمجرد أن دخلوا قضوا على المتمردين.

يسكن خارج المدينة، لأن بعض اليهود كانوا يدفعون الرواتب مسبقا بمقابل وكالة يتقاضون بموجبها جراية هذه الرواتب من خزينة الدولة في العاصمة[42]. وهذه التسبيقة قد تكون بضاعة تجارية من قمح مثلا.

وبمجيء الاحتلال الفرنسي كانت العلاقة بين الكراغلة ورجال الحكم غير حسنة. مثلما هي العلاقة التي لم تكن طيبة بين رجال الحكم وأغلب سكان الريف، الأمر الذي سمح لبعض الأسر اليهودية أن تكون واسطة فاعلة بين رجال الحكم العثمانيين وغيرهم من الشرائح الاجتماعية. وقد استمرت هذه الواسطة فيما بعد في ظل الاستعمار الاستيطاني ودعمت كثيرا حين تم تجنيس اليهود بقانون كريميو.

الأرض

لا يمكن الحديث عن آثار السياسة الاستيطانية الأوروبية في الجزائر من دون دراسة موضوع الأرض. واعتمادا على ما تشير إليه مصادر ومراجع كثيرة أن خمسة أنواع من الأراضي سادت الجزائر أواخر العهد العثماني وهي: أرض ملك وأرض عرش وأرض مخزن وأرض صحراوية أو موات وأرض بايلك. وإن كانت بعض المراجع تذكر أربعة أنواع من الأراضي فقط هي: أرض البايلك والمخزن والحبس والعرش[43].

فالأول من الأنواع الخمسة هو أرض ملك وكان يتواجد في الأوراس والقبائل الصغرى وواحات الصحراء وقرب المدن. ويعلّل بويان (Pouyanne) سبب تواجد أكثرها في المناطق البعيدة عن المدن بعدم تمكن الأتراك العثمانيين من السيطرة عليها، وبشراء القبائل لها من الباي بعقد مكتوب[44]. وتؤكد لوحة المؤسسات الفرنسية أن أسرة ابن الفقون – مثلا– اشترت أراض كثيرة من الباي بعقد مكتوب مكافأة لها على ما قدمته من مساعدة للأتراك[45].

---

43 - Abdelghani (M.), *La paysannerie algérienne face à la colonisation*, S. N. E. D. Alger, 1973, p. 20.

44 - Pouyanne (M.) *La propriété foncière en Algérie*, Jourdan, Alger, 1900, p-p. 225 - 228.

45 - France, Guerre (Ministère), *Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie*, 1845, p. 345

وقدرها وارنيي (Warnier) بحوالي أربعة ملايين ونصف المليون هكتار[46] ولم يخضع أغلب هذا النوع من الأرض للسلطة العثمانية. وكان هذا النوع من الأرض بيد الأسر الموسعة ذات القوة والمنعة. وقد حدد هذا النوع من الأرض العلاقة ?علاقة حرب- بين أصحابها والمستوطنين الأوروبيين.

وقد تمكن المستوطنون من الاستيلاء على مساحات كثيرة منها، وأدى ذلك إلى تفتيت كثير من الأسر الجزائرية. وإلى تغيير الحياة الاجتماعية، لأن هذه الأرض كانت حيازة غير قابلة للتجزئة، يتولى زراعتها الرجال والنساء والأطفال والخماسة. ويمكن إدراج ملكية الدينيين ضمن هذا النوع من الملكية. حيث كانت للزوايا ومقدميها حيازات بالساحل وغالبا ما كان يتم الاستثمار فيها بواسطة التويزة[47].

أما أرض العرش فقد نفى البعض وجودَها قبل الاحتلال وقالوا إنها من صنع السياسة الفرنسية. ونذكر من الذين ذهبوا إلى هذا الرأي كلاً من بويان (Pouyanne) وروب (Robe)[48]. في حين ذهبت وزارة الحربية الفرنسية إلى التأكيد على وجود هذا النوع من الملكية قبل مجيء الفرنسيين[49]. وهذا الرأي الأخير هو الأقرب إلى الواقع الاجتماعي الجزائري. وقد قدر وارنيي مساحة هذا النوع من الأراضي عام 1830 حوالي خمسة ملايين هكتار[50].

ويعني هذا النوع بالأساس أرضَ القبيلة. وتتواجد غالبا في المناطق السهلية بالتل وهي مرسومة بحدود عرفية هي موضع رضاء وقَبول من لدن معظم القبائل المجاورة. والمعروف عند هذه القبائل أن هذه الملكية مشاعية غير قابلة للبيع أو الهبة أو التجزئة

46 - Larcher (E.), Traité élémentaire de législation algérienne, 3e édition, Arthur Rousseau, Paris, 1923, p. 7.

لمزيد من المعلومات يراجع كتابنا: من الملتقيات التاريخية؛ دار البعث 2001، ص. 44 وما بعدها.

47 - عمل تطوعي جماعي يكون لصالح فرد أو مؤسسة أثناء زراعة الأرض والحصاد والدرس.

48 - Pouyanne, op. cit. p. 282. et, Robe (E.) Les lois de la propriété foncière en Algérie, Alger, 1891, p. 34.

49 -France, Guerre (Ministère de la), Tableau de la situation, op. cit., 1840, p. 87.

50 - Larcher, Traité élémentaire, op. cit., p. 22.

أو المبادلة أو المصادرة، وليست ملكية خاصة، أي، أن للفرد الحق في الانتفاع بها دون أن يملكها. وفي حالة الوفاة دون ترك وارث ذكر تعود هذه الملكية إلى الجماعة للتصرف بها. يعد هذا النوع من الأرض - بحكم قانون الشيوع - قاعدة ميراث تمنع تجزئتها، فيكون هذا النظام قد ساهم إلى حد كبير في عدم ظهور الملكية الفردية وفي استمرار الصدام بين هذه القبائل ونظام كل من السلطة العثمانية والفرنسية ونتج عن المقاومة الجزائرية انتصار الجيش الفرنسي الذي يعني الاستيلاء على أراضي هذه القبائل المهزومة حدث هذا في شرق وغرب ووسط وجنوب البلاد.

النوع الثالث هو أرض مخزن، هذا النوع من الملكية يسمّى بشكل مميز في الشرق الجزائري بأرض العزل. سميت كذلك لعزلها عن أرض السلطان، وقد قام على المصادرة مثلما هو الحال حين صادر الحاج أحمد باي أملاك أولاد عبد النور[51]. ويختلف هذا النوع عن النوعين السابقين لأنه كان يعدّ من الحيازات التي يملكها البايلك، له الحق في منحها لشخص أو لمجموعة مقابل القيام بدورين هما فلاحة الأرض وفرض الأمن دون دفع الضرائب إلا الزكاة والعشر التي هي ضريبة مفروضة على جميع المسلمين[52] وبهزيمة باي كل من وهران وباي قسنطينة صارت هذه الملكية بيد السلطة الفرنسية أما أراضي بايليك الوسط بقيت جيازة بيد باي التيطري لأنها تفاوض مع الفرنسيين وبقي في الحكم.

وقد صنّفت لوحة المؤسسات الفرنسية أرض العزل هذه إلى أربعة أنواع هي: عزل الخماسة عزل الجبري، وعزل الجبل حيث تسلم الأراضي بالجبال الوعرة مقابل ضريبة مالية. وعزل العزيب وهي الأرض التي تقطع لمن يقوم برعاية ماشية الباي مقابل دفع عشر المحصول[53]. وبسقوط النظام العثماني تحولت أغلب هذه الأراضي إلى السلطة الفرنسية.

---

51 - Noushi, Enquête. p. 80.

رأى لارشار مبالغة في هذه الإحصائية التي قدمها وارنيي.

52 - كانت أنواع كثيرة من الضرائب مفروضة على السكان بالإضافة إلى الزكاة والعشر ومنها اللزمة والغرامة والمشيخة وحق البرنوس.

53 - Essyautier, *Le statut réel français en Algérie à la législation jurisprudence sur la propriété foncière depuis 1830 à la loi du 28 avril 1887*, Alger, 1887, p. 17.

النوع الرابع هو أرض صحراوية أو موات وهو يختلف عن الأنواع الأخرى في أسس أولها إنه يعتمد على مياه الآبار والأنهار، حيث كان الماء ملكا خاصا ولمالكه الحق في بيعه أو وقفه[54]، خلاف قطاع الشمال الذي يعتمد على مياه الأمطار. وقدرها وارنيي بحوالي 26 مليون هكتار كان يفلح منها حوالي 3 ملايين هكتار فقط وهي: أرض الواحات وهي ملكية خاصة تسقى بمياه هي ملك خاص مثلما الشأن في واحة سيدي عقبة[55]. والصنف الثاني سمي بأرض الجلف أو البعل وتتواجد على ضفاف الأنهار. والصنف الثالث هو أرض الخلا أو البارود ذات المساحات الشاسعة[56] وبانتصار القوات الفرنسية في بسكرة عام 1844 وفي الزعاطشة عام 1849 تحولت كثير من هذه الأراضي إلى الأوروبيين.

والنوع الخامس وهو المسمى بأرض البايلك، وتعد أجود الأراضي لأنها مشكَّلة من البساتين والمروج والأراضي الخصبة. وبناء على ما تؤكده لوحة المؤسسات أن جزءا كبيرا من هذه الأراضي كان يفلح لصالح الباي، والباقي يستغل مرعى لخيول الباي، وتكون تحت إشراف قائد الدار[57]. وقد قدرها وارنيي بتسعة ملايين هكتار. وكان لهذا النوع من الملكية الأثر الكبير في توجيه السياسة العثمانية والفرنسية معا. خاصة لما استولت هذه الأخيرة عليها وحولتها إلى الدومان.

النظام المالي

كان للنظام المالي أثر فاعل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية. فبدراسة هذا النظام يسهل التعرف على مصادر تلك الموارد وعلى من كان يتحكم فيها. خاصة أثناء الحكم الفرنسي لها.

فيما يتعلق بالموارد المالية للنظام العثماني في الجزائر فهي كانت من مصدرين أساسيين خارجي عن طريق ما عرف بالجهاد البحري أو القرصنة، وداخلي عن

---

54 - Pouyanne, op. cit., p-p. 297-299.

55 – الورتيلاني، الحسين بن محمد، المصدر السابق. ص. 114.

56 -Rinn (L.), “Le royaume d’ Alger sous le dernier Bey”, in R. A, année 1897, p. 131.

57 - France, Guerre (Ministère), Tableau de la situation, 1840, p. 349.

طريق الضرائب المتنوعة. وبمجيء الاحتلال الأوروبي تم القضاء على هذه الموارد البحرية التي بلغت من عام 1805 إلى عام 1815 حوالي 8.000.000 فرنك ومن عام 1817 إلى 1827 كان 700.000 فرنك[58].

وبناء على هذا كانت خزينة الداي عشية الاحتلال ممولة بـ 48.683.000 فرنك وهو الرقم الذي صرح به رجال الاحتلال. وهو الأمر الذي نرجحه على خلاف ما ذهب إليه بعض الدارسين الذين قالوا بأن الخزينة كان بها أكثر من 150 مليون فرنك[59].

كانت تلك الأموال التي تتغذى منها خزينة "الدولة" تقوم بدور الإنفاق الواسع، مثل الرواتب والأعمال الخيرية، أي بيت المال[60]. وهدايا الحرمين الشريفين[61].

وقد أبعدت السياسة العثمانية أغلبية العناصر الجزائرية من إدارة المهام المتعلقة بالسياسة والمال. في الوقت الذي كان فيه الأجانب من اليهود والأوروبيين يحظون بامتيازات تجارية ومالية.

نتيجة لهذه السياسة لم يتمكن العثمانيون من التحكم في السياسة المالية بفعل نشاط اليهود في هذا المجال. ونشاط الدول الأوروبية وقوتها البحرية، وعدم صمود العملة الجزائرية أمام العملات الأجنبية. وبمجيء الاحتلال الأوروبي حدث تغير كبير في الساسة المالية خاصة حين تأسس بنك الجزائر بداية من عام 1852.

نظام الحكم في المدينة

كان الجهاز الإداري الحاكم في ولايات الجزائر في المدن يتشكل من ثلاث هيئات:

---

58 - Devoulx, Registre des prises maritimes, Alger, 1852, (cité par: Ahmed Henni, *Etat, et surplus et Société en Algérie avant 1830*, E. N. A. L. Alger, 1986, p. 54.)

59 - لمزيد من المعلومات ينظر:

Marcel (E.), *L'Algérie à l'époque d'Abd - el kader*, Larose, Paris, 1951.

60 - لعب بيت المال دورا هاما في الحياة الاجتماعية والاقتصادية إذ كان يساعد الفقراء واليتامى، ويقوم بدفن الموتى والتكفل بأهلهم، وعتق بعض الأسرى المسلمين في البلاد المسيحية.

61 - نظرا لموقع مدينة قسنطينة كان جزء من هدايا الحرمين يرسل عن طريق تونس، والجزء الآخر عن طريق ركب الحج، وقدرت الهدايا مثلا:عام 1823 بـ 355 ريال بوجو. وإذا اعتمدنا 1 ريال بوجو يساوي 1، 86فرنك يكون المجموع 660، 30 فرنك.

للمزيد يراجع:سعيدوني، ناصر الدين، النظام المالي. المرجع السابق. ص. 147، 208. وكذلك:

Devoulx (A.), *Notice sur les corporations religieuses d'Alger*, (?), 1912, p-p. 22-23.

الأولى من الباي.

الثانية من الديوان المتكون من الخليفة والخزندار وأعيان المدينة.

الهيئة الثالثة برئاسة الباش آغا الذي من مهامه مراقبة الباي وخلعه وتعيين غيره. وبمجيء الاحتلال الفرنسي تغير هذا النظام.

نظام الحكم في الريف

كان نظام الحكم العثماني بالريف يستند على الأعراش والقبائل المخزنية[62]. وقد وجد النظام العثماني سندا قويا في هذه الشريحة من القبائل المخزنية بممارستها الفلاحة والحرب وجباية الضرائب، لأن قوة الجيش الإنكشاري ضعفت، خاصة حين بلغ عدد الجنود أربعة آلاف قبيل الاحتلال الفرنسي للجزائر، في حين وصل عدد المخازنية ثلاثين ألفا[63]. فكان الاعتماد على المخزنية يوفر للنظام العثماني الاستقرار أكثر مما يوفره الجيش الإنكشاري.

فتمكن النظام العثماني إذن بتطبيق مبدأ الحماية بقبيلة ضد قبيلة وبالاعتماد على القوة المخزنية من حماية نفسه من هجمات القبائل ومن الاستيلاء على أراض خصبةالأمر الذي أدى إلى أن تتعامل قبائل كثيرة مع السلطة الفرنسية فيما بعد. حيث وجدت في بعض القبائل المعادية للنظام العثماني وحتى في القبائل المخزنية مثل الدوائر والزمول مساعدة كبيرة في توسعها. وبسقوط النظام العثماني تعاملت السلطة الفرنسية مع مثير من هذه القبائل التي كانت أداة مساعدة قوية للتوسع الاستيطاني الأوروبي في البلاد.

إذن بعد تقديم هذا الموجز عن الجزائر خلال العهد العثماني يمكن التعرف عن أهم التحولات التي شهدتها الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي. ونبدأ بتحليل البنية الاقتصادية الاستيطانية.

62- Esterchazy (W.), *Domination turque dans l' ancienne Régence d' Alger*, Goussin, Paris, 1840, p. 25.

63- Perrot, *Alger esquisse topographique et historique du royaume et de la ville d'Alger*, Paris, 1830, p-p 55-56.

2

بنية الاستيطان الاقتصادي في الجزائر

من أجل التحكم المنهجي نسبيا في المادة المعرفية كما نعرضها ونحللها في هذا الموضوع المتعلق ببنية الاستيطان الاقتصادي، وانطلاقا من المادة المصدرية والمرجعية، نرى أن المنهج التاريخي التحليلي النقدي يفرض نفسه كخيار أولي من مجموع الخيارات المنهجية المتاحة في حقول البحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية، وهذا لا لشيء سوى لقناعة منا، أننا أمام بحث صعب وشائك ليس على المستوى الموضوعي فحسب، ولكن على المستوى الذاتي أيضا؛ وهي الذاتية التي يقرها منطق البحث العلمي التكاملي، حينما يتخذ من مرجعياته، ومجالاته، ونسقياته بؤرا للمشاركة، والتعاون، والتقاسم.

وعليه فإن مصادر ومراجع هذا الموضوع تتوزع بين تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية من: تاريخ، اجتماع، اقتصاد، فلسفة، سياسة،.إلخ. وبصورة إجمالية، يمكن القول إن مجالات المادة التوثيقية تبقى مفتوحة على كل معالم البحث وأطره.

إن دراسة وبحث وتحليل السياسة الاستعمارية الفرنسية والاستيطانية في الجزائر يبعث على كثير من التساؤلات والاستفهامات التي أسست ولا تزال تؤسس انشغالات البحوث الأكادمية في تفرعاتها التاريخية الاجتماعية، والتاريخية الاقتصادية، والتاريخية السياسية، والتاريخية الجيوستراتيجية، وفي مرجعياتها النسقية المتعددة والمتباينة من مرجعية النسق الإيديولوجي والفكري، مرورا بمرجعية النسق العلمي والتكنلوجي، وانتهاء بمرجعية النسق الاستعماري في حد

ذاته، وبالأخص النسق الاستيطاني منه، الذي يعد من الحلقات الأساسية الأكثر تواصلية، واستمرارية، وتجددية، في المنظومة الكولونيالية الفرنسية الحديثة والمعاصرة للكثير من الأقطار والدول، وفي مقدمتها القطر العربي؛ مثل الجزائر، وفلسطين، وبدرجة أخف تونس والمغرب ومصر؛ إذ قصد الفرنسيون أن يجعلوا من البلد الأول إقليما من فرنسا. وقصد البريطانيون أن يجعلوا من الثاني وطنا يهوديا (وعد بلفور 1917) ولذلك تعرض القطران لموجات كثيفة من المستوطنين الأوروبيين، وكان من نتائج هذه الموجات وفي مقدمتها الجزائر أن بليت بالاستعمار الاستيطاني، سواء بقرارات إدارية من السلطة المحتلة، أو من خلال الرهانات للبنوك العقارية مقابل القروض، أو وفاء للضرائب، أو نزع ملكيات كثير من صغار الفلاحين وحتى بعض متوسطيهم، وإعادة بيعها أو تخصيصها للمعمرين الأجانب كما سنبين لاحقا.

إن هذا النسق المرجعي إذ يقوم على الاقتصاد، وعلى التنظير للفكرة الاقتصادية من مستويات مختلفة قصد تأطيرها نظاما، وإنتاجا، واستهلاكا، بل وحتى تاريخا قيميا حضاريا، وهو ما ولد لدى كثير من الباحثين والدارسين الحاجة إلى قراءة تصنيفية تراتبية للإشكالية الاستعمارية، وانطلاقا من أشكال الاستعمار، كما تجلت أو تبطنت في التاريخ الاستعماري لهذه الشعوب أو تلك؛ وهي القراءة التي تعتمد على تحليل الواقع الاستقرائي لبنية الشكل في حد ذاته، ومحدداته، وخلفياته وآفاقه. ويميز بعض المؤرخين بين ثلاثة أشكال للاستعمار هي:

1 - استعمار تقليدي يقوم على استغلال الثروة المعدنية والبشرية من دون الاستيلاء على الأرض.

2 - كيان استيطاني يعتمد على تأسيس كيان اجتماعي بواسطة الهجرة.

3 - استعمار استيطاني يقوم على استغلال الأرض، وهو امتداد للاستعمار التقليدي، ويلاحظ بأن الأخطر من هذه الأشكال هو الاستعمار الاستيطاني القائم على النمط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي؛ وهذا نظرا لتوافره على تكامل بنيوي وظيفي من خلال ثلاثة عوامل هي:

أ - امتداد النفوذ من قوة الدولة الأم، ب- الاحتلال العسكري، جـ- الهجرة الاستيطانية. عن هذا التمييز القائم على تحليل وتفكيك آليات المنظومة الاستعمارية بالاعتماد على آثار ونتائج البنية بما هي نظام، وبما هي منظومة، وبما هي نسيج في الصياغة الإيديولوجية للاستعمار من معين مبادئ؛ وأساليب وأدوات، وغايات هادفة واستراتيجية هي التي تدفعنا لا محالة إلى طرح مجموعة من الأسئلة الآتية:

- إلى أي مدى يمكن التوفيق بين إشكالية العلاقة الثنائية بين السياسة الاستعمارية والسياسة الاستيطانية الاقتصادية؟

- لماذا زاوجت فرنسا بين السياسة الاستعمارية والسياسة الاقتصادية في الجزائر؟

- ما هي الأساليب والأدوات والمناهج التي اعتمدتها فرنسا في الوصول إلى تحقيق أهدافها الاستيطانية؟

- هل كانت الأطروحات السياسية والأيديولوجية في توظيف وتفعيل هذين الشقين من المعادلة (السياسة الاستعمارية والسياسة الاقتصادية) تتماشى وخطط الأهداف المرحلية والاستراتيجية؟

-وأخيرا هل يمكن عزل الأنساق الاستيطانية عن بعضها البعض وعلى رأسها النسق الاستيطاني الاقتصادي؟ أم أن هذه الأنساق تترابط، وتتداخل، وتتفاعل وتتكامل ضمن المجموع الكلي، والمركب الأيديولوجي للمسألة الاستعمارية؟

إن محاولة الإجابة على هذه الأسئلة تفرض علينا ضرورة التعرف على الحياة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني، إذ كانت الحياة الاقتصادية في الجزائر خلال هذا العهد مثلما سبق الحديث عنها تقوم على الزراعة وتربية المواشي والتجارة والصناعة التقليدية. وحول هذه الزراعة كانت الحروب بين الأسر والقبائل في الريف على موطن الكلأ والمياه؛ مما أدى إلى نتائج هامة لصالح النظام العثماني والاستعمار الفرنسي فيما بعد.

وبمجيء الاستعمار الاستيطاني ظهرت في الجزائر سياسة اقتصادية متميزة ذات طابع رأسمالي ليبراالي، بعد أن كان النشاط الاقتصادي المحلي قائما على الفلاحة والرعي والصناعة الحرفية وتجارة القوافل؛ وطبقت هذه السياسية الليبراليةفي ظروف استثنائية اتسمت بأزمات متعددة مثل الحروب بين سلطة الاحتلال والجزائريين. ومع ذلك كانت هذه السياسة الاقتصادية الفرنسية من الأسس التي أعتمد عليها الاستعمار في عملية الاستيطان الواسع بالجزائر. والسؤال الذي يمكن طرحه هو ما هي آثار هذه السياسة على المجتمع الجزائري؟

مارست السلطة الفرنسية ألوانا سياسية اقتصادية كانت تجارية وفلاحية ومالية.

السياسة التجارية

سبق أن تحدثنا عن التجارة وتوصلنا إلى أنه لم يسمح أسلوب التجارة في الجزائر خلال العهد العثماني بظهور برجوازية صناعية وتجارية بمثل ما حدث في أوروبا، ويعود هذا إلى جملة من العوامل كعدم توفر التقنيات واهتمام الناس بالاكتفاء الذاتي وبالعلوم الشرعية من دون العلوم التجريبية الميدانية. بجانب السيطرة الأوروبية على المواصلات البحرية. وما وجد من تجارة في الجزائر كان يتم بواسطة طرق المواصلات المحدودة وغير المؤمنة وبمواد حرفية تقليدية. ومن جهة أخرى كان النظام العثماني يشكل حاجزا أمام تطور التجارة وذلك بتشجيعه للتجار الأجانب على حساب التجارة المحلية الأمر الذي أدى إلى عدم الانسجام بين النشاط التجاري المحلي المحدود والجهاز الحاكم لمواجهة الاحتواء الأجنبي ولتحويل الريع العيني إلى ريع نقدي؛ الأمر الذي ساعد –ولو بشكل محدود –التوسع الأوروبي في الجزائر.

وقد أدرك البرجوازي الأوروبي إمكانية البلاد الاقتصادية رغم فقرها، وفساد النظام العثماني فيها وقام أول الأمر بالقضاء على هذا النظام، وهذا ما يفسّر مساعي الأوساط الماركنتيلية وخاصة المارسيلية بتمويل الحملة الفرنسية عام

1830. وقد تمّ هذا رغم وجود بلدان أخرى أكثر ثراء من الجزائر، ولعلّ هذا الذي دفع عبد الله العروي إلى اعتبار الاستعمار الفرنسي للجزائر نشازا في وقته[1].

وكانت التجارة في العهد العثماني برغم ضعف نشاطها داخلية وخارجية. وكان للتجار اليهود المتجولين دور في رواج المنتجات الأوروبية في الجزائر. وفي ظلّ الاحتلال ضاعف هؤلاء الباعة اليهود نشاطهم التجاري. بجانب رواج المنتجات الصناعية التونسية بالشرق الجزائري المدعمة بالعملة التونسية، لأنه لم تكن سياسة نقدية مخططة "وطنية" قبل عام 1830 في الجزائر فكل النقود لمختلف البلدان كانت متداولة على حدّ مماثل في البلدان الإسلامية في هذا الوقت.

وبرغم تمكن فرنسا من احتلال الجزائر سياسيا لكنها لم تتمكن من بعث نشاط تجاري واسع، فكانت هذه السياسة الفرنسية موضع نقد من طرف المفكرين؛ ونذكر ممن وجهوا نقدا بلانكي الذي وصف التجارة الفرنسية بالعقم خلال السنوات من 1839 إلى 1942. وقد ردت السلطة الفرنسية على مثل هذا النقد بقولها إن التجارة في الجزائر عرفت نشاطا ملحوظا بالسماح للجزائريين بممارسة التجارة في محلات مثلما هو الأمر حين سمح لقائد بني عباس أن يؤسس فندقا واحدا في عام 1839، بجانب ما تمّ من تجارة بواسطة 150 إلى 200 بغلا كانوا في حركة تنقل دائمة بالمنطقة لضمان تبادل ووصول البضائع[2].

وفيما يخص الحبوب فهي لم تكن كافية في الجزائر لسد حاجة الأوروبيين من جيش ومستوطنين نتيجة المجاعة والحرائق الأمر الذي جعل الإدارة الفرنسية في الجزائر تعمل على استيرادها من فرنسا. ولهذا كانت الجزائر العاصمة الواسطةَ لتمويل الجيش الفرنسي في الشرق والغرب الجزائري بالحبوب من فرنسا.

وبناء على تقرير مطول لوزارة الحربية الفرنسية[3] حول الحركة التجارية على السواحل، وبخاصة في ميناء سطورة خلال شهر مارس لسنة 1839 أي بعد سنة

---

1 - لمزيد من المعلومات ينظر: -Laroui, *Abdallh, L'histoire du Maghreb*, Maspero, Paris 1976.

2- لمزيد من المعلومات يراجع: A. M. G. H235,"Etat de la province de Constantine de 1839-1842".

3 - التقرير بتاريخ أول ماي 1840. ينظر: A. M. G., H228

واحدة من احتلالها فقد بلغت البضائع المصدّرة منه 5076 طن على متون 459 سفينة. بينما كانت البضائع الواردة تقدّر بـ 26182 طن جاءت بها 456 سفينة. يعني هذا أن الحركة التجارية عرفت نشاطا كبيرا في الموانئ الجزائرية. ونقدم مثالا عن النشاط التجاري بالمدن بما كان يحدث في مدينة فيليب فيل (سكيكدة) بعد احتلالها عام 1838 حيث كانت السفن الفرنسية والأجنبية تتولى أمر هذا النشاط التجاري ويمكن تقديم صورة عما كان من نشاط في هذا الميناء خلال شهر مارس فقط من عام 1839 كما يلي[4]:

خروج السفن الفرنسية والأجنبية 459 سفينة بينما عدد السفن التي دخلت الميناء كانت 446 سفينة. بلغ التصدير 5076 طن والواردات 26182 طن.

وقد بلغت قيمة الواردات للنشاط التجاري خلال عام 1839 في ميناء فيليب فيل 2784848 فرنك. وقيمة الصادرات به 183930فرنك. وكانت أهم المواد المستوردة غذائيةً وكحولية. وأهم المواد المصدرة حيوانية ومواد صناعية[5].

إذن عرف شمال الشرق الجزائري نشاطا تجاريا كبيرا عهد الاحتلال الفرنسي إذ جاء في هذا التقرير لوزارة الحربية الفرنسية: أنه قد تمّ شراء 2240 رأس غنم و4605 رأس بقر، أي مجموعها 6845 رأس حيوان من سوق فيليبفيل. وتمّ تصديرها إلى جيجل والجزائر العاصمة. وهو ما ينطبق على بقية موانئ المدن التي تمّ احتلالها عرفت نفس النشاط التجاري.

وبناء على ما قدمه فيليكس أنطوان تكون حركة النشاط التجاري عام 1845 في أهم الأسواق بمدن الشرق الجزائري كالآتي[6]:

4 - A. M. G., *H228*
5 - A. M. G., *H228*
6 - Félix (A.), Constantine centre économique, marché de grains et de tissus, Camilli et Fourié, Toulouse France, p. 55.

مدينة	قمح/هكل	شعير/هكل	أغنام/رأس	صوف/كغ	جلود بقر	قماش/م	عرب مترددون
قسنطينة	40130	31193	24284	498911	22087	195577	495899
عنابة	92754	26029	12181	138000	9062	37701	76575
سطيف	2056	4922	7860	12940	14603	14603	118590
المجموع	134949	62144	44325	649851	45752	247881	791064

وكانت أهم المنتجات التجارية تجاوزت الثلاثين نوعا؛ إلى درجة أن بلغت عام 1855 قيمة المشتريات في أسواق مدينة قسنطينة وحدها 15236727 فرنك[7].

ولم يكن الاهتمام التجاري الأوروبي ينحصر في الشمال فقط بل امتدّ أيضا إلى الجنوب؛ حيث كانت الصحراء مبعث إغراء للمغامرين وللتجار ومن ثمّ صارت دافعا للتوسع الفرنسي فيها وهو ما عبر عنه شارل فيرو بما يمكن ترجمته: أنه باحتلال ورقلة يمكن إقامة إدارة فرنسية قوية أساسها السوق التجارية بهذه المدينة، التي ستكون هامة للأوروبيين والعرب والميزابيين والسود واليهود. لأن في الصحراء ثروة هامة ذات مداخيل معتبرة[8]. وقد أكّد دوماس على أهمية التجارة في الجنوب الجزائري بما أمكن ترجمته: تعدّ بسكرة مركزا هاما للتجار العرب الوافدين من بوسعادة وأولاد نايل وتوقرت ووادي سوف ونفطة، مثلما تعدُّ بقية المدن الأخرى وهي سبدو وسعيدة وفرندة وتبسة وغيرها أهمَّ المراكز التجارية الداخلية، ولهذا فالضرورة تقتضي توسيع احتلالنا من أجل تطوير تجارتنا إلى داخل إفريقيا[9]. وكانت الأغواط من المناطق التي تزدهر بها التجارة إذ كان يتردد على السوقين الكبيرين بها كل من الربايع وعمور وأولاد خليف وأولاد شعيب، وأولاد مخاليف، وأولاد نايل، وأولاد رحمان، والغرازلية وأولاد مختار وأولاد سيدي عطا الله وأولاد حال سعد والشعانبة.

7 - ينظر: Félix المرجع نفسه. ص. 66. من هذه الأنواع: أصناف من الحيوانات، الحبوب، التمر، الفواكه، الزبدة والزيت، العسل، الأملاح، الجلود، الصوف، الخشب، الفحم، التبن، التبغ، الجبس.

8 - لمعرفة تفاصيل عن هذه المداخل ينظر:

Féraud (Ch.), “Notes historiques sur la province de Constantine, les beni-djeleb, sultans de Touggourt”, in *R. A.* no 31, 1887, p. 29.

9- Daumas, *op. cit.*, p-p. 7-9.

وقد ساعدت وفرة المياه وموقع الأغواط المتوسط لجهات مفتوحة لكل الاتجاهات على ازدهار تجارة البارود من عند بني ميزاب، والأسلحة والأحجار الكريمة من تونس، والصوف من بوسعادة، والحبوب من التل. وبالمقابل كان إنتاج الأغواط كبيرا من ملابس صوفية وحدادة وصباغة وفواكه خاصة التمور منها[10].

وكان الساسة الفرنسيون يرون في استعمار إفريقيا مسألة سياسية ومستقبلا تجاريا؛ لأن الجزائر في حوض البحر المتوسط تعدّ بالنسبة لفرنسا عامل قوة وموازاة يماثل قوة إنجلترا في مضيق جبل طارق ومالطا. وبفضل استعمار أفريقيا تسهل عملية السيطرة على بلاد كثيرة. وستكون فرنسا المستفيد الأكبر من التجارة العالمية إذ يمكن التنبؤ بل القول بكل تأكيد – حسب قناعتهم – إن تجارة الهند التي توقفت في حوض البحر المتوسط منذ ثلاثة قرون إلى المحيط سوف تعود إلى البحر المتوسط. وبهذا تكون الجزائر بالنسبة إلى فرنسا القوة التي تضمن بها مستقبلها أمام المنافسة الدولية.

السياسة الصناعية

سبق وأن قلنا إن الحياة الاقتصادية في الجزائر العثمانية كانت تقوم على الضرائب والحرف والصنائع والأسواق وموارد البحر.

وكان الريف الجزائري يساهم في تمويل المدينة بجزء ما تحتاجه من المواد الضرورية للصناعة. مثلما يساهم في تمويل بيت المال وخزينة البايلك. حيث كان السكان على مهارة في الصناعة بمقاييس ذلك العصر، إلى درجة أنهم تمكنوا من صناعة النقود المحلية. وضرب وتقليد النقود الأجنبية. وقد ساعد النشاط الصناعي المحدود وجود معادن مثل النحاس والحديد[11].

والسؤال الذي يمكن طرحه يكون على الشكل التالي: كيف تعاملت السلطة الفرنسية مع هذا القطاع الصناعي؟

---

10 -كانت منتجات تجارية كثيرة تصدّر من الجنوب الجزائري يراجع: A. M. G. H235 .

11- لمزيد من المعلومات يراجع: سعيدوني، ناصر الدين، دراسات وأبحاث. المرجع السابق، ص–ص. 215-218.

كانت الصناعة الأوروبية تقوم على رأس المال، وعلى الصناعة التحويلية والمنافسة الحرة وفائض الإنتاج والمانفاكتيرية[12]. لهذا حاولت سلطة الاحتلال استثمار مواردها في الجزائر برأس مال حر وبفلاحة شبه تحويلية صناعية كالقطن.

السياسة الفلاحية

تعدّ السياسة الفلاحية من مميزات السياسة الأوروبية العامة المتبعة في الجزائر وكان أساسها الأرض والاستيطان.

الأرض وسياسة المحتل

ومن جانب آخر لا يمكن الحديث عن السياسة الفلاحية دون دراسة موضوع الأرض. ومثلما سبق وأن عرضنا أن خمسة أنواع من الأراضي سادت الجزائر أواخر العهد العثماني وهي أرض ملك وأرض عرش وأرض مخزن وأرض صحراوية موات وأرض بايلك.

والسؤال المطروح هو: كيف تعاملت سلطة الاحتلال مع هذا القطاع الفلاحي؟

منذ بداية الاحتلال اتضح أن ثقافتين مختلفتين ميزتا الحياة العامة في الجزائر، أدتا إلى تطبيق نمطين فلاحيين في الجزائر. الأول ألتزم به المسلمون الجزائريون والثاني جاء به الأوروبيون. وفي رأي غيسلان مولار (Ghislaine Mollard) [13]إن الجزائري كان محكوما إلى الثقافة الإسلامية التي تفرض عليه التزام القناعة وبالتالي الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الفلاحي وفي مقدمته الحبوب. زيادة على هذا فإن حوالي 30 ٪ من الجزائريين لا يفلح كلّ منهم أكثر من 10 هكتارات[14] بحكم محدودية الإمكانات المادية والبشرية. بالإضافة إلى أن الجزائري عادة كان يفلح الأرض مرّة كل سنتين لاعتبارات تقنية واجتماعية. لأنه لم تتوفر له الفرصة ليعمل

12- المانفاكتيرية هي ورشات صناعية أسرية منزلية وحرة يديرها مالك ومن دون مصنع.

13 - Ghislaine Mollard, *L'évolution de la culture et de la production du Blé en Algérie de 1830 à 1939*, Larose, Paris 1950, -31-32.

14 - Ghislaine (M.), *op. Cit.* p. 34.

على تطوير أدوات الإنتاج. لهذا كان مستواه الحياتي متدنيا مكتفيا بأكل الخبز والكسكسي، أي أنه لم يكن راغبا في إنتاج ما يزيد عن حاجته. وهو ما يفسر بقاء الحياة في الجزائر منذ العهد الروماني على نفس النمط الاقتصادي والاجتماعي دون حدوث تغيرات مكنت الجزائريين من التطور.

وفي رأي غيسلان مولار إن التحولات بل التطورات كانت بالجزائر إثر الاحتلال والهجرة الأوروبية، إذ كانت هذه الهجرة كبيرة وذات علاقة قوية بتأسيس القرى الفلاحية التي كانت كالآتي[15]:

السنوات	عدد القرى الفلاحية المؤسسة	أراض وزعت على المعمرين	المهاجرون الفرنسيون
1850-1841	126	113000هـ	65437
1860-1851	83	250000هـ	103322

بالفعل كانت الهجرة الأوروبية بعامة والفرنسية بخاصة سببا في التحول الذي عرفته الجزائر إذ كان لها التأثير المباشر على فلاحة الأرض. وحسب دراسة غيسلان مولار يتبين أن الفلاح الأوروبي كان ينتج ما يقارب ثلاثة أضعاف ما ينتجه الجزائري، تحقق هذا الفارق خلال سنوات كثيرة مثلا عام 1838 و1839، حيث أن 0.39 هكتار هي نسبة ما يفلحه الجزائري الواحد بمردود 1.6 قنطار بينما 0.85 هكتار هي نسبة ما يفلحه الأوروبي الواحد كان ينتج به3.7 قنطار[16].

وبرغم هذا الفارق فإن الفلاحة الأوروبية في الجزائر لم تنطلق بصفة قوية إلاّ بعد عام 1840 وذلك بفضل سياسة بيجو (1847-1840) وبفعل ما أصدرته السلطة الفرنسية من قوانين.

وعلينا أن نتساءل ما هي العوامل التي منعت ازدهار الفلاحة الأوروبية قبل هذا التاريخ؟ وما هي الأسباب التي جعلتها تنشط بعض الشيء بعده؟

15 - Ghislaine (M.), Op. Cit. p. 34.
16 - Ghislaine المرجع نفسه. ص.36.

من خلال الدراسة للسياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر يتبين أن جلّ الساسة الفرنسيين كان همهم الاحتفاظ بالجزائر كموقع جغرافي-سياسي واستغلال ثروتها وتصدير المنتجات الفرنسية إليها بجانب الاهتمام بالتوسع العسكري. ومن الأسباب أيضا التي أعاقت ازدهار الفلاحة في هذا البلد عدم الالتزام بتطبيق نظام سياسي - إداري محدّد؛ لأن السلطة الفرنسية تردّدت في أيّ نوع من النظام السياسي يمكن تطبيقه في الجزائر. زيادة على هذا كان عائق القوانين ذا نتيجة سلبية وبخاصة منها قانون الجمارك الصادر عام 1835 الذي سمح ببيع الحبوب الفرنسية في الجزائر من دون فرض الضرائب عليها، في حين فرضت هذه الضرائب على الحبوب المصدرة من الجزائر إلى فرنسا[17]. إذن لم تعرف فلاحة الأرض ازدهارا برغم القرار الذي أصدره قائد الحملة الفرنسية يوم 8 سبتمبر 1830 الذي صادرت بمقتضاه السلطة الفرنسية أملاكَ الداي والأتراك بعد نفيهم. وأوقافَ الحرمين الشريفين وأملاك الأطراف المعادية لفرنسا. وهي أملاك واسعة وضعت السلطة الفرنسية يدها عليها من دون أن تتمكن فرنسا من إيجاد حل في استثمارها إلاّ بشكل محدود جدّا.

وقد صدرت مجموعة من القوانين منعت نقل الملكية مثلما هو الشأن بالنسبة إلى قانون 17 مارس 1834 الذي منع على العسكريين والموظفين الرسميين تملك الأرض في الجزائر[18]. وقد كانت لمثل هذه القوانين آثار على المجتمع الجزائري وحتى على السياسة الفرنسية فيما بعد. ومن هذه الآثار عدم تشجيع المستوطنين على إنتاج الحبوب لبيعها في فرنسا ولا حتى في الجزائر. زيادة على أن الأرض في الجزائر لم تكن تنتج غير الحبوب. ولهذا كان اهتمام الأوروبيين بفلاحة الأرض محدودا. في الوقت الذي قدرت فيه السلطة الفرنسية المساحة الصالحة للفلاحة في التّل الجزائري بـ 16 مليون هكتار[19].

17- France, Guerre (Ministère), *Tableau de la situation des établissements français en Algérie 1830-1837*, p. 335.
18 - Larcher Emile, *op. Cit.* t. 3, p-p. 31-35.
19 - Dareste, (R.), *De la propriété en Algérie*, Auguste Durand, Paris 1852, p. 6

لم تشجع كل هذه العوامل المستوطنين على فلاحة الأرض إلا بعد مجيء بيجو الذي أولى عناية كبيرة بقطاع الفلاحة حين أسند فلاحتها لكثير من العسكريين في مشروع قائم على فلاحة الأرض ومحاربة الأهالي وضعه ليطبق في ثلاث مراحل هي:

الأولى: من 1841–1843 يتم خلالها القضاء على المقاومة الوطنية الجزائرية. والشروع في توزيع الأراضي على المعمرين مجانا.

الثانية: من 1844–1845 يتم فيها إعداد البلاد لاستقبال هجرة أوروبية.

الثالثة: من 1846–1847 وتقوم على بناء المدن والقرى الفلاحية على أراضي الجزائريين. وبالفعل تمّ وضع وتنفيذ قرار 1846 الذي نزع 168000 هكتار من 2000 عائلة جزائرية.

لكن هذا المشروع فشل واستقال صاحبه الحاكم العام الذي قال يوم 21 جوان عام 1847 أنسحب بسبب الأفكار الخاطئة عن الاستعمار والعالقة في أذهان الأغلبية من النواب[20].

ومع ذلك وجدت فرنسا في حبوب الجزائر على قلتها مخرجا لأزمتها عام 1847، لأنها سدت جزءا من احتياجاتها من هذا المردود.

وكان لقانون 26 أفريل عام 1851 دفع كبير في تشجيع الفلاحة بالجزائر، إذ نصّ هذا القانون على أن يمنح بنك الجزائر قرضا لكل معمر مالك لأرض. وقد كان لهذا القانون مفعوله إذ عرف إقبالا كبيرا من المعمرين. وقد تضاعف الإنتاج الفلاحي من الحبوب في الجزائر؛ الأمر الذي أنقذ فرنسا من أزمات، منها أزمة حرب القرم وما تولّد عنها. هذا بجانب ما عرفته الجزائر المستعمرة من إقبال المؤسسات الاستثمارية عليها وكان أهمها مؤسسة الهبرة والمقطع التي تحصلت على 24000 هكتار من أجود الأراضي الزراعية. والشركة الجزائرية العامة التي استحوذت على 100000 هكتار والشركة السويسرية على 20000 هكتار[21].

20- Dareste المرجع نفسه. ص.271.

21 - Vatin (J. C.), L'Algérie politique, Histoire et Société, Armande Colin, Paris 1974.

وعلى هذا الأساس لم تصل سنة 1860 حتى مثلت الحقول الأوروبية المزروعة نسبة 9 ٪ من مجموع المساحات المزروعة في الجزائر[22].

وقد رافقت هذه السياسة الاستعمارية الزراعية إقامة مشاريع بداية من عام 1850 حيث انطلقت عملية بناء الطرقات بشكل موسع وكذلك السدود عام 1854 والسكك الحديدية سنة 1857[23]. مما يؤكد أن للسياسة الاقتصادية الفلاحية لآثار كبيرة على المجتمع الجزائري، وحتى على باريس نفسها.

وكان قانون عام 1854 المتعلق بالإعفاء من بعض الضرائب على مواد فلاحية قد شجع الفلاحين والخبازين الأوروبيين.

أما الفلاحة في الجنوب الجزائري فقد لقيت اهتماما فرنسيا متأخرا عن هذا التاريخ برغم توفر عدد كبير من النخيل بلغ سنة 1856 حوالي 1008981 شجرة في المنطقة الممتدة من بسكرة إلى ورقلة. وكانت قدرة إنتاجها30470244 كلغ من التمور. وكان سعر الكلغ الواحد بـ 0,35 فرنك، أي مدخوله الإجمالي 11979061 فرنك[24].

في هذا القطاع الجنوبي طبقت فرنسا سياسة مختلفة عما طبقته في الشمال، إذ استبقت الأراضي في الجنوب بيد السكان، وساعدتهم على فلاحة الأرض بالتغلب على أكبر مشكل آنذاك وهو توفير المياه، إذ ابتداء من عام 1856 تمكن الفرنسيون بفضل المهندسين ومنهم جوس (Jus) من استخراج الماء من على عمق 60 متر وبقوة تدفق 4000 لتر/دقيقة. وكم كانت فرحة ممن رأوا فائدتهم في سياسة فرنسا الأمر الذي أدى ببعضهم للميل إليها[25].

22 - ابن أشنهو، تكون التخلف، المرجع السابق. ص. 101.

23 - لم تأت سنة 1880 حتى بلغ طول الطرقات بين وطنية وبلدية 8500 كلم. ينظر: ابن أشنهو، المرجع نفسه. ص. 107-104.

24 - لمزيد من المعلومات يراجع:

- Féraud (Ch.), *Les beni-djeleb, sultans de Touggourt. Op. cit*, p-p. 22-43

25 - إلى درجة أن تغنى الشعراء بهذا العمل المبهر. وهذا ما أكده فيرو: Les beni-djeleb المصدر نفسه. ص. 31

السياسة المالية

سبق وأن قلنا إنّ للنظام المالي أثرا فاعلا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مثلما كان لهذه الحياة الاقتصادية الأثر المباشر في كثرة الموارد المالية بالجزائر العثمانية بداية عهدها ولكن هذه الموارد انكمشت في أواخر عهدها. حيث كانت مصادر تلك الموارد من اثنين الأول خارجي فيما عرف بالجهاد البحري أو القرصنة، والثاني داخلي من الضرائب المتنوعة.

ولكنه بمجيء الاحتلال الأوروبي تغيرت مصادر الاقتصاد في الجزائر وعرفت بداية من عام 1870 تحولات جذرية كان لها وقع على كل الأصعدة، فلقد تصدع التوازن الاقتصادي بين الاستعمار والمجتمع الجزائري، لأن إدماج اقتصاد هذا المجتمع في النشاط الفرنسي والأوروبي أحدث آثارا سلبية على تشكيلاته فحدثت الهجرة الجزائرية داخليا من منطقة إلى أخرى، وخارجيا إلى بلاد كثيرة. وبالمقابل حدث تغلغل الرأسمال الفرنسي والأوروبي في الاقتصاد والمجتمع الجزائري عن طريق أمرين اثنين هما:

الأمر الأول: الأرض التي كانت القاعدة الحيوية في إنتاج الثروة وبالتالي في اختلال التوازن الاقتصادي وفي الانهيار الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

الأمر الثاني: تأسيس الاقتصاد الاستيطاني القائم على التبعية الأجنبية وخدمة السوق الفرنسية والدولية، ومن ثم كانت البداية غرس بدور التخلف الاقتصادي في المجتمع الجزائري. وقد تم ذلك أولا ببناء ملكية عقارية استعمارية، فانفتح المجال أمام الحركة الاستيطانية الأوروبية.

3

من آثار السياسة المدنية الاستيطانية

شكل التوسع العسكري مع التوسع المدني في الجزائر سياسة استيطانية متميزة في الجزائر؛ حيث تزامنت هجرات فرنسية وأوروبية مع توسعات العسكريين. وقد كان وراء عملية الاستيطان أكثر من طرف، رسمي فرنسي وعقائدي أوروبي. والسؤال الذي يمكن طرحه هو كيف تمت عملية التوسع؟ وما هي الدوافع من هذا التوسع المدني.

في البداية علينا أن نسجل بأن الحركة الاستيطانية داخل العملية التاريخية هي حقيقة أيديولوجية، لأنه لم يكن أمام الاستعمار الفرنسي إلاّ الاحتفاظ بالجزائر والمزيد من التوسع في خارج حدود الجزائر، لأنه في تخلي فرنسا عن الجزائر تناقض للسياسة الاستيطانية.

فالاستعمار الاستيطاني اجتماعي واقتصادي وثقافي قائم على أساس يخالف النظرية المعروفة في علم السياسة والقائلة بأن الدولة تتكون من إقليم وشعب ومقومات ونظام حكم ومجال سيادة. بينما يذهب الاستعمار إلى اعتبار أن أساس الدولة هو أن تحدث قوة سياسية ما نظام حكم ومجال سيادة ما على هذا الإقليم وعلى حساب هذا الشعب الأمر الذي يؤدي إلى ظهور نظام سياسي جديد يتطور قهرا ووفقا لرغبة المستوطنين لا وفقا للتطور الطبيعي والديموغرافي للمواطنين الأصليين. وقد شجعت السلطة الفرنسية الهجرة فازداد عددهم من 28 ألف سنة 1840 إلى أكثر من 110 ألفا سنة 1848 من بينهم 52 ألف فرنسي[1].

1 - يراجع: العقاد، صلاح، المغرب العربي، ط. 3 مكتب الأنجلو المصرية، 1969 ص. 146.

وترتب عن هذا الزحف الأوروبي على الجزائر، استعمار مدني بجانب الاستعمار العسكري، وتدعم هذا الاستعمار بإصدار سلسلة من القوانين والقرارات خولت للمعمرين الاستيلاء بطرق مختلفة على أجود الأراضي، منها قانون 1845 الذي صادر أملاك القبائل التي أعلنت عصيانها ضد الفرنسيين تحت رقابة السلطة العسكرية.

ولهذا لا يستغرب في ما طبقه الاستعمار الاستيطاني حين أقام كيانا اجتماعيا غربيا في الجزائر يعتمد على الهجرة الأوروبية. أو حين حاول دمج الجزائريين في الحضارة الغربية، بعد فصله عن الحضارة العربية الإسلامية.

ونتج عن هذه السياسة تطبيق سياسة إدارية متميزة في الجزائر بأن أحدثت السلطة الفرنسية ثلاثة أجهزة إدارية، هي الأول عسكري والثاني مدني والثالث مزدوج.

وبهذا دخلت علاقة الجزائريين برجال الاستيطان مرحلة جديدة تمثلت في المصادرة الأوروبية والمقاومة الجزائرية لها. إذ صار العدد الإجمالي للمهاجرين الأوروبيين في الجزائر كلها الذي يمكن تقديمه في هذا الشكل[2]:

السنة	المهاجرين	زيادة بنسبة ٪
1851	132708	
1853	142379	7.28
1854	151712	6.55
1855	155607	2.56
1856	158282	1.72
1857	180471	14.02
الزيادة لمدة ست سنوات	47764	35.99

2 – تقرير قيادة الأركان لعام 1866 ينظر في: A. M. G. H238

وكان لهذه الهجرة الأثر الفاعل في توجيه سياسة الاستعمار الاستيطاني في الجزائر حيث أسهمت في تراكم رأس المال الناتج عن زراعة الحبوب. وقد ساعد هذا صدور قانون 1851 للجمارك الذي شجع عملية التصدير والاستيراد لصالح المستوطنين خاصة لما تمّ بهذا القانون إنشاء بنك الجزائر[3].

وكان لاموريسيار من السان سيمونيين المؤيدين لإقامة سياسة الإدماج في الجزائر؛ على أن تقسم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات تسير بواسطة أجهزة إدارية يكون للرأسمال الأوروبي دور فاعل فيها. وهو ما صرح به لاموريسيار عام 1845 قائلا بما يمكن ترجمته: إن السيطرة على شمال إفريقيا تكون بالأموال لا بالرجال. وان الأموال التي تجمع من عند السكان لا تتعدى 10٪ من الاحتياجات لتمدين البلاد. لهذا لابد أن يأتي الجزائر الرأسماليون. فردَّ عليه قائلا: إن رأس المال وحده لا يكفي لابد من استعمار عسكري وتأسيس مستوطنات تدار بـ 8 إلى 10 آلاف محارب[4]. وكانت سياسة بيجو هذه تقوم على أن يضطلع الجيش بدورين هما الحرب وفلاحة الأرض.

وكان لتوسع حركة الاستيطان الفرنسي في الجزائر عوامل ساهمت في إحداث اختلال سيء في المجتمع والاقتصاد الجزائري. وتزامن هذا مع المستجدات آنذاك، التي كان من بينها:

- هزيمة فرنسا أمام ألمانيا في حرب 1870 وما نتج عنها من تهجير سكان الألزاس واللورين.
- قانون كريميو الذي أعطى الجنسية الفرنسية لليهود سنة 1870.
- قوانين وإجراءات مصادرة الممتلكات والأراضي.
- دور الصحافة والكنسية في تشجيع الهجرة نحو الجزائر بالدعاية لها.

3 - تذهب بعض الدراسات إلى تقدير النفقات في الجزائر من عام 1830 إلى 1880 بـ 4868 مليون فرنك. في الوقت الذي كانت فيه الإيرادات من الجزائر بمليون ومائتان وسبعة فرنك، أي بعجز ثلاثة ملايين وست مائة وواحد وستين فرنك. وهو المبلغ الذي تولت تغطيته خزينة باريس. للمزيد يراجع: ابن أشنهو، تكون التخلف. المرجع السابق. ص. 102 وما بعدها.

4 - Marcel (E.), Les saint - simoniens. op. cit. p-p. 140-141

وبفعل هذه المستجدات وفد على الجزائر كثير من المغامرين والباحثين عن الشهرة والربح السريع عدد كبير من البطالين والطامعين[5].

أصرت فرنسا على إقامة الاستعمار الرسمي حيث عرفت الجزائر حركة متزايدة للمهاجرين الذين كانوا من كبار الملاك الرأسماليين، وكذا من صغار المعمرين الذين قدموا إلى الجزائر خاصة بين سنتي 1848 و1849، فأرتفع عدد الأوربيين من 35700 نسمة سنة 1840 إلى 130700 نسمة في جانفي 1850 [6]

وتضاعف عددهم بعد ظهور الجمهورية الثالثة سنة 1870 مثلما هو مبين في الجدول الآتي خلال سنوات معينة[7]

السنوات	العدد
1870	245500 نسمة
1880	3768800 نسمة
1890	500900 نسمة
1900	610000 نسمة
1911	792000 نسمة
1921	400791 نسمة
1936	946000 نسمة
1948	922300 نسمة
1958	948000 نسمة

ونتج عن هذه الهجرات بناء قرى استعمارية استيطانية، حيث تم بناء قريتين فقط على المستوى الوطني سنة 1835 واحدة بعمالة قسنطينة والثانية بالجزائر الوسطى، لكنه بداية من سنة 1850 تم بناء 126 قرية استعمارية، ثم ارتفعت إلى 558 سنة 1880 لتصل إلى 736 سنة 1890 و794 سنة 1920 و928 سنة1929 [8]

5 - وزارة التربية الوطنية، مواضيع مختارة في التاريخ والجغرافيا. الجزائر 1993، ص. 33.

6 - أندري نوشي وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984، ص. 335.

7 - René Arrus, *L'eau en Algérie*, O. P. U, PUG, 1985, P. 32

8 - René Arrus. *op. cit.* p 33

ولقد نتجت عن هجرة الأوروبيين إلى الجزائر مشاكل كثيرة ذلك أن الاستعمار الفرنسي كان يعمل جادا على فرنسة الجزائر، وسلك في ذلك طرقا شتى للوصول إلى هدفه، ويمكن ذكر بعض النتائج في الجوانب الآتية:

- اختلال اجتماعي واقتصادي، وتراجع الدخل الفردي السنوي للجزائري.

- صار أكثر من 82٪ يقطنون الأكواخ القصديرية أو البنايات القديمة المجاورة لبنايات المعمرين العصرية التي تحيط بها مساحات خضراء.

- عمد الاستعمار الفرنسي إلى ربط اقتصاد الجزائر بالمصالح الفرنسية، بإصدار عملة جزائرية تدور في فلك الفرنك الفرنسي، ووجهت البلاد نحو الزراعة وأبعدت الصناعة، وكانت المواد الأولية المعدنية تنقل إلى فرنسا لتحويلها إلى مواد مصنعة ثم تعاد إلى الجزائر.

وقد دعم الاستعمار الاقتصاد الزراعي بالإمكانيات المالية التي منحتها البنوك وبالإمكانيات العلمية الحديثة عن طريق فتح محطات ومعاهد ومدارس متخصصة في التجارب الزراعية. ومن بين أهم هذه المحطات والمدارس نذكر:

- محطة لانتقاء السلالات الحيوانية بالحراش.
- المدرسة الزراعية بسكيكدة المخصصة لإجراء أبحاث الزراعة الساحلية.
- مدرسة زراعية بسيدي بلعباس، وأخرى بعين تموشنت، وأخرى بعين الحجر بوهران لدراسة الحبوب في المناطق الجافة.
- محطة الأصنام لإجراء تجارب زراعة القطن.
- محطة قسنطينة لزراعة التبغ.
- محطة بوفاريك لزراعة الموالح.

بعد أن نالت الجزائر استقلالها وجدت نفسها في قائمة الدول المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا، وتبين أن الدخل السنوي للفرد الجزائري حسب إحصائيات الأمم المتحدة لسنة 1962 قد بلغ 150 دولارا، في حين وصل في فرنسا إلى 750

دولارا، وأن 80٪ من الجزائريين يعملون في القطاع الزراعي، وأن نصيب الفرد الجزائري من الطاقة الكهربائية 52 كيلواط / ساعة، مقابل 800 في فرنسا، ومن الحريرات 1500 حريرة مقابل 2600 حريرة للفرد الفرنسي[9].

1- الهجرة الجزائرية نحو الخارج

بعد الاحتلال الأوروبي للجزائر تردت أوضاع المجتمع الجزائري وأدت به إلى الهجرة نحو بلاد المشرق وأوروبا. ويمكن حصر أسباب هذه الهجرة فيما يلي:

- الاستيلاء على أجود الأراضي، إذ أنه خلال قرن من الاحتلال (1830 / 1929) كان الاستعمار الفرنسي قد بني 928 قرية استيطانية، ووزع ما يقرب من 1,5 مليون هكتار على الأوروبيين من أجود أراضي الجزائر. ومما زاد في تفاقم الهجرة أن الأراضي المسلوبة قد حولت إلى إنتاج محاصيل تجارية استهلاكية تخدم حاجات الأوروبيين وبخاصة كروم الخمر.

- وفي مقابل ذلك نجد أراضي الجزائريين تمتاز بالقحط والانجراف وتفتت الملكية، وقد قدرت بنحو 2,5 ملايين هكتار وتمثل 90٪ من النشاط الاقتصادي للجزائريين، أما مردودها الإنتاجي فلا يساوي أكثر من نصف مردود أراضي المعمرين، وذلك بسبب اختلاف الطرق والوسائل ونوعية الأرض. وقد ارتبط بهذه المشكلة انخفاض كبير في الثروة الحيوانية والأشجار المثمرة لدى الجزائريين، مع العلم أن هذه المرحلة قد واكبتها زيادة سكانية هائلة بين الجزائريين، وأصبح الإنتاج الزراعي المتدهور لا يسد حاجة السكان الغذائية.

- كان من أهم الأسباب السياسية لتفاقم الهجرة الجزائرية، رفض الإقامة في ظل نظام جائر "كافر"، وقد تنبهت فرنسا إلى خطر ذلك فاستعملت كل الوسائل لمنعها، ومن جملتها إصدار قانون 1874 الذي يمنع الهجرة إلا بترخيص. ومن أجل إقناع الجزائريين بعدم الهجرة طلب المقيم العام سنة 1893 من شيوخ المذاهب

9 - عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر، طبيعية، بشرية، اقتصادية، ط1، سنة 1968، ص-ص. 183-184.

الأربعة بمكة إصدار فتوى بهذا الشأن، وقد استغلت فرنسا تلك الفتوى المؤيدة لوجهة نظرها إلى أبعد الحدود.

- كانت الملاحقات العسكرية الفرنسية للثوار من أبرز أسباب الهجرة كذلك، وبخاصة بعد ثورة المقراني التي أدت إلى مصادرة أراضي الذين أيدوا وتعاونوا مع قادة الثورة.

- موقف الدولة العثمانية التي كانت تمثل الخلافة الإسلامية من الهجرة الجزائرية، إذ أنها منحت حق المواطنة الطبيعية فوق أراضيها لكل الجزائريين، وفي كل الولايات العربية التي كانت تحت نفوذها وبخاصة بلاد الشام.

- ومن عوامل الهجرة الاضطرارية كذلك فرار الشباب الجزائري من الخدمة العسكرية الإجبارية التي فرضت عليهم بموجب قانون 1912.

أما التهجير الإجباري للجزائريين، فقد مارسته فرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى حيث أصدرت قانونا سنة 1914 يلغي قانون 1874 القاضي بتقنين الهجرة. وابتداء من عام 1916 تم تأسيس مصلحة "عمال المستعمرات" تحت إشراف وزارة الحربية، وكانت مهمتها تسجيل الجزائريين ونقلهم إلى فرنسا للزج بهم في حرب لا تعنيهم، وللعمل في مصانعها وحقولها لملء الفراغ الذي تركه التجنيد في الجهاز الاقتصادي الفرنسي. وقد بلغ عدد المهجرين الجزائريين نتيجة هذه السياسة نحو 270000 شخص.

- محاولات التنصير أو التمسيح التي قام بها لافيجري وغيره لتحويل الجزائريين عن عقيدتهم الإسلامية.

- مراقبة فرنسا للمؤسسات الدينية، ومصادرة الأوقاف وإدارتها للشؤون الدينية وبخاصة بعد صدور قانون 1907 الذي نص على فصل الدين عن الدولة.

- ظهور فكرة الجامعة الإسلامية في المشرق العربي التي كانت متبوعة بحركة واسعة في النهضة الفكرية والثقافية في العالم الإسلامي.

بدأت الهجرة الجزائرية بالاتجاه العالم الإسلامي، مع نهاية القرن التاسع عشر وكانت فردية أحيانا، وجماعية أحيانا أخرى. لقد هاجرت أسر كثيرة من مليانة سنة

1899 وسطيف سنة 1910 وقسنطينة سنة 1911، أما أشهر الهجرات فكانت من تلمسان سنة 1911 حيث غادر أكثر من 1200 عائلة هذه المنطقة نحو سوريا، أي حوالي 20000 مهاجر. وقد أثارت هذه الموجة جدلا كبيرا في الأوساط الفرنسية التي وجهت الاتهامات إلى الدولة العثمانية على أنها وراء هذه العملية.

وهاجر الجزائريون كذلك إلى كل من تونس والمغرب الأقصى وفلسطين وشبه الجزيرة العربية وتركيا وإيران وحتى إلى الهند، وقد تمتعوا بحرية كبيرة في المشرق العربي، وتولى بعضهم المناصب العاليا، وكانت لهم اتصالات مع زعماء الجامعة الإسلامية.

أما الهجرة نحو فرنسا فقد كانت خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وكانت محدودة جدا حيث اقتصرت على فئة من مستخدمي المعمرين وبعض المغامرين والتجار.

واستنادا إلى إحصائية قدمتها الإدارة الاستعمارية بالجزائر سنة 1912 فإن عدد المهاجرين الجزائريين لم يتجاوز 4300. وقد استقر أغلبهم في المناطق الشمالية من فرنسا. وبعد صدور قانون 1914 القاضي بتسريح الهجرة التلقائية، ازداد عدد المهاجرين. وبعد نهاية الحرب الأولى كان عددهم قد بلغ 270000 مهاجرا. واستمر العدد في التزايد حتى صار يقلق السلطات الفرنسية، وطالب المعمرون بتوقيفها، ولذلك اتخذت عدة إجراءات للحد منها سنة 1925.

كانت أكثر المناطق التي خرج منها المهاجرون هي الأكثر فقرا وحرمانا مثل: القبائل الصغرى والكبرى، وندرومة، ومغنية إلى أن بلغ عدد المهاجرين عام 1939 أكثر من 700000.[10] ونتجت عن هذه الهجرة سلبيات وإيجابيات نذكر منها:

– استفاد الاقتصاد الفرنسي استفادة كبيرة من الهجرة الجزائرية، فقد استغل السواعد الشابة في إعادة بناء فرنسا المخربة نتيجة الحرب العالمية الأولى كمستخدمين غير دائمين خلال الاضرابات العمالية.

10 – وزارة التربية الوطنية، المرجع نفسه، ص 36-37.

- تحسنت ظروف معيشة العمال المهاجرين وعائلاتهم بأرض الوطن تحسنا نسبيا بالمقارنة مع غيرهم داخل الوطن.

- تزايد الوعي الوطني بصفة خاصة لدى المهاجرين نتيجة لبعدهم عن القمع السياسي والفكري داخل الجزائر، وقد نتج عن ذلك ظهور نشاط سياسي تبلور فيما بعد في إنشاء حزب نجم شمال إفريقيا سنة 1926.

- بروز مشكلة الهجرة في الأوساط السياسية الفرنسية التي أصبحت تدخل ضمن برامج الأحزاب الفرنسية أثناء الحملات الانتخابية.

2 - تكوين بنية عقارية غير عادلة

لتلبية رغبة الأعداد الهائلة من المستوطنين في الحصول على الأراضي الزراعية قامت الإدارة الاستعمارية بعملية مزدوجة:

الأولى: عملت على الانتشار الواسع في المحيطات التعميرية الاستعمارية وذلك بتقليص من الملكية الفردية الجزائرية.

الثانية: ارتكزت على عدة وسائل للحصول على مزيد من أراضي على حساب ملكية الجزائريين. ففي حالة الحرب اعتمدت على القوانين التعسفية كقانون الاستلاب لعام 1871. أما في حالة السلم فتوجهت إلى إصدار قوانين عقارية مثل: قانون فارني سنة 1873، وقانون الغرفة الاستشارية الأولى 1887 والثانية 1884.

والهدف من تطبيق هذه القوانين هو بيع الأراضي الجزائرية لتكوين ملكية عقارية يستفيد بها المعمرون.

- قانون فارني *WARNIER 1873*

ففي عام 1873 صدر قانون فارني الذي يهتم بالمستوطنين بالدرجة الأولى لأنه يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، وكانت الإدارة الاستعمارية قد صادرت عام 1871 حوالي 600 ألف هكتارا ووزعتها على مهاجري الألزاس واللورين وغرمت السكان بحوالي 100 مليون فرنك.

وعموما فقد صادر هذا القانون 20% من أراضي الشرق والوسط الجزائري، و40% من أراضي الغرب الجزائري.

- قانون *1887*

لقد أباح هذا القانون بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة جدا لصالح الأوروبيين من دون شرط الإقامة فيها. كما تمكنت الإدارة الاستعمارية من الاستيلاء ما بين 1887 ؟ 1893 على حوالي 957 ألف هكتارا بصفة مجانية كانت ملكا للأعراش وسلمت للمهاجرين الأوربيين أكثر من 120 ألف هكتارا مابين 1891 و1900 وهكذا قامت الملكيات الكبيرة ذات المساحة التي تتراوح مابين 4 و5 آلاف هكتارا بدل الملكيات الصغيرة، وتحول أصحابها الشرعيون إلى عمال بالأجرة اليومية وموسميين وخماسيين.

لقد مكنت هذه القوانين والإجراءات التعسفية المعمرين من الحصول على الأراضي بأثمان زهيدة في منطقتي وهران والجزائر الوسطى والشرق وانتزع من أهالي الشلف نتيجة المضاربات مابين 6 – 8 ألاف هكتارا.

عموما فقد سلمت الإدارة إلى المعمرين من سنة 1871 – 1880 أكثر من 401000 هكتارا بالإضافة إلى 481000 هكتارا عام 1870.[11]

وبالنظر إلى طبيعة الملكية العقارية في الجزائر سنة 1917 التي كانت موزعة على النحو الآتي:

* أراضي ملك الجزائريين 4646000 هكتارا.
* أراضي الدولة الفرنسية 4610000 هكتارا.
* أراضي البلديات 4152000 هكتارا.
* أراضي العرش 2766000 هكتارا.
* أراضي المعمرين 2314000 هكتارا.
* أراضي خاضعة للقوانين الفرنسية 1813000 هكتارا.

11 – أندري نوشي وآخرون، المرجع نفسه، ص. 348.

صار الجزائريون لا يملكون سوى 9255000 هكتارا، أي ما نسبته 45 % من الملكية العقارية، وبالمقابل بلغت مساحة الملكية العقارية للمعمرين 11076000 هكتارا، أي بنسبة 55 %.

وأن أكثر من 68 % من المزارع مساحتها أقل من 10 هكتارات للمزرعة الواحدة، وهي متربعة على 13,90 ٪ من المساحة، وهي بطبيعة الحال تابعة للجزائريين في حين أن المزارع التي متوسط مساحتها يفوق 50 هكتارا للوحدة لم تتجاوز 05,3 %. ولكنها تستحوذ على 53,13 % من المساحة وهي تابعة للمعمرين مثلما هو مبين في الآتي:

البنية العقارية في الجزائر سنة 1930 [12]

الفئة	ملكية الجزائريين			
	المزارع	%	المساحة	%
- 10 هك	445483	69,85	1378400	18,76
50 - 10	167170	26,21	3 185 800	43,35
100-50	16 580	02,60	10196100	14,91
+ 100	8 499	01,34	1688800	22,98
المجموع	637 732	100	7349100	100

الفئة	ملكية المعمرين			
	المزارع	%	المساحة	%
- 10 هك	7432	33,73	22600	0,84
50 - 10	5585	25,34	135300	04,96
100-50	2635	11,96	186900	06,85
+ 100	6385	28,97	2381900	87,35
المجموع	22037	100	2726700	100

12 - DJILALI BENAMRANE. AGRICULTURE ET DEVELOPPEMENT EN ALGERIE. SNED. 1980 P. 229.

تميزت البنية العقارية الجزائرية بظاهرة الملكية الزراعية الصغيرة UNDIA-MICROF حيث نجد متوسط الوحدة الزراعية 11,52 هكتار للوحدة، وأن 69,85 % من المزارع متوسط مساحتها أقل من 10 هكتار للوحدة (جدول البنية العقارية). وهي تمثل مساحة 18,76 %، في حين نجد المزارع التي تتجاوز 100 هـ للوحدة لا تمثل سوى 01,33 % وتشكل مساحة 22,98 %.

أما البنية العقارية للمعمرين فتميزت بالملكية الكبيرة بحكم أن متوسط مساحة المزارع هو 123,73 هكتار للوحدة، وأن المزارع التي تفوق 100 هكتارا للوحدة تمثل 28,97 % وتجمع ما يقارب 87,35 % من مساحة القطاع، في حين المزارع التي تقل مساحتها عن 10 هكتار للوحدة رغم أنها تمثل 33,73 % من مجموع المزارع، إلا أنها لا تستحوذ سوى على 0,83 % من إجمالي المساحة.

إذن نلاحظ تشكيل بنية عقارية غير عادلة بوجود ملكية كبيرة للمعمرين وملكية صغيرة للجزائريين، وبالتالي التأسيس الرسمي لرسم علاقات غير متكافئة وخلق تفرقة وازدواجية صارخة.

3 - نظام ضريبي مجحف في حق الجزائريين

لقد أخضع الأهالي لنظام ضريبي قاسي منذ بداية الاحتلال حيث بموجب المرسوم الصادر يوم 17 جانفي 1845 تم ترسيم ترسانة من الضرائب أهمها:

- ضريبة الأجور على الأراضي المستأجرة (أرضي العزل) وتدفع نقدا بعد جمع الغلة.

- ضريبة الزكاة وتدفع على الحيوانات.

- ضريبة العشور التي كانت تمثل 14% من أجر الدخول السنوي للفلاح وهو يتجاوز 10% كما يدل عليه اسمه، وبالتالي فهو انتهاك فضيع للشريعة الإسلامية، (مجردة بذلك المجتمع الأهلي من أهم وسيلة) لمواجهة الفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي.

وفي عام 1858 أحدثت الإدارة الاستعمارية ضريبة أخرى هي ضريبة اللازمة التي صنفت تصنيفا جهويا، فهناك لازمة ناحية قسنطينة، والقبائل والجنوب الخاصة بالنخيل.

وفي 13 جويلية عام 1874 أقرت الإدارة من جديد ضريبة أخرى لزيادة مداخيل الخزينة الفرنسية عرفت بالضريبة العربية يدفعها الجزائريون إضافة إلى الضريبة الفرنسية المباشرة، ومعنى ذلك أن الجزائريين الفقراء كانوا يدفعون ضرائب أكثر مما يدفعه المستوطنون الأغنياء.

ففي عام 1870 دفعوا مقدار 14 مليون فرنك ضريبة عربية و22 مليون فرنك كضريبة أخرى، وخلال 1885 – 1890 كانوا يدفعون سنويا ما مقداره 4 ملايين فرنك.

وعلى سبيل المثال نذكر ما تم في عمالة قسنطينة حيث دفع الأهالي باسم الضريبة العربية بين سنتي 1883 و1900 ما يقارب 14538965 فرنك، في حين ودفع المعمرون 3795707 فرنك خلال نفس الفترة. ويمكن توضيح هذا حسب الجدول الآتي:

الضريبة العربية بعمالة قسنطينة 1883 – 1900 [13]

السنوات	الأهالي	المستوطنون
1883	22609047	617617819
1884	22921751	632632882
1892	33137700	813813429
1894	33070375	822822515
1900	22800082	909062

ونتج عن ذلك أن دفع سكان قسنطينة منذ 1860 أكثر من 29 مليون فرنك ذهبا، وأخذ منهم 568817 هكتارا أغلبها من الأراضي الخصبة، وانقرضت عدة مجموعات سكنية، إذ اجتمعت عليها المصادرة ونفقات الحرب مع أزمة 1866 – 1870، وانتقل

13 – بورغدة رمضان، الجزائريون والعدالة الفرنسية في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن *19*، ماجستير، جامعة قسنطينة 2000 ص. 31.

البعض من السواحل إلى الجنوب، ونشأ تبعا لذلك تحول عميق مس نمط الحياة فتحولوا من فلاحين إلى عمال يوميين، أو إلى خماسة[14]

وأضيفت إلى كل هذه الضرائب، ضرائب جديدة كضريبة البلدية على الإيجار، وضريبة المهنة، وغرامة 07 فرنكات على الهكتار الذي يمكن أن يباع بمائة فرنك.

فارتفعت بذلك قيمة الالتزامات الضريبية عام 1890 إلى 40800000 فرنك، أي ما يعادل 12 فرنك عن كل فرد واحد[15]

4- توغل الرأسمال الأوروبي والفرنسي في الزراعة الجزائرية:

لقد سيطر المستوطنون على أخصب الأراضي بعد مصادرتها، فقامت الملكيات الأوروبية الكبيرة، وقد مدت لها مساعدات مادية هائلة من أجل تشجيع التوسع والاستصلاح، فنمت المستثمرات الفلاحية التي أشرفت على الإنتاج الضخم بوسائل تقنية متطورة.

وقد اهتمت هذه المستعمرات بإنتاج المحاصيل التجارية النقدية كالكروم والحبوب اللينة والحمضيات التي أصبحت فيما بعد تدر أرباحا طائلة على المستثمرين أفرادا أو شركات.

لقد توسعت هذه المستثمرات توسعا كبيرا في نواحي قسنطينة وعنابة والجزائر الوسطى والغرب الجزائري ومن أهمها في ميدان الفلاحة نذكر منها:

- المستثمرات الفلاحية الرأسمالية

* الشركة العامة السويسرية LA GENEVOISE التي حصلت من الإدارة الفرنسية سنة 1853 على 20 ألف هكتار في نواحي سطيف، برأسمال قدر بـ 350000 فرنك رفعته سنة 1929 إلى 50000000 فرنك.

---

14 – رمضان بورغدة، المرجع نفسه، ص. 46.

15 – رمضان بورغدة، المرجع نفسه، ص. 33.

وكان عليها أن تبني عشرة قرى وتوطن فيها 500 أسرة من مهاجري سويسرا، ووعدت كل أسرة منها بمنزل وعشرين هكتار نظير دفع خمس ثمن المنزل فقط. وكان لهذه الشركة أن تحتفظ بالحكر على الأراضي والمنزل ومساحة 500 هكتارا من الأراضي لها في كل قرية ولا تدفع أي ضرائب للدولة.

بدأت هذه الشركة بمشروع ضخم أول الأمر، ولكنها لم تنجح إلا في الحصول على خمسين أسرة مهاجرة من سويسرا، وعلى ثلاثة آلاف مهاجر من ألمانيا وإيطاليا[16] واستطاعت بعد ذلك خلال نصف قرن من الزمن أن تحقق تطورا كبيرا من خلال التعمير البشري المتزايد والمردود المالي الضخم الذي نبينه في الجدول الآتي[17]:

السنوات	عدد السكان		المدخول فرنك /سنة	الرأسمال العقاري
	الأوروبيين	الأهالي		
1870	428	2917	321920	350000
1880	283	3041	393617	
1890	327	3696	259236	
1900	368	3674	461275	
1910	385	4732	774308	
1920	342	3693	2328000	
1922	100	3949	1330000	
1923	105	3571	1277000	
1929	120	3700	13369000	50000000

* الشركة العامة الجزائرية S. G. A. لقد ساعدت الحكومة الفرنسية ما بين عامي 1865 و1871 على تكوين هذه الشركة بأن منحتها 100 ألف هكتار موزعة على العمالات الثلاث وهي:

16 - جلال يحي، تاريخ المغرب الكبير. ج٣، دار النهضة العربية، بيروت 1981، ص. 266.

17- René Arrus. op. cit. p. 67

- مساحة 6000 هكتارا بجهة نواحي وهران ومساحة 45009 الجزائر الوسطى.

- بمساحة 84500 هكتارا في قسنطينة منها 62000 هكتارا تستخدم بعمالة الخماسين المقدر عددهم ب 20 ألف خماس. و8000 هكتارا في شكل مزارع أروبية تجمع 160 مستوطنا.

بالإضافة إلى هذه المساحة فقد منحت هذه الشركة قرضا بمبلغ مائة مليون فرنك، مع حرية التصرف في الأراضي كما يحلو لها من إيجار وبيع أو استغلال[18]

× شركة الهبرة والمقطع أسست سنة 1864 بمساحة عقارية قدرها 24100 هكتارا منها 15320 هكتارا زراعية و8780 هكتارا غابات. وظيفتها المكلفة بها تتمثل في بناء سد الهبرة، وتجفيف سد المقطع مع إعادة بناء قنوات السقي فيه، وفي المقابل لها حق التصرف في سقي أراضيها [19]

× الشركة الفلاحية والصناعية لصحراء الجزائر التي تسيطر على 24000 نخلة في الجنوب.

لقد صاحب دخول الرأسمال الأوروبي المستثمر في الجزائر بعد سنة 1870 تطورا في التقنيات الزراعية، والأساليب التي تتناسب مع الشكل الجديد للإنتاج الرأسمالي الذي يعتمد على المردود العالي، والجودة.

- الإنتاج الزراعي الجديد:

لقد وضع مخطط جديد للإنتاج الزراعي تماشيا مع التوجه الاقتصادي الرأسمالي الجديد الذي يهدف إلى التصدير الخارجي والمردود المالي الكبير، ومن أهم المواد الجديدة ما يلي:

القمح اللين: احتل مساحات كبيرة خاصة منذ سنة 1890 حيث أصبح يمثل حوالي 50 ٪ من مساحة الحبوب في قطاع المعمرين، ويتركز خصوصا في الغرب والوسط الجزائر كما يوضحه الجدول الآتي:

---

18 – جلال يحي، المرجع نفسه، ص. 237.

∂19 - René Arrus. op. cit. p. 36.

توزيع زراعة الحبوب في الجزائر سنة 1890

المنطقة	القمح اللين	القمح الصلب
الغرب الجزائري	70 ألف هكتار	17 ألف هكتار
الوسط	40 ألف هكتار	39 ألف هكتار
الشرق	07 ألاف هكتار	67 ألاف هكتار
الجزائر	117 ألف هكتار	123 ألف هكتار

- الكروم: دخل بداية من عام 1875 وازدهر أكثر بعد حادثة مرض كروم جنوب فرنسا سنة 1881 – 1885 حيث أرتفع إنتاجه من 16 ألف هكتارا إلى 103 ألف هكتارا سنة 1888 ثم إلى 380 ألف هكتارا سنة 1947. ويمكن توضح هذا في الجدول الآتي:

تطور زراعة الكروم في الجزائر 1875-1947[20]

السنة	المساحة	الإنتاج
1875	16 ألف هكتار	200 ألف هكتلتر
1888	103 ألف هكتار	2,8 مليون هكتلتر
1914	180 ألف هكتار	6,2 مليون هكتلتر
1947	380 ألف هكتار	14,3 مليون هكتلتر

- الحمضيات: بدأت في الظهور مع بداية القرن العشرين حيث وصلت مساحتها سنة 1922 ما يقارب 6650 هكتارا.

بالإضافة إلى ذلك نجد بعض الزراعات الصناعية مثل التبغ، وعباد الشمس والقطن والطماطم الصناعية وكلها تقوم على السقي.

20 - René Arrus. op. cit. p 56

- الزراعة المسقية: رغم جهود الدولة الفرنسية في إنشاء السدود وإنجاز محطات السقي إلا أن المساحة لم تتجاوز 30 ألف هكتارا مع بداية القرن العشرين، ثم ارتفعت إلى 50 ألف في نهاية نصفه الأول وهي موزعة على النحو الآتي:

- الحبوب تحتل 51 % من المساحة المسقية.
- الكروم تحتل 14 % من المساحة المسقية.
- الخضر تحتل 13 % من المساحة المسقية.
- الأشجار المثمرة 13 % من المساحة المسقية.
- العلف تحتل 07 % من المساحة المسقية.
- الزراعات الصناعية تحتل 02 % من المساحة المسقية.

- التقنيات والتجهيزات الزراعية الحديثة:

لقد أدخل المستوطنون عدة تقنيات وتجهيزات حديثة لم يعرفها الفلاح الجزائري من قبل وكان لها بالفعل الأثر الايجابي في تحسن الإنتاج والمردود الزراعي وهي على سبيل المثال:

- تقنية قلب الأرض بعد حصاد الحبوب تعرف بـ Dryfarming.
- تقنيات الحرث سواء عن طريق تغيير العمق أو اتجاه الحرث للتقليل من الانجراف.
- تقنية تخمير العنب وتلقيم الأشجار المثمرة مثل الكروم والحوامض.
- تقنية التحويل والتصبير لبعض المواد الزراعية كعباد الشمس، الطماطم، التبغ.
- صناعة العجائن.

أما فيما يخص التجهيزات نلاحظ دخول المكننة وبشكل كبير بعد الحرب العالمية الأولى حيث في سنة 1930 بلغ عدد الآلات الميكانيكية في قطاع المعمرين كما يلي:

- 5530 جرار و440 حاصدة ودارسة.
- 28300 محراث صناعي موزعة على المناطق الآتية:
- الجزائر الوسطى بـ 6712 محراث وبمعدل 9868 هكتار/ للمحراث الواحد.

- وهران بـ 5754 محراث وبمعدل 10530 هكتار / للمحراث.
- قسنطينة بـ 5835 محراث وبمعدل 21000 هكتار / للمحراث.

- سياسة تجميع المياه

لقد وضع الاستثمار الفلاحي في الجزائر مشروع كبير لاستغلال المياه تماشيا مع حاجياته في التكثيف الزراعي، وإنتاج الطاقة الكهربائية، وتشغيل بعض المصانع الخفيفة.

ويتركز هذا المشروع على سياسة بناء السدود من جهة، وإنجاز الآبار الكبيرة لاستغلال المياه الجوفية من جهة ثانية.

■ سياسة بناء السدود

لقد ركز الاستعمار بداية على إنشاء السدود الصغيرة في الأطلس التلي باتجاه السهول الساحلية الكبرى التي تمثل محيطات التعمير الأساسية للاستعمار الفرنسي وهي: سهول متيجة، بون (عنابة)، سكيكدة، سهول وهران والسهل المنخفض لوادي الشلف.

لقد بلغ عدد السدود خلال المرحلة الأولى ثمانية سدود بطاقة تجنيد ضعيفة لم تتجاوز 49960000م3، وقد دامت مدة إنجازها من سنة 1850 إلى 1894 وهي تتمثل في الجدول الآتي:

سدود الجيل الأول 1850-1894[21]

اسم السد	فترة الانتاج	حجم المياه المجندة (م^3)
سد الشرفة 1	1882-1880	900000
سد الشرفة 2	1892-1849	18000000
جديوية	1877-1857	700000
ثلاث	1870-1860	7300000

21 - René Arrus. op. cit. p 50.

فرقوق	1882-1865	30000000
حميز	1894-1869	14000000
ماقون	1887-1879	1000000
مرّاد	1859-1852	830000
المجموع		49.960.000

ثم واصلت السلطة الفرنسية في هذه السياسة بتأسيس جيل ثان من السدود ولكن من النوع الكبير وذلك مابين 1926–1945 حيث بلغ حجم المياه المجندة حوالي 800 مليون م3 وإمكانية سقي مساحة 146520 هكتارا وتتمثل أهم السدود التي بلغ عددها إحدى عشر سدا فيما يلي:

سدود الجيل الثاني 1926-1945[22]

اسم السد	**حجم المياه المجندة**	**المساحة القابلة للسقي**
واد فضة	228 مليون م^3	18440 هكتارا
غريب	280	30000
بوغزول	55,5	-
بن خدة	37,3	12000
بوحنيفية	73	29510
زردازة	14,9	5000
بني بهدل	61	12500
القصب	11,6	10000
فم الغريس	2,5	5000
حميز العلوي	21,5	18470
الشرقة العلوي	14,4	5600
المجموع	800 مليون م^3	146520

22 - René Arrus. op. cit. p 123.

ثم اتبع بجيل ثالث من نفس النوع مابين 1945-1962 وصلت طاقة تجنيده للمياه إلى حوالي 686 مليون م3، لتصل المياه السطحية المجندة من طرف كل السدود إلى حوالي1535960000م3، ومساحة سقي تصل إلى 190520 هكتارا مسقية، وأهم سدود الجيل الثالث على النحو الآتي:

السدود[23]

اسم السد	حجم المياه المجندة	المساحة القابلة للسقي
صارنو	22 مليون م3	-
فرقوق	18	-
فوم الفرزة	47	20000 هكتار
مفرش	15	-
الشافية	170	20000
بخدة العلوي	54	1000
المجموع	326 مليون م3	41000

■ سياسة حفر الآبار الكبيرة

بالإضافة إلى سياسة السدود الكبيرة الحجم واصل الاستعمار في إنجاز مشروع الماء الكبير بإنجاز آبار كبرى بلغ منسوبها + 15000 لتر / ثا أهمها:

- آبار واد ريغ بحوالي 5350 ل / ثا.
- آبار الألبيان بحوالي 5000 لتر / ثا.
- آبار جبال قسنطينة بمنسوب 1760 لتر / ثا منها، 900 لتر / ثا في الحامة، 400 لتر / ثا في الفورشي و250 لتر / ثا في بومرزوق.
- عين السخونة في شط الشرقي بمنسوب 500 لتر / ثا.
- آبار القرارة بمنسوب 238 لتر / ثا.

23 - René Arrus. op. cit. p 129.

- آبار زلفانة بمنسوب 117 لتر / ثا.
- آبار عين دلالة بمسكيانة بمنسوب يتراوح مابين 80 - 250 لتر / ثا.
- آبار مرجة سيدي عابد بمنسوب 200 لتر / ثا[24]

5- البنوك والمصارف المالية:

لقد ظهرت هي الأخرى في وقت مبكر من الاحتلال وذلك لتقدم خدماتها للمعمرين والمستوطنين، هذه المؤسسات المالية كانت مركزة كلها في نواحي الجزائر الوسطى والغرب الجزائري حيث يتركز المعمرون والشركات المساهمة والصناعات، وأهم هذه المؤسسات فيما يلي:

- القرض العقاري الفرنسي تأسس كفرع في الجزائر سنة 1880.
- قرض ليون الذي فتح له فرعا في الجزائر سنة 1878.
- الشركة العامة ظهرت سنة 1884.
- الشركة المرسيلية تكونت سنة 1865 [25]

6- اقتصاد استعماري قائم على التحويل والتصدير:

ارتكز الاقتصاد الاستعماري خاصة بعد سنة 1870 على زراعة مزدوجة القطاعات يهدف نشاطها الاقتصادي إلى تصدير المنتوجات الزراعية مثل الخمر، الحبوب والحمضيات والبكور. وصناعة تقوم على استيراد وتحويل المواد المعدنية خاصة الفوسفات والحديد نحو الموانئ القريبة.

وكانت الجزائر تحتل المرتبة الأولى في التجارة الخارجية بين المستعمرات الفرنسية والمتربول (فرنسا) وذلك بنسبة 35.30٪ من حجم التجارة الخارجية للمستعمرات والجدول الآتي يوضح الصورة أحسن:

---

24 - René Arrus. op. cit. p 156

25 - ADDI Lahouari, de l'Algérie pré coloniale à l'Algérie coloniale. ENAL. 1985. p. 138

التجارة الخارجية للمستعمرات مع فرنسا سنة 1907[26]

المستعمره	حجم التصدير		نوع الصادرات
	مليون فرنك	٪	
الجزائر	774,5	35,3	الحبوب، الخمر والفوسفات
الصين الشعبية	548,3	25	الفلفل الأسود، الشاي، التبغ، البن، الأرز، المطاط
تونس	206	9,4	الزيوت، الخمر، الحمضيات
السينغال	98,5	4,5	

فالصادرات الفلاحية تمثل 85 ٪ من قيمة صادرات الجزائر نحو فرنسا وذلك مابين سنتي 1919-1928، ونسبة كل مادة موضحة كالآتي:

- الخمور تمثل 40 ٪ من مجموع الصادرات الفلاحية نحو فرنسا.
- المواشي تمثل 15 ٪ من مجموع الصادرات الفلاحية.
- تبغ، قطن يمثل 8 ٪ من مجموع الصادرات الفلاحية.
- خضر وفواكه تمثل 6 ٪ من مجموع الصادرات الفلاحية.
- منتوجات غابية تمثل (حلفاء) يمثل 5 ٪ من مجموع الصادرات الفلاحية.
- زيت الزيتون يمثل 3 ٪ من مجموع الصادرات الفلاحية.
- حبوب جافة وبطاطا يمثل 3 ٪ من مجموع الصادرات الفلاحية.

أما الصناعة فتتلخص في اقتلاع المواد المعدنية وتحويلها إلى أقرب الموانئ باتجاه فرنسا، وتتمثل هذه المواد في الفوسفات الذي ارتفع إنتاجه بسرعة كبيرة وذلك من 6000 طن سنة 1893 إلى 850000 سنة 1939 خاصة من مناجم جبل كويف، برج الغدير والمزايتية، حيث نجد من مجموع إنتاج 850000 طن تحول سنويا حوالي 780000 طن إلى الخارج، منها 200 ألف نحو فرنسا والباقي نحو كل من إيطاليا،

26 - René Arrus. Op. Cit. p 70

انجلترا، ألمانيا، هولندا وإسبانيا لتبلغ العائدات المالية لفرنسا من هذه المادة سنة 1930 حوالي 65 مليون فرنك.

أما معدن الحديد فارتفع بأربع مرات مابين 1900 و1928 حيث وصل إنتاجه إلى 200000 طن / سنويا خاصة من مناجم لونزة وبني صاف كله يحول إلى فرنسا، انجلترا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا وإيطاليا .

7- هيكلة المجال الجزائري وفق الثلاثية الاستعمارية:

مناجم - سكة حديدية-ميناء.

بعدما أحكم الاستعمار الفرنسي السيطرة العسكرية على الشمال الجزائري وبعض واحات ومدن الصحراء، انتقل مباشرة للتنفيذ على أرض الواقع الاستراتيجية الاقتصادية لاستغلال وتحويل خيرات الجزائر نحو المتروبول الفرنسي أو الأسواق الدولية.

وتتمحور هذه الاستراتيجية في وضع منظومة مجالية متكاملة تهيكل المجال الجزائري وفق ثلاثة مركبات ومفاصل أساسية لتحقيق الأهداف المحددة. وهي تتمثل في ربط مناطق الغنى الاقتصادية للجزائر (المناجم والمزارع وآبار البترول والغاز) بأهم الموانئ الرئيسية القريبة منها مثل: عنابة، سكيكدة، بجاية والقل في عمالة قسنطينة، وموانئ الجزائر وتنس في عمالة الوسط، وموانئ الغزوات وهران، مستغانم في عمالة الغرب، وذلك عبر شبكة من السكة الحديدية التي صممت لأغراض عسكرية واستعمارية تمتد عبر الخط الرئيسي العرضي الذي يربط تونس بالمغرب عن طريق الجزائر لتتفرع منه خطوط نحو الموانئ والصحراء شكل1 .

ويعود تاريخ مد السكة الحديدية بالجزائر إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولعل أول خط كان سنة 1864 وربط ميناء مدينة عنابة بمنجم عين مكرة لنقل خام الحديد . شكل2

وبعد 1871 أخذت الشركات الفرنسية بربط مناجم حديد الونزة بالموانئ الساحلية، وكان لثورة 1871 الأثر في توجه الحكومة الاستعمارية إلى مد خطوط حديدة نحو غرب الجزائر. فأنشأت لذلك ما بين 1871 -1892 خطا يربط عاصمة الغرب وهران بالجزائر مركز الإدارة الاستعمارية، وخطوطا أخرى بين المدن الداخلية والموانئ الساحلية حتى يمكن للجيوش الفرنسية أن تتحرك بسرعة وسهولة لقمع الثورات.

ويظهر أن شبكة السكة الحديدية لا تمتد إلا قليلا مع الساحل، بعيدة عنه بعشرات الكيلومترات، وهذا يعود إلى ضيق السهول الساحلية وتقطعها. وتمتد في شكل طولي وآخر عرضي، فالأول يخدم المنطقة التلية وهو خط رئيسي تتصل به الفروع من الشمال والجنوب، والثاني عرضي ينطلق من المدن الرئيسية في الشمال نحو المراكز والآبار في الجنوب، ومن أهم الخطوط التي تبرز حقيقة أهداف هذه الاستراتيجية الاستعمارية نجد ما يلي:

- خط عنابة - تبسة الذي يتقاطع مع الخط الطولي الرئيسي القادم من مدينة سوق أهراس، ويربط مناجم الونزة وبوخضرة والكويف لاستخراج خام الحديد والفسفات والتوجه بهما إلى ميناء عنابة للتصدير.

- خط سكيكدة - توقرت الذي يتقاطع مع الخط الطولي الرئيس عند مدينة الخروب بالقرب من قسنطينة، وهو يربط الواحات الصحراوية وآبار البترول بميناء سكيكدة.

- خط الجزائر - الجلفة ليتصل بالخط الرئيسي عند مدينة البليدة ويتجه إلى الهضاب الوسطى.

- خط وهران - بشار كولمب - عين الصفراء الذي أنشأ لنقل الفحم الحجري من مناجم القنادسة[27].

27 - عبد القادر حليمي. مرجع سابق، ص 306 - 307.

انعكاسات وآثار سياسة الاستيطان الاقتصادي على بنى المجتمع الجزائري

على ضوء ما سبق من الحديث ومن خلال طرح هذه الإشكاليات، وما تفرزه من تداعيات القراءة، والاستقراء، والتحليل، والنقد، ينطلق البحث لتحديد الأثر الاقتصادي الاستيطاني على المجتمع الجزائري والذي يمكن معالجته من خلال النقاط الآتية:

1- خلفيات وأبعاد الاستيطان في الجزائر.

2- مرجعية الاستيطان الاقتصادي.

3- بنية الاستيطان الاقتصادي في الجزائر.

1- خلفيات وأبعاد الاستيطان في الجزائر

تعد هذه الدراسة التمهيدية ضمن مشروع الدراسات التاريخية في أبعادها الاجتماعية والإنسانية، وفي نسقياتها المعرفية والعلمية على حد سواء، إذ تتجه بالبحث، والتحليل، والملاحظة، والمقارنة، والتعليل، والاستنتاج، والتركيز إلى سياسة الاستيطان الاقتصادي الاستعمارية، وتراكماتها التاريخية وانعكاساتها وآثارها على المجتمع الجزائري بوصفه شعبا ونظاما ودولة، وأمة، لأنها تعتمد بالتحليل الافتراضي والقراءة التاريخية على الفرضيات المكونة للفكرة الاستعمارية، ومن ثمة الفرضيات المعتمدة على الاستيطان سواء في أشكاله ومراحله، أو في ضوابطه وأهدافه، أو في استراتيجياته الجزئية والشمولية؛ وهذا لاعتقادنا أن النظرية الكولونيالية الفرنسية في الجزائر هي كل متكامل، متلاحم، ومتداخل، ومتفاعل، من مجموع أهداف ونوايا السياسة الاستعمارية في مختلف المجالات، وفي شتى مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، والثقافية، والحضارية، وما إلى ذلك من الدلالات التي ترتبط بالجزائر في ذاتيتها، وفي آنيتها، وخصوصياتها.

وعليه فإن هذه الكلية الشمولية التركيبية تصير ذات فكرة أيديولوجية في المقام الأول، وسياسية في المقام الثاني، واستراتيجية في المقام الثالث؛ ونعتقد أن الإحاطة بالنظرية الاستيطانية الاقتصادية لا تخرج عن هذه الاستراتيجية باعتبارها المعامل المرجعي والأساسي في تفعيل الفكرة الأيديولوجية؛ وتوظيفها، وإعادة إنتاجها واستثمارها بما يتماشى والخطط السياسية، وبما يتطابق والسياسات العسكرية؛ وهذا يعني أن الاستيطان في مجموع وظائفه، وعلاقاته، وتجلياته، وتجسيداته في الحركة الاستعمارية يشكل بالنسبة لقاعدة النظرية الاستعمارية مخبرا استراتيجيا لتأسيس وفحص، وقراءة، وإنتاج، ووعي الأهداف الكبرى للمشروع الاستعماري؛ فإذا كانت أهداف فرنسا من احتلال الجزائر هي جعل هذا الأخير إقليميا، فإن "الفرنسية" في هذه الحالة لا تعدو من أن تكون المفهومية الكلية الأيديولوجية، التي تؤسس للمفهوميات الأخرى، وفي مقدمتها "مفهومية الاستيطان الاقتصادي" كنسق بنائي عملي، وظيفي، أداتي في البنية، والأسلوب، والنموذج؛ وفي ثنايا هذه المفهومية تبرز ملاحظة الفرضية الأولى، وهي أن الاستيطان الاقتصادي، لم يكن يهدف إلى استغلال الأسواق سلبا، بمعنى استلاب المواد الأولية، وإيجابا بمعنى بيع المواد المصنعة فحسب، ولكنه كان يعتبر الإنسان نفسه سوقا ينبغي أن يسلب بالعمل لصالح المستعمر؛ ولذلك كان يسخر الإنسان للعمل الشاق بالأجر الزهيد على غرار تسخير العبيد؛ وحتى يظل هذا الإنسان منتجا يجب أن يستلب من كل مقوماته الفكرية والإنسانية، كما يستلب العبد من حريته وإنسانيته حتى يظل طابعه الأساسي هو الخضوع والعمل[28].

ولا شك أن هذا يفيد استنتاجا أوليا، قوامه أن علاقات الإنتاج، شبكة، ونظاما، وتسييرا، وآراء من منظور اقتصادي سياسي استراتيجي يجب أن تحقق هدفين أساسيين أولهما: جعل الأرض الجزائرية القاعدة المادية الشرعية لهم، والثانية هو جعل أصحاب هذه الأرض وهم الوطنيون القاعدة البشرية المسخرة لهم قصد حكم البلاد بأبناء البلاد[29].

28- عبد الكريم غلاب، الفكر العربي بين الاستلاب وتأكيد الذات، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس 1977، ص. 28.

29- حميدة عميراوي، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، ص. 181.

وعلى ضوء هذا الهدف تتكشف ماهية الاستعمار، كجوهر قائم على الاقتصاد والأيديولوجية الاقتصادية، المتولدة عن فلسفة الاغتراب الاقتصادي؛ والتشيء السياسي.

وإذا كانت الأهداف تقترن، أو تفترض سلفا أنها في نسيج جدلي محكم من الأساليب والأدوات التي تقرها عملية التنظيم، فإن تنظيم الإدارة الفرنسية كان يستند إلى أسس كثيرة ومتنوعة ومنها: تطوير عملية الهجرة والاستيطان في محاولة لإيجاد مراكز قوى يمكن الاعتماد عليها بصورة ثابتة لتحقيق هدف مزدوج يتمثل في تأمين النهب الاستعماري والتوسع فيه، وفي تخفيف نفقات النهب الاستعماري بتحميل المستوطنين قسما من أعباء الدفاع[30]. وهذا يعني في محصلة التحليل الهادف أن سياسة الاستيطان هي البديل الأيديولوجي، الذي يطرح في مقابل بدائل الاستعمار وفلسفته بالمفهوم التقليدي ووفق مرجعيته الأوروبية وخلفياتها السياسوية؛ وهذا ما حذا بالاستعمار الاستيطاني إلى الاعتماد على التخطيط الإستراتيجي، والتدرج السياسي المرحلي في تحقيق مكاسب هامة تتمثل في إقامة كيان اجتماعي غريب في هذا البلد المستعمر، وإقامة نظام سياسي جديد ومتميز، ثم ربط الشعب المستعمَر حضاريا وثقافيا بالشعب المستعمِر؛ ولتعزيز هذه المكاسب والحفاظ عليها، لا بد من الإفادة من الانتصارات التي تحرزها القوات العسكرية لدعم مبدأ الاستعمار (تفوق الرجل الأوروبي الأبيض) وتعزيز (الهيبة الاستعمارية للقوة التي لا تقهر)، فتشجيع الهجرة الاستيطانية، وتفتيت القاعدة الديمغرافية المحلية يؤدي بالضرورة إلى بناء قاعدة ديموغرافية جديدة لمناصرة القوة العسكرية؛ التي تؤدي فيما بعد إلى الانفصال في النهاية عن البلد الأم، وتكوين دولة استيطانية[31]. وهي الدولة التي تتخذ من الاستيطان الأوروبي منطلقا فكريا وأيديولوجيا ومحددا استراتيجيا، ومجالا معرفيا لتمرير المشاريع الاقتصادية من

30 – بسام العسيلي، المقاومة الجزائرية والاستعمار الفرنسي (1830-1833)، دار النقايش، بيروت، 1980، ص. 164.

31 – حميدة عميراوي، من الملتقيات، ص. 178.

مناظير اجتماعية مختلفة ومتباينة، ومن مستويات ثقافية وحضارية متناقضة، ومتضادة، البنية التحتية؛ والبنية الفوقية للمجتمع الجزائري. وفي هذا الإطار تشير بعض الدراسات التاريخية[32] إلى أن فرنسا كانت مترددة ومضطربة حيال الخيارات السياسية والديبلوماسية التي تحدد وترسم معالم هذه الأيديولوجية، فخلال عام 1833 كلفت لجنة فرنسية بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

1 - هل يجب الاحتفاظ بالأراضي المحتلة؟
2 - إذا كان الاحتلال مفيدا، فما هو النظام الذي ينبغي اعتماده؟
3 - هل يجب الاختصار على إخضاع الأهالي؟
4 - هل يجب تدعيم الاحتلال بالاستعمار؟
5 - ما هي أكثر النظم الإدارية ملاءمة؟
6 - ما هي الحالة العامة في هذه البلاد؟

وبغض النظر عن نتائج وفحوى هذه الدراسة الاستقصائية وما يحيط بها من وقائع وملابسات، فإن التأمل في صياغتها اللفظية، وتراتبية تركيبتها البنائية، تفيد بما لا يدع مجالا للشك أنها استشراق أيديولوجي، يهدف إلى بلورة وتحديد أيديولوجية الاستيطان، بالتوازي مع الأيديولوجية الاستعمارية المحددة من قبل الدوائر الاستعمارية الأوروبية والهيآت الاستشراقية لها؛ ولا أدل على ذلك من أن حركة الاستيطان في بدايتها الأولى رافقتها مناقشات فكرية، وظهور نظريات متعددة حول المناطق الأصلح للاستيطان الأوروبي، فقد قام الطبيبان (ريكو RICOUX) و(بوردييه BORDIER) بدراسة جغرافية فلكية، حول خطوط الحرارة المتساوية، ونصحا الأوروبيين بالاستقرار في شمال خط عرض (25°). وهو الخط الذي يمر بمدينة معسكر غربا إلى باتنة ثم عين البيضاء شرقا، وكان ذلك يعني الاستقرار في المناطق والسهول الشمالية[33]. ولذلك لا غرابة أن نجد فيما بعد نشاط الحركة

32 - محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، مطبعة البعث، قسنطينة 1985، ص. 29.

33 - محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1972، ص. 74.

الاستيطانية، والجهود السياسية والديبلوماسية تحت أغطية سياسية متعددة، وممارسات عسكرية يتخذ من المدن الشمالية، والساحلية تحديدا إطار نظاميا وجيواستراتيجيا لفرض أيديولوجية التوسع والتوطين، والنهب والاستلاب، والاستغلال، من أجل إحكام السيطرة الكلية على منابع، ومنافذ الثروة الاقتصادية بشكل هيكلي تنظيمي مبحوث ومدروس سلفا، من قبل دوائر ومراكز القرار ولذلك "ساهمت التيارات الفكرية مثل المسيحية الكاثوليكية؛ والسان سيمونية، والماسونية في عملية الاستعمار الاستيطاني، لأن من مبادئ هذه التيارات، الحرية، والمنافسة الاقتصادية في إطار منظم؛ قائم على ضرورة تأسيس الجيوش لتكوين إحدى القوى الفاعلة في التطور، لإقامة نظام حكم استيطاني قوي، متعدد المشاريع، خارج أوروبا، قصد تطوير المجتمعات المتخلفة"[34].

إن مثل هذه المساهمات الأيديولوجية، وما تتضمنه من رؤى فلسفية، وتصورات فكرية مختلفة، من مرجعيات النسق الليبرالي، والنسق الرأسمالي، إنما كانت تعبر وتعكس بشكل أو بآخر الطموحات العميقة للأيديولوجية الاستعمارية، التي تتخذ من "المركزية الأوروبية" مجالا علميا ومعرفيا شاملا لرسم السياسات، وتوجيه الخطط، وتحديد الوسائل والإمكانيات؛ وبرمجة الاستراتيجيات، من مرجعيات أدبية مثل: مرجعية الاجتماعي، التاريخ العسكري والدبلوماسي.إلخ.

وفي هذا الإطار يلاحظ المؤرخ الجزائري محمد حربي أن الرأسمال الاستعماري كان في الظاهر فقط رأسمالا ليبيراليا يعتمد حرية السوق والتنافس، بينما في الواقع كان العامل السياسي هو المسيطر فيه، وكانت الدولة تلعب دوراً أساسيا في سير النظام ودعمه والدفاع عنه[35]. والذي يستشف من هذا أن سياسة الاستيطان؛ عمومًا، والاستيطان الاقتصادي خصوصًا كانت ترمي إلى ترسيخ فكرة

---

34 – حميدة عميراوي، المرجع نفسه، ص. 182.

35 – محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد، صالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر 1994. ص. 85.

"الدولة الأم" وما نظم المشاريع، وسياسات الدمج، والإلحاق، والمصادرة، والتمثيل، وما إلى ذلك من البرامج الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والتعليمية إلا تتويج لذلك. وهذا يعني أن السياسات التي انتهجت من قبل الساسة العسكريين، والتكنوقراطين، والديبلوماسيين ما هي إلا تفعيل وتوظيف للبناءات الأيديولوجية للدولة المركزية، التي تتخذ من المغرب العربي فضاء جغرافيا، ومجالا إقليميا لتعزيز وتنويع وتعدد آليات الاستيطان وميكانزماته. ومن هذا المنظور نعي لماذا لم تعتمد فرنسا سياسة موحدة تجاه الاستيطان؟ وندرك لماذا حاولت من كل هذا وذاك، تكريس تميزا وخصوصية، بل أكثر من هوية؟

إن هذا الوعي التساؤلي الذي يحدد لا محالة استراتيجية الأيديولوجية الاستعمارية، والذي يكشف عن أبعاد الاستيطان و"الاستيطان الاقتصادي" كشكل سياسي، وديبلوماسي، وعسكري، بل وحتى اجتماعي تربوي تعليمي، هو الذي يجعل من فلسفة "الاغتراب" ومن ضمنها أدبيات "التمدن" و"الحداثة" و"العصرنة" و"الحماية" وما إلى ذلك من الخلفيات الفكرية والأدبية التي رافقت وتزامنت مع خطاب الاستعمار في منتصف القرن التاسع عشر بعداً شموليا كليا في مرجعية المنظومة الاستيطانية، بناء وتأسيسا وإنتاجا. "لقد دشن جول فيري (FERRY JULES) التاريخ الفعلي لبروز النظرية الفرنسية للاستعمار، التي شكلت الدعوة إلى "التمدين" أحد مكوناتها الرئيسة، بتحمله مسؤولية الدفاع عن "مشروعية" توجه بلاده في حقل التوسع والتي أقامها على أساس ثلاثة منطلقات مركزية: اقتناعه أولا بأن الاستعمار قانون حتمي، نابع من درجة التطور الذي وصلته الاقتصاديات الأوروبية برمتها، واعتقاده ثانيا بأن من واجب وحق الدول المتحضرة أن تساعد نظيراتها المتخلفة على "التمدن" وفي مستوى ثالث، انطلاقه بدافع وطني نظري، من الإيمان بضرورة تعزيز مكانة فرنسا وعظمتها بالعالم[36]. ونتيجة لهذه المنطلقات

---

36 -أحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص. 128.

يعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر استعمار إسكان، وليس مجرد استعمار استغلال[37]، لأن جوهر الأيديولوجية المستوردة في خطابه السياسي، وخطاباته الإعلامية، والثقافية، هو جعل "الأرض الجزائرية فضاء ضروريا لتنفس الاقتصاديات الرأسمالية، فهي سوق للاستهلاك، ومصدر للمواد الأولية، وهي مجال لإحلال قيم مكان أخرى، تكونت سلفا، وهي معا شرط لمضاعفة الدول قوتها وسلطانها[38].

وبإقامة تحليل تاريخي تاوزني بين مظاهر الاستيطان الاقتصادي، بشريا، وزراعيا، وماديا، وسياسة أيديولوجية الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، والجزائر تحديدا، نجد فرنسا قد طبقت سياستين، في إطار استراتيجيتها العامة هي، سياسة الاستيطان، وسياسة الاستعمار الحر الهادف إلى تشجيع المبادرات الفردية، عبر انتقال رؤوس الأموال والأشخاص والقيم، وهذا منذ سنة 1880. وقد أرست دعائم هذين السياستين على التحليل الاستراتيجي الذي يأخذ بالعوامل الاجتماعية والتاريخية والحضارية، ضمن خصوصيات وأبعاد الجيوفيزيا بكل دلالاتها ومضامينها، والجزائر بحكم هذه الخصوصية، التي هي خصوصية موقع اقتصادي أولا وقبل كل شيء يجب أن تكون في نظر الساسة الفرنسيين امتدادا طبيعيا للأراضي الفرنسية، وجزءا لا يتجزأ من سيادتها.

وهذا ما أقره الدستور الصادر في أعقاب ثورة 1848. وبصرف النظر عن حيثيات مواد الدستور وانعكاساته على الممارسة السياسية داخليا وخارجيا، فإن الموجات الكثيفة من المستوطنين الذين تعرضت الجزائر لهم، صاحبتها عمليات اقتلاع، وتهميش وتشريد للسكان الأصليين، وعمليات إبادة حضارية وثقافية للمؤسسات المحلية[39]. وعليه فإن اتخاذ الجزائر مستعمرة للاستيطان الأوروبي، يمثل أكبر المخاطر التي هددت كيان الشخصية الجزائرية، فقد أصبح المستوطنون

---

37 – محمد السويدي، المرجع السابق، ص. 74.

38 – أحمد مالكي، المرجع السابق، ص. 133.

39 – مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع والدولة من الوطن العربي، ص. 153.

ينظرون إلى الجزائر، بعد مرور عدة أجيال على أنها وطنهم الأصلي، وزاد من تأكيد هذا الاتجاه انتماؤهم إلى جنسيات مختلفة، فسموا أنفسهم بالجزائريين، وأطلقوا على أبناء الجزائر وصف "المسلمين" أو "الأهالي" أو "المسلمين الفرنسيين"، ومغزى هذه التسميات يكمن في انه ليس للجزائر والجزائريين كيان مستقل، ولا شخصية متميزة"[40]. وحيث أن هذه الاصطلاحات كانت نسيجا بنائيا محكما من العلاقات التنظيمية، والتقنية، والإدارية في إدارة المؤسسة الاستعمارية من خلال التغيرات الاجتماعية المستحدثة فإن هدف سياسة فرنسا الاستيطانية في البعد الاقتصادي كان يتجه إلى خلخلة البنية الاجتماعية عن طريق علافات الإنتاج وقوى الإنتاج، وهذه المسألة تمر حتما عن طريق نزع الأراضي، وبيعها، ومصادرتها، واستبدال منظومة قيمها السائدة الموروثة.

وهي القيم المتفاعلة والمتداخلة والمترابطة في صيرورة الهوية التاريخية، والذاتية الحضارية للبنى البشرية التي تؤلف السياقات العادية العامة للجغرافيا الاقتصادية في ارتباطاتها الجدلية والدياليكتكية بالجغرافيا التاريخية؛ ومن هنا فإن محددات الاستيطان الاقتصادي، في البنية الإيديولوجية الاستعمارية؛ كانت تقوم على استراتيجية القراءة النقدية التحويلية للمركب العلائقي الثنائي القائم بين الجغرافيا والتاريخ؛ وهذا عبر الموروث الاكتسابي والثقافي والحضاري للشعب الجزائري، إذ بواسطة تفكيك وخلخلة البنية الاجتماعية يمكن التحكم في مسألة "التمايز الاجتماعي" الذي ينطلق من نقطة رئيسة هي وعي الذات أو تحديد الهوية، من خلال التعرف على الواقع الموضوعي الذي يحتله الفرد أو الجماعة في البنية الاجتماعية[41].

ويشكل هذا إحدى الوسائل التكتيكية في إدارة وتسيير الاستيطان على نطاق واسع من المدن إلى الأرياف، ومن الأرياف إلى القرى وهكذا.

---

40 - محمد السويدي، المرجع نفسه، ص. 39.

41 - العياشي عنصر، نحو علم اجتماع نقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص. 140.

وعليه فإن الفهم المنهجي المتدرج لآليات هذا التسيير وميكانزماته، عبر مجموع الوسائل والإمكانيات المسخرة، يستلهم قدراته وطاقاته، من المعرفة الذكية والموجهة للمصدر المؤسس للثروة أي الأرض وفي مقدمتها "الثروة الاجتماعية" بكل دلالاتها وأبعادها.

ووفق هذه الرؤى المعرفية المؤسسة للفكر الاستيطاني، كمؤسسات، وكجهاز مفاهيمي، وكخطط وأبعاد مدروسة يتشكل خطاب سياسة الاستيطان الاقتصادي في تصريحات القادة العساكر والساسة الفرنسيين.

فقد ذكر الماريشال "سولت" في تعليماته الصادرة يوم 13 أغسطس 1841 ما يلي: "إن استيطان الفرنسيين في الجزائر، ضمن حدود مدروسة هو العامل الأول للبقاء فيها، وهذا الاستيطان يتحقق بتهيئة الوسائل خلال سنوات قليلة للتمكن من الدفاع عن الجزائر، دون أن نستخدم أكثر مما يلزم من قوى البلد وأحواله"[42]. ومن الطبيعي أن القراءة التحليلية الأيديولوجية لنص مثل هذا، وهو يكمل ويتزامن والنصوص الأخرى، التي تعكس بصورة أو بأخرى المواقف والاتجاهات، والنزعات التي تؤسس وتؤطر للاستيطان، يستنتج بان الاستيطان الاقتصادي، القائم على مبدأ:

التوسع والاستغلال للأرض، عبر أجهزة، ومؤسسات، ودوائر عسكرية وسياسية، وضمن شبكة تشريعية وقانونية، وبوسائل وأدوات تعليمية وإعلامية وثقافية، هو المحدد الرئيس والناظم لكل المحددات والضوابط الأخرى، التي وضعت للسياسات الاستيطانية الأخرى؛ في مجالات: التعليم والتكوين، والإدارة، والصناعة، والزراعة، والتجارة، وما إلى ذلك من أوجه النشاطات المرافقة، والمرتبطة بأداءات الإدارة الاستيطانية الاقتصادية. وقد تجسد هذا كخطاب مؤسس، وحقيقة لا غبار عليها حينما أعلن الجنرال "بوجو" من نفس العام أي (1841) بقوله "يجب أن يقيم الفرنسيون المستوطنون حيثما وجدت المياه الغزيرة والأراضي الخصبة، بدون أي اهتمام بحق ملكية الأرض التي يجب أن توزع على المستعمرين المستوطنين، وأن تصبح هذه الأراضي الخصبة من أملاكهم الشخصية[43]". وبعيدا عن العوامل

42 – مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1984، ص. 65.

43 – مصطفى طلاس، المرجع نفسه، ص. 65.

والظروف السياسية والاجتماعية، بل والخلفيات التاريخية التي تحيط بهذا الموقف وبغيره من المواقف الأخرى المعززة والمدعمة للسياسة الاستعمارية في شقها الاستيطاني، فإن هذا المسعى الاستراتيجي المبني على أولوية استثمار الموارد الطبيعية واستغلالها؛ والتحكم فيها، ينسجم ويتماشى مع المرسوم الملكي المؤرخ في 12 ديسمبر 1833 الذي أعده تقرير اللجنة العليا، والذي صيغ في فقرة جاء فيها: "لكي تحتفظ فرنسا بحقها في السيادة على جميع الأراضي الجزائرية، من الملائم أن تقتصر مؤقتا على الاحتلال العسكري لمدينتي الجزائر وعنابة اللتين تقام تحصينات للدفاع عنهما وكذلك مدينة بجاية ومدينة وهران"[44].

ولذلك لا غرابة أن يكون الجنرال "بيجو" أول منظر لمقولة أساسية وهي أن "الاستيطان دعامة الاحتلال العسكري"[45]؛ وهو الذي فرض مبدأ الاستعمار الزراعي الاستيطاني تحت رعاية الجيش، وهكذا نشأت صيغة جديدة من الاستعمار الرسمي ستتوطد بتزكية من الدولة على امتداد قرن من الزمن؛ ومن الجلي أن المراحل التاريخية التي وسمت سياسات الاستيطان، وما ترتب عنها بالنسبة لتسيير الأوضاع وإدارتها على نحو أفضل في الداخل وفي الخارج كانت تهدف إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي البعيد المدى المتمثل في تحقيق الشروط المادية الموضوعية، والذاتية لتكريس وفرض مبدأ الاحتلال. فالغزو كما يقول "بيجو" يصبح عقيما من دون الاستعمار، الذي يجب أن يكون محتدما وعنيفا"[46]؛ وذلك قبل أن يصبح استعمارا رسميا مقننا بجملة من المراسيم والأنظمة، ليعزز أخيرا بالمبادرات الخاصة القاضية بضرورة العمل على تشجيع تدفق رؤوس أموال الأشخاص والشركات. وهكذا نجد غزو الأرض، ثم غزو الأفكار يمثلان هدفين آنيين في الأدلجة الاستيطانية؛ قام بتنفيذ الهدف الأول العسكريون؛ واسند تنفيذ الهدف الثاني لرجال الدين[47] الذين كان يراهن على ربط الحملة الفرنسية العسكرية بانتصار المسيحية.

---

44 - إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص. 79.

45 - نور الدين الدقي، المرجع السابق، ص. 69.

46 - أمحمد مالكي، المرجع السابق، ص. 135.

47 - عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة 1999، ص. 66.

وعلى ضوء هذه الخلفيات والعوامل يمكن القول إن سياسة الاستيطان الاقتصادي؛ وهي تؤسس وترسم معالم السياسات الأخرى، والأشكال المرتبطة بها، اجتماعيا، وثقافيا، وفكريا، وتربويا لا تنفصم عن البنية الأيديولوجية والسياسية للمسالة الاستعمارية من منظور غربي أوروبي، قائم على مداخل ومفاتيح أساسية؛ لغزو الآخر، واحتلاله، والسيطرة عليه، سيطرة استعمارية، تقليدية حينا، وحداثوية حينا آخر، وهذا ما سنتعرض إليه في مرجعية الاستيطان الاقتصادي.

مرجعية الاستيطان الاقتصادي

بعد أن حددنا خلفيات السياسة الاستيطانية في الجزائر؛ بما يتماشى ومقاربات التحليل الاستقرائي والتاريخي؛ سواء على ضوء الظروف والعوامل الاستعمارية الداخلية، أو على ضوء السياسات الاستراتيجية الخارجية، وما يرتبط بها من آليات وميكانزمات المد الاستعماري؛ والفلسفة الاستعمارية في شكليها التقليدي، والحداثي؛ وبعد أن وقفنا على أبعاد الاستيطان في الجزائر، بما هو بنية أيديولوجية، وبما هو نظام سياسي متكامل في إدارة المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر، نحاول في هذا الباب الإلمام ببحث مرجعية الاستيطان الاقتصادي، وهذا بدراسة بنية نظم الاستيطان كما تتجلى في البرامج والمشاريع السياسية الفرنسية، أو كما تتضح في المخططات الاستراتيجية؛ وهذا من خلال الأدوات والأساليب والكيفيات المنهجية التي اعتمدت في تفعيل وتوظيف الرؤى الاقتصادية من الشكل الزراعي، الصناعي، التجاري حتى الثقافي وصولاً إلى المحددات النسقية المرتبطة والمتفاعلة مع الأداء الاستعماري الاستيطاني، وفي مقدمتها إدارة أداء المستوطنات.

ذلك أنه بفضل تحليل وتفكيك هذه البنية المرجعية، إدراك ومعرفة البنية الاقتصادية بوصفها المحدد الموضوعي المجمل الانعكاسات والآثار على صعيد العلاقات الكمية والكيفية لبنية المجتمع الجزائري، ولاسيما حينما نأخذ بخصوصيات السياسة الاستيطانية في الجزائر، التي بنيت من الأساس على فرضية

التغيير الراديكالي لبنية المجتمع الجزائري؛ وعلى خصوصيات هذا المجتمع في مختلف المجالات؛ وفي شتى القطاعات وهذا قصد استلابه واغترابه ماديا ومعنويا وروحيا، ويبدو أن أولى المرات في هذا الشأن، هي مرجعية التنظيم والتشريع التي أرست لتدعيم ونفوذ إدارة المستوطنات؛ والتي ميزتها سياسات تقوم على التخطيط الجيد والإحكام الفعلي لمجمل أشكال الاستيطان الرسمي، والحر معًا؛ والتي لم تتوان في تهيئة الظروف والعوامل المناسبة لذلك؛ أو في تسخير الإمكانيات والطاقات الممكنة لبلوغ الأهداف القريبة والبعيدة؛ من منظور إدارة سياسة استيطانية تجمع بين الخبرة الاستعمارية، والتكنيك السياسي، على نحو أدائي وظيفي براغماتي يستجيب لكل أهداف التنظير الاستعماري، ولمساعي استراتيجيات التوطين والاستيطان معًا بوصفهما المحددين الناظمين للأجهزة المفاهمية للسياسات الاستيطانية على الصعيدين التفكيكي والبنائي معًا، ومن ثمة كان مخطط مصادرة أراضي وأملاك الجزائريين، مسعًى عامًا وشاملا في تكريس وتعزيز مبادئ هذه السياسات المتدرجة والمتغيرة، والمتحولة بمقتضى الخيارات التي حكمت فكر إدارة المشروعات الاستيطانية، ويمكن استقراء وتلمس ذلك من خلال الأرشيفات الرسمية التي اشتملت عليها مدونات التشريع الإداري، والاقتصادي، والاجتماعي، وما إلى ذلك من مختلف أوجه ومظاهر الحياة السياسة والثقافية والتربوية. ويكفي التدليل على ذلك من خلال عرض عينات جزئية فقط للقرارات والأوامر، والقوانين التي أصدرتها الإدارة الفرنسية الحاكمة في شان انتزاع أملاك الجزائريين ومصادرتها ومنها:

- قرار 1830/09/08 وقعه الكونت "كلوزيل" بمدينة الجزائر، يحدد الأملاك العمومية.
- قرار 1831/10/10، يتعلق بأملاك الداي، البايات، والأتراك، الذين غادروا البلاد، وكان ذلك بقرار وزير الحربية في 1831/05/27.
- قرار 1834/04/24 وقعه "ديبوسي""GENTY DEBUSSY" بمدينة الجزائر.
- قرار 1840/12/01، وقعه الكونت "فالي" بالجزائر، تعلق بالنظام العام للمصادرة.
- قرار 1841/01/27 خاص بتصريح الإدارة بالمصادرة.

- أمر 1845/10/31 يتعلق بمصادرة الأراضي، وقعه "لويس فيليب" في "سان كلود Saint Claud "بباريس.

- قرار 1846/04/18 خاص بمصادرة أراضي الأعراش المهاجرة نحو المغرب، أو الصحراء، وقعه الدوق "إيزلي" الوالي العام للجزائر[48].

إن هذه القرارات المتفاوتة في درجة تأثيراتها الهيكلية على مستوى البنيات الاقتصادية؛ والمتقاربة في أهدافها التنظيمية على نحو إداري سياسي؛ والمتفاعلة فيما بينها على أوجه الاستراتيجيات السياسية العسكرية؛ والعسكرية السياسية بالتوازي، لم يكن الغرض منها هو الزيادة في بسط طابع الهيمنة السياسية؛ وتوسيع دوائر النفوذ العسكري فحسب؛ وإنما كان الغرض الاستراتيجي منها هو التمهيد المتصاعد لوضع لبنات الإدارة الاستيطانية، على نحو تنظيمي أكثر فأكثر، قصد تهيئة الظروف والعوامل المناسبة للانفتاح الاقتصادي، وإيجاد الوسائل والميكانزمات الضرورية، لتفعيل آليات المد الاستعماري؛ من خلال البنى التحتية التقليدية التي كان يقوم عليها الاقتصاد الجزائري؛ وفي ثنايا ذلك يمكن قراءة وتحليل منظومة التشريع الاستيطاني، وبالأخص جانب العقارات. فقانون "وارني Warnier" الصادر عام 1873. والذي عرف بقانون المستوطنين، استهدف القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش[49]، ويعد أخطر قانون أصدره الاستعمار في الجزائر، لأنه مكن من تغيير وجه الريف الجزائري تغييرا جذريا، وفتح المجال أمام المضاربين من الأوروبيين واليهود، كما سهل نمو "الإقطاع" الجزائري[50]، ولم يكن هذا القانون سوى انعكاس تنظيمي آلي لقانون أعم وأشمل منه صدر عام 1863، يعرف بقانون مجلس الشيوخ، والذي حددت بمقتضاه كيفية تملك الأراضي، وقانون

48 -Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie, 1830-1854, p 2, 10, 51, 52, 149, 151, 152, 368, 414

49 – يحي بوعزيز. سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 34.

50 – صالح عابد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870-1900)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 122.

1893، الذي أباح بيع أراضي المسلمين التي يطالب بها الدائنون الفرنسيون؛ ويبدو من خلال هذه التشريعات أن الهدف هو الاستيلاء على معظم الأراضي الخصبة التي كانت في حوزة الريفيين الذين طردوا من السهول المنتجة إلى الهضاب الجافة؛ وهذا يندرج ضمن مسعى تفكيك البنية الزراعية.

إن سياسة تفتيت البناء الزراعي الجماعي في الريف الجزائري، نجم عنها أن أصبح الريفيون يعملون أجراء في مزارع المعمرين، وأصبح كثير منهم مجرد خماسين، مما تسبب في تفكيك الوحدة الاقتصادية العائلية، والتضامن الاجتماعي في الريف[51]. فملكية أجود الأراضي الزراعية بمقتضى هذا التشريع الإجباري، نقلت إلى أيدي أوروبية لإنشاء مزارع كبيرة تصلح للاستغلال الرأسمالي؛ وهو ما شجع بالقوة والقهر على الهجرة من الريف إلى المدن بحثا عن العمل، وسعيا وراء لقمة العيش بالنسبة لمعظم الفلاحين الجزائريين[52].

إن تفتيت البنية الاقتصادية، بالاعتماد على الزراعة، والنمط الإنتاجي الفلاحي، لم يكن خيارا تنظيميا إداريا يخدم إدارة الاستيطان السياسي فحسب، بل كان وسيلة سياسية في إقامة مشروع الاستيطان الفلاحي. وهذا وفق أشكال وأقنعة جديدة، تمثلت في العديد من البرامج والمشاريع التربوية، والدينية، والإعلامية، وخاصة أثناء عهد الجمهورية الثالثة. التي اعتمدت على تسيير نظام الاستيطان، وفق قواعد سياسية، واستراتيجيات جديدة. فالجمهورية الثالثة أعادت العمل بنظام حصص الاستيطان؛ وهذا بعد التردد السياسي الكبير في اختيار وتكريس الصيغ الأكثر نجاعة، والأحسن أدائية في إدارة المستعمرة من الصيغة العسكرية، مرورا بالصيغة المدنية وانتهاءً بالصيغة الدمجية، وعلى أي نحو؛ أي هل تكون مباشرة أم غير مباشرة؟ ويبدو أنه اعتبارا من سنة 1871م، كان خيار النظام المدني[53]، هو البديل

---

51 - كلود هنري وآخرون، الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، ترجمة محمد عتياني، بيروت، دار المعارف، مصر، ص. 89.

52 - مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ص. 214.

53 - سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل ق. داغر، دار الحداثة، بيروت، 1980 ص. 120.

الأيديولوجي الذي ترتكز عليه سياسة الاستيطان الاقتصادي، وكان أول إجراء في هذا الاتجاه ما مثله مرسوم "كريميو" الذي يمنح المواطنة الفرنسية ليهود الجزائر، وبمقتضى هذا المرسوم تعاظم عدد المعمرين، وتقوى نفوذهم الاجتماعي، والاقتصادي؛ حيث جرى تسهيل تمويل الأراضي لحسابهم، ومكنتهم سياسة الإلحاق "Rattachement" عام 1882 من كل امتيازات المواطنة الديمقراطية الأوروبية؛ وكان من جراء ذلك أن بلغ عدد القرى الاستيطانية ما بين 1870–1877، ما يزيد على 198 قرية، وتجاوز عدد سكانها 30000 مستوطن، وارتفع عدد السكان الفرنسيين في الجزائر من 195000 نسمة إلى 268000 نسمة، إضافة إلى منح امتياز التجنيس الجماعي والإجباري ليهود الجزائر، وهذا بقرار 24 /1870/10، وكذا الأجانب المولودين في الجزائر، ذلك أنه بفضل هذا الامتياز، طالب المستوطنون إلحاق الجزائر بفرنسا حتى تعمم المؤسسات المدنية الفرنسية في الجزائر، فأقاموا البلديات ذات الصلاحيات الكاملة على غرار نظائرها في فرنسا وأقاموا المجالس الولائية، واستفادوا من التمثيل البرلماني في باريس[54].

وبموازاة ذلك فإن عدد الامتيازات الممنوحة للأوروبيين تضاعفت بجانب اغتصاب ومصادرة أراضي الأهالي، وتوزيعها على المستوطنين، الذي وصل 19000 هكتار، وعند زيارة نابليون الثالث للجزائر؛ استاء من هذا العدد البسيط، وطالب بزيادته، إذ أنه في سنة 1853 منحت شركة "جنيف" 20000 هكتار، وفي سنتي 1862-1863 منحت 160000 هكتار من الغابات إلى ثلاثين مستفيدا أوروبيا، واتسع نظام الحصص إلى باقي أغلب ولايات الوطن، فعلى سبيل المثال، تحصلت الشركتان: "La Société Génerale De L'habra" على 25000 هكتار في سهل "سيق"، و100000 هكتار لشركة "La Société Génerale Algérienne" في ولاية قسنطينة سنة 1877. [55]

---

54 – علي تابليت، مصادرة أملاك أهل الزعاتشة وأولاد ضاغن بنواحي قالمة 1852-1853 (الثقافة، السنة الثانية والعشرون، العدد 115) 1997، ص. 30.

55 – علي تابليت، المرجع نفسه، ص. 30.

وهكذا أصبح المستوطنون بفضل هذا النظام السياسي الإداري يجمعون بين النفوذ الاقتصادي والاجتماعي، القائم على امتيازات حقوق التجنيس المزدوج، بالإضافة إلى النفوذ السياسي، والسلطة الإدارية القائمة على تواجدهم التمثيلي في البرلمان الفرنسي؛ مكنتهم هذه الاستفادات القائمة على أيديولوجيا الاغتصاب، ومصادرة الأراضي، من إنشاء 30000 كم من الطرقات، و5000 كم من السكك الحديدية، إضافة إلى الأعمال الهيدروليكية، والسدود الكبرى التي أقيمت لسقي أراضيهم، فضلا عن حقول العنب لصناعة الخمور التي تتربع على مساحة 2300000 هكتار، والتي كان إنتاجها يفوق 13000000 هيكتولتر سنويا.

إن توسع الحركة الاستيطانية، وفق هذا النظام المدني في شكله ومظهره، والعسكري الأيديولوجي في أهدافه الاستراتيجية، قد أفضى إلى نشوء قطاع فلاحي عصري بصورة تصاعدية قوامه 2260000 هكتارا، يشغل ربع المساحة المزروعة بالجزائر، وتقع هذه الأراضي بالسهول الساحلية، وفي المناطق الداخلية، وعلى امتداد الأنهار وفي أودية منطقة القبائل وهضاب جهة قسنطينة. والجدول الأتي يبين وتيرة نمو وتوسع الاستعمار الرسمي بالقياس مع حركة نمو المستوطنين[56]:

الفترة	المساحة	نمو عدد المستوطنين
1841- 1850	115000 هكتار	65437
1851- 1860	250000 هكتار	103322
1861-1870	116000 هكتار	129898
1871-1880	401099 هكتار	195418
1891-1900	120097 هكتار	267672
1901-1920	270481 هكتار	733296

56 - Jilali Sari, La possession des fellahs, SNED, Alger, 2e édition, 1978, p. 69.

وتشير أغلب الجداول الاقتصادية التي تضمنتها البحوث والدراسات في مجال سياسة نظام الاستيطان الفلاحي الفرنسي في الجزائر، أنه إلى غاية 1930م، جرت "فرنسة" 5219738 هكتارا؛ من بينها 20350000 هكتار بين أيدي الأوروبيين و2850000 هكتار بين أيدي الجزائريين؛ من أصل ملكية جزائرية إجمالية تبلغ 7562980 هكتار، وبصورة عملية ما يزيد عن الثلث[57]. وهذا مؤشر دلالي على عمق البنية الاستراتيجية للنظام الاستيطاني الذي جعل من الأرض، الأساس الموضوعي لتفتيت وحدة البنية الاجتماعية وما تشتمل عليها من ركائز وأبعاد، وزعزعة النسيج الاقتصادي والإنتاجي القديم، الذي كان يقوم على العمل التعاوني وفق محددات أنماط الملكية وأساليب الإنتاج.

إن تطبيق القوانين التعسفية التي مهد لها قرار 1863، الصادر عن مجلس الشيوخ، كما أسلفنا، كانت تهدف إلى تحطيم الشعب الجزائري؛ اقتصاديا واجتماعيا، وعلى امتداد فترات تاريخية ظلت تواجه في كثير من المناطق ثلاث عقبات كبرى، كانت تعرقل عمليات الغزو الاستعماري وهي: أولاً، ملكية الشمل المتمثلة في العرش أو السيبة، التي كانت وسيلة للتكتل وللحفاظ على الممتلكات العقارية، وثانيا استرجاع الأراضي من الأوروبيين عن طريق الشراء، وأخيرا حرص الجزائريين على عقد الصفقات العقارية بيعا وشراء فيما بينهم فقط[58].

ومن الملاحظ أن القوانين العقارية التي وضعت في 1851، 1863، 1865، 1873، 1887، 1897 بقصد تدعيم النظام الاستيطاني، عن طريق البديل الزراعي والمعماري، ومن ثمة تمكين النظام الرأسمالي من إيجاد النمو والتطور؛ في ظل الظروف والعوامل الجديدة التي هيأتها وأعدتها الجمهورية الثالثة، قد فتحت ثغرات كبرى في ممتلكات الخواص، وممتلكات الشمل، ففي مقاطعة "وهران" مثلا كان

57 – عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص. 277.

58 – مصطفى الأشرف، الجزائر، الأمة والمجتمع، ترجمة طيفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983، ص. 17.

الملاك الصغار يبيعون للمعمرين قطع الأرض العائدة إليهم بعد ما فصلتها السلطات من الشمل؛ واتسع نطاق استهلاك الأراضي بهذه الكيفيات[59]، وكان من النتائج الحتمية لهذه السياسة، ظهور ما يسمى باقتصاديات المضاربة، وتحول قسم كبير من أبناء الريف إلى عمال لخدمة الرأسمالية الفرنسية الصاعدة[60].

وبذلك يكون الاستعمار الفرنسي، من منظور السياسة الاستيطانية الاقتصادية، قد أحدث قطيعة في تطور المجتمع الجزائر؛ فنظام الأراضي، والمعاملات والمبادلات، في أشكالها التجارية، بل وحتى المالية، أصبحت تخضع لآليات ومبادئ، وقيم الرأسمالية، القائمة على المنافسة، والمضاربة، والاحتكار، والجشع، والنهب، وما إلى ذلك من الأخلاقيات التي فرضها فكر الاستيطان على صعيد الممارسة السياسية، وبمقتضى هذه القطيعة الهيكلية والشاملة، تحطمت البنيات الاجتماعية التقليدية، وهو ما أدى بمجموعة هائلة من اليد العاملة لبيع قوة عملها[61]. وهذا بعدما تسببت سيطرة الفرنسيين بالوسائل القهرية على أخصب الأراضي، وهي أهم ثروات البلاد في إحداث شروخ اجتماعية واقتصادية جسيمة؛ من ذلك أن إجلاء قبائل برمتها نحو المناطق الوعرة، والحدودية، ولاسيما في الفترات التي بدأ فيها النمو السكاني في الارتفاع قد ساهم في تقويض أسس الاقتصاد المعاشي؛ ولعل أبلغ دليل على ذلك هو تراجع متوسط الإنتاج السنوي من الحبوب 1901 مليون قنطار في الفترة الممتدة بين 1901–1910م إلى 8.14 في الفترة ما بين 1941–1950م. وهذا ناتج عن تطبيق نظام الملكية[62]؛ الذي كان من إحدى عوامل الخصوصية في تطور المجتمع الجزائري تاريخيا.

وهي الخصوصية التي كانت تقوم على أنماط خمسة كبيرة هي ملكية الأرض؛ ملكية خاصة، ملكية مشاعة، ملكية الأحباس وأملاك الدولة، والتي كانت تستند إلى

59 – مصطفى الأشرف، المرجع نفسه، ص. 16.

60 – نور الدين الدقي، المرجع السابق، ص. 73.

61 – محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر 1994، ص. 84.

62 – نور الدين الدقي، المرجع السابق، ص. 73

أنساق ثقافية وفكرية، تعكس في مجمل ملامحها ومظاهرها الاجتماعية قيم التكافل، والتآخي، والتآزر، والتعاون، والتشارك الجماعي، والتعاضد التجاري، في علاقات الإنتاج، والاستغلال، والربح، والخسارة، مثل أراضي العرش، التي يستغلها كامل أفراد القبيلة كل حسب طاقته، مع إعطاء الأسبقية للمعوزين، حتى يتغلبوا على الفقر والفاقة؛ ونفس الشيء بالنسبة لأراضي الأحباس وأملاك الدولة؛ حيث كانت تشرف على تسييرها المصالح الإدارية بمساعدة قبائل المخزن، وفي بعض الأحيان تعطى هذه الأراضي لأفراد أو قبائل تستغلها مقابل أجر تتفق عليه[63]. وهذا ما عكسته وعبرت عنه تجارب المقاومة الجزائرية في معظم الفترات التاريخية؛ حيث ظلت أرض القبيلة أو الأسرة مرسومة بحدود عرفية هي موضع رضا وقبول من لدن معظم القبائل والأسر المجاورة، وكانت غير قابلة للبيع أو الهبة أو التجزئة أو المبادلة أو المصادرة، وللفرد داخل القبيلة الحق في الانتفاع بها وبمردودها[64].

ولعل "ثورة المقراني" ابلغ دليل على ذلك؛ وهذا بما قامت عليه من أسس ومبادئ المواطنة الشرعية والمشروعة ضمن تعاليم الدين الإسلامي، وفضاءات الاجتهاد التاريخي الحضاري؛ الذي يجعل من الأرض مجالا شاملا للتعبير عن الهوية، والذاتية، والخصوصية، وحتى القدسية، حينما يتعلق الأمر بالجهاد والتضحية. وما القطيعة التي أحدثها الاستعمار الفرنسي عبر مشروعه الاستيطاني الضخم للمجتمع الجزائري؛ وعبر بوابة سياسية الاستيطان المنظم إلا بديلا أيديولوجيا جديدا، يحمل في ثنايا استراتيجيته خريطة قلب هذه الأوضاع والظروف رأسا على عقب؛ وهذا لا يتأتى إلى عن طريق تغيير البنية التحتية لعلاقات الملكية الجزائرية؛ حيث يسهل على المستعمر في ما بعد التأسيس لنظريات اقتصادية وتجارية من مستويات قيمية جديدة، وأبعاد اجتماعية أخرى. لقد فرض هذا الشكل الاستيطاني على الجزائريين أن يقوموا بتوزيع الأراضي، وتقسيمها وهذا لتحقيق هدفين اثنين هما:

---

63 – محمد العربي الزبيري، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1975، ص. 125.

64 – عميراوي احميده احميده ، بحوث تاريخية، دار البعث، قسنطينة 2001، ص. 171

أولاً: إضعاف الروح الجماعية بين الجزائريين، وهذا تحت غطاء أن توزيع الأراضي يعتبر خير وسيلة للقضاء على وحدة القبيلة.

وثانيا: اتخاذ مسألة توزيع الأراضي لنقلها لأيدي الكولون الأوروبيين؛ بالتدريج؛ وهذا لإضعاف الملكية الجماعية، والحد من سيطرتها ونفوذها الاجتماعي والحضاري والتاريخي[65].

ولذلك كان من المنطقي أن تعتمد فرنسا في سياسة التوطين عدة وسائل، وطرق، ومناهج، وهذا بمقتضى تشريعات وقوانين منها: حصر القبائل العربية ودفعها إلى خارج الأراضي الجيدة، إذ كان الجيش هو العامل تنفيذ هذه السياسة، التي أهلته لأن يستصلح الأراضي، وينشأ القرى، ويشق الطرق؛ حيث وخلال ثلاث سنوات (1841–1845) يمكن من إقامة 35 مركزا للاستيطان، ومنح للمعمرين 105000هكتار[66]. وإلى غاية (1847م) كانت النتيجة أن فقد الجزائريون أكثر من 45٪ من أراضيهم، بعد أن أخمدت الحملة الفرنسية مقاومة الأمير عبد القادر، حيث دفع بالجزائريين نحو المناطق الجنوبية وإلى الصحراء، الأمر الذي ساعد الأوروبيين على الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة[67]. وعلى ضوء هذه السياسة بدأت تبرز بشكل جلي بنية المصالح الاقتصادية ذات الصبغة التقنية والتنظيمية، فانتشرت المراكز الاستيطانية في مناطق لم تعرفها من قبل، مثل "وادي الشلف" في الغرب، والصومام، وسطيف، في الشرق الجزائري، وتنامى عدد المستوطنين بوتيرة تسارع نمو القرى الاستيطانية، حيث بلغ عدد المستوطنين مثلا سنة 1911م، 562931 نسمة، وهو ما جعل نفوذهم يمتد حتى مراعي الأطلس الجنوبية[68]. ولقد لاقت هذه السياسة أيضا دعما ماليا كبيرا من طرف نظام الإدارة

65 - Karl Marx, Sur la société- pré-capitaliste, C, E, R, Paris 1973, p. 319.

66 - فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص. 96.

67 - محمد صفي الدين، بعض مشاكل السكان في الجزائر (محاضرات معهد الدراسات الإسلامية) 1963، القاهرة، ص. 66.

68 - صلاح العقاد، المغرب العربي، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلو المصرية، 1969، ص. 163.

الاستيطانية، وهذا بتخصيص مبالغ طائلة من الميزانية الفرنسية، ومحصول الغرامات التي كانت تفرض على السكان عقابا لهم، واستنزافا لطاقاتهم المادية، والتي كانت مشفوعة بقانون 1889، الذي يمنح الجنسية الفرنسية بصورة آلية لجمع الأشخاص الذين ولدوا في الجزائر من أبوين أجنبيين وهذا قصد التحكم في زمام أمور البلاد.

4

سياسة المياه للاستعمار الاستيطاني في الجزائر

«Faites-moi de la bonne hydraulique agricoleet je vous ferai de la bonne colonisation»

لقد بدأ الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830، واستمر لمدة 132 سنة في استيطانه البشري (Colonisation de peuplement) واستغلاله الاقتصادي (Exploitation économique) مما شكل مجموعة من الملامح غيرت وبعمق هياكل وتراكيب الجزائر، وأثرت في المجتمع الجزائري.

نم الإحتلال تدريجيا وامتد توسعه المجالي والجغرافي على مرحلتين أو جيلين نتيجة ظروف سيرورة الاحتلال. فالمرحلة الأولى اقتصرت على الاحتلال العسكري وذلك من 1830 إلى 1870. أما الجيل الثاني فأخذ شكل الاستيطان والاستغلال من طرف الرأسمال الفرنسي والأروبي وذلك من 1870 إلى 1962.

فسياسة الاستيطان التي أنتهجها الاستعمار الفرنسي في الجزائر كانت في بداية الأمر تسعى إلى بناء مستوطنة فلاحية عن طريق تهجير الفلاحين من المناطق الفرنسية التي تعاني من الأزمة، وجعلها الممون الأول لأوروبا في القمح، لكن وأمام ضعف الهجرة التي لم تتجاوز 125.000 فرنسي إلى غاية عام ط1870[1]، توجهت الإدارة الاستعمارية إلى وضع سياسة استيطانية جديدة ترتكز على ثلاثة محاور أساسية هي:

1- عميراوي احميدة، موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي. ط1. مطبعة دار الهدى 2003 ص 198.

المحور الأول: الاستيطان الرسمي La colonisation officielle

يقوم هذا التوجه الاستيطاني الجديد على تدخل الدولة في إنشاء محيطات تعميرية de colonisation pétresèrim وقرى استطانية على قاعدة الأراضي المتحصل عليها بحق الضم والاحتلال، واستثنائيا عن طريق الشراء.

مجاليا تركزت أولا على السواحل ما عدا الشرقية منها وذلك من عين تموشنت إلى مستغانم، ثم الساحل العاصمي ومتيجة، ووادي صفصاف بسكيكدة.

وثانيا في بعض الأحواض الداخلية مثل سيدي بلعباس، معسكر، سرسو، حوض قسنطينة، ميلة. والسهول العليا من سطيف إلى مجانة، وذلك على حساب أراض العزل، بالإضافة إلى أراضي الأعراش التي قاومت الاحتلال وخاصة التي تحالفت مع الأمير عبد القادر.

لقد بدأت سياسة المحيطات التعميرية بمساحات صغيرة ومتوسطة محددة من طرف الإدارة وذلك على النحو الآتي:

- 10 هكتارات في المتوسط عام 1850.
- 20 – 25 هكتار في المتوسط عام 1787.
- 40 – 50 هكتار في المتوسط عام 1900.

وتتركب عادة المحيطات التعميرية من عدة قطع مقسمة على أساس المعطيات الفلاحية، وكل معمر توزع عليه ثلاث قطع هي:

- قطعة حضرية لبناء منزله.
- قطعة مخصصة للحديقة.
- قطعة أو عدة قطع للفلاحة[2]

و لكن بعد فشل انتفاضة المقراني عام 1871 ومصادرة أكثر من 450.000 هكتار من الأراضي وسعت المحيطات إلى الشركات الرأسمالية والمستثمرات الفلاحية الكبيرة مثل على سبيل الذكر:

2- Fontaine. J. Brule. J. C: L'Algérie volontarisme étatique et aménagement du territoire. opu. lér édition. 1990. p. pp. 121. 123.126.

- الشركة السويسرية بمساحة 20.000 هكتار في منطقة سطيف.

- الشركة العامة الجزائرية S.G.A بمساحة 100.000 هكتار خاصة في السهول العليا القسنطينية.

المحور الثاني : الاستيطان الخاص

بعد الفشل النسبي للإدارة الاستعمارية في بداية الأمر، واصلت الإدارة الاستعمارية تطبيقها موازة مع الاستيطان الرسمي وذلك تشجيعا لتوسع الملكية الفردية عن طريق الاستثناءات القانونية كما حصل في قانون سنتيس كونسلت عام 1863، واستمر الحال على ذلك حتى بلغت مساحته 700.000 هكتار من مجموع 2.400.000 هكتارا التي تشكل ملكية المعمرين.

المحور الثالث: الفلاحة الاستعمارية

بعد فشل التجارب الأولى للاستعمار في زراعة بعض المنتوجات الاستوائية، انحصرت الفلاحة الاستعمارية في زراعة الحبوب لملائمتها للمناخ الشبه الجاف، واستمر الوضع على ذلك إلى بداية القرن العشرين حيث وجهت الفلاحة إلى الاستثمار الرأسمالي الأوروبي وأدخلت زراعة المنتوجات التجارية الموجهة إلى التصدير كما هو الحال كروم الخمر الذي ارتفعت مساحته من 20.000 هكتار عام 1880 إلى 180.000 هكتار عام 1907، ثم إلى 330.000 هكتارا عام 1950.

بالإضافة إلى ذلك شهدت توسع زراعة الحمضيات بكل أنواعها والتي وصلت مساحتها إلى أكثر من 50.000 هكتارا عام 1930 خاصة في السهول الساحلية خاصة في وادي الصفصاف والمتيجة. ونجد أيضا زراعة المنتوجات الصناعية مثل التبغ والطماطم الصناعية...إلخ.

وأمام هذا التوجه الجديد في سياسة الاستيطان الاستعمارية ظهرت عقبات أخرى لم يؤخد لها حساب في إنجاح مثل هذا المشروع وهو توفر الماء بالقدر الكافي. إذ الحال في مناطق التركز الاستعماري أقل ملائمة في توزع الموارد المائية،

فالإمكانات القابلة للتعبئة محدودة أكثر، والتوزع الجغرافي أشد ضغطا. فالمناطق الموفرة للمياه تقع في التل الجبلي وأساسا في الشرق المرتفع والمطير أكثر وكذلك في الصحراء السفلي. أما أحواض الاستهلاك فتقع على الساحل المتوسطي وفي مدن التل الداخلي وفي الأحواض الفلاحية الداخلية. لهذا يفترض حينئذ تحويلات هامة تتطلب تجاوز عقبات التضاريس وبالتالي اللجوء إلى أساليب ضخ معقدة[3]

لذلك فقد جعل الاستعمار من المنشآت المائية أحد أدواته الأساسية واختياراته الاستيراتجية في إقامة اقتصاد كولونيالي رأسمالي وتوسيع الاستيطان الاستعماري في الجزائر، لذلك فقد توجه إلى تعبئة مائية كبيرة تمثلت في تشييد هياكل هيدرو مائية متعددة خاصة في المناطق الغربية للبلاد حيث الطاقات المائية أضعف من غيرها في المناطق الأخرى، ولقد كانت هذه المنشآت توفر كميات منظمة صالحة للاستعمال رغم ما حل بها من جراء توحل هام لمحاجز المياه ويتجلى بصفة خاصة في القسم الجبلي الأوسط لواد الشلف وروافده، وفي جنوب السهول العليا4

1- الاستيطان الاستعماري

لقد مرت سياسة الاستيطان الاستعمارية في الجزائر بموجتين كبيرتين كانا بينهما فاصل زمن وصل إلى ثلاثين عاما، فالموجة الأولى بدأت عام 1840 في شكلها العسكري ويقودها الجنرال بيجو، أما الموجة الثانية فكانت مدينة رسمية وانطلقت بعد أحداث 1871.

- موجة الاستيطان العسكري: 1840 - 1870

لقد شهدت السنوات الأولى من هذه المرحلة إنشاء حوالي 123 مركزا استعماريا تحت ضغط الجنرال بيجو الذي كان يملك امكانات هائلة مكنته من تجسيد نظريته في مواجهة الخطر وتوفير مجالا أمنا للندنيين.

---

3 – فرانسوا تراون. ج. المغرب العربي. الإنسان والمجال. تعريب علي التومي. ط1. دار الغرب الإسلامي. لبنان. 1997. ص 90.

4 – فرانسوا تراون. ج. المغرب العربي. مرجع سابق. ص 170

لذلك نجد أن المراكز الاستعمارية الأولى تركزت في المناطق السهلة مثل السواحل كما هو الحال في النطاق العاصمي، عنابة، سكيكدة، وهران، شرشال، تنس، مستغانم، أرزيو والقالة.

ثم لحقت النقاط الواقعة على المحاور الرابطة بين الساحل والمناطق الداخلية مثل: قسنطينة، قالمة، سطيف، المدية، مليانة، معسكر وتلمسان، ومع الزمن نلاحظ انكماش نسبيا للمد الاستيطان باعتبار أن وتيرة إنشاء المراكز الاستعمارية، وتوسيع الملكية العقارية المعمرية كانت ضعيفة ما بين 1850-1870 حيث نجد فقط 101 مركزا ومساحة عقارية قدرها 269.000 هكتارا مقابل 123 مركزا، ومساحة عقارية وصلت إلى 400.154 هكتارا ما بين 1840-1850.

- التوزيع الجغرافي للمراكز الاستعمارية

العاصمة: 96 مركزا

40 مركزا بالقرب من العاصمة.

20 مركزا في متيجة الغربية.

10 مراكز على الساحل الغربي والشرقي للعاصمة مثل: تنس، شرشال، دلس.

الباقي موزعا على طول وادي الشلف مثل: الشلف، مليانة، مدينة بوغار، ثنية الحد.

بالإضافة إلى بعض المراكز في القبائل الكبرى مثل: تيزي وزو، ذراع الميزان.

الشمال القسنطيني: 57 مركزا

وطنت أساسا بالقرب من المدن الرئيسية مثل: عنابة، سكيكدة، قالمة، باتنة، سطيف.

وأيضا على طول امتداد محاور الطرق التي تربط بين المدن الهامة.

القطاع الوهراني: 75 مركزا.

نجدها على نفس نمط التوطين في القطاع القسنطيني سواء بالقرب من المدن مثل: مستغانم، معسكر، تلمسان، سيدي بلعباس، عين تموشنت وغليزان.

أو على محاور: وهران - غليزان، - تلمسان.

- موجة الاستيطان المدني الرسمي 1871-1940 :

انطلقت موجة جديدة من الاستيطان بعد أحداث 1871 وذلك نتيجة تأثير عاملين أساسين هما:

الأول: الاستيلاء على أكثر من 450.000 هكتارا من الأراضي الزراعية.

الثاني: بداية توغل المزروعات التجارية خاصة كروم الخمر.

ففي الفترة الأولى مباشرة 1871–1900 تم إنشاء أكثر من 364 مركزا استعماريا، وتشكيل ملكية عقارية جديدة بمساحة 401.000 هكتار، موزعة جغرافيا على النحو الآتي:

القطاع العاصمي: 110 مركزا

الاستمرار في غلبية الأحوال توسيع المراكز القديمة، في المتيجة، وادي الشلف وشمال التيطري

التوجه بتوطين مراكز استعمارية في المنافذ الشرقية والغربية المؤدية إلى الهضاب مشكلة حزاما مطوقا للعاصمة.

التركيز أساسا على إنشاء أكثر من أربعين مركزا في القبائل.

القطاع الفسنطيني: 130 مركزا

توطنت أساسا في وادي الصومام، القبائل الصغرى، السهول القسنطينية بالإضافة إلى ساحل عنابة5

القطاع الوهراني: 130 مركزا

استمرت السياسة في إقامة مراكزا استعمارية مجمعة على طول امتداد محاور الاتصال لوادي الشلف ومزارع الكروم.

أما في النصف الأول العشرين بدأ نقل سياسة بناء المراكز الاستعمارية وذلك على النحو ما هو مبين في هذه الإحصاءات :

1901–1920 تم إنجاز 200 مركزا بمساحة 200.000 هكتارا.

5- RENE ARRUS. L'eau en Algérie. O.P.U, P.U.G. 1ér édition. 1984. p.p.p. 34-36.

1921–1934 ترجع العدد إلى 67 مركزا بمساحة 270.481 هكتارا

1935–1940 اقتصر العدد على 03 مراكز، ومساحة 4435 هكتارا

2- السياسة الاستعمارية المائية

لقد انطلق مشروع المياه الاستعماري من ضرورة وجود أسقية فلاحية (Hydraulique agricole) لمواكبة سياسة الاستيطان البشري والاقتصادي، وتحقيقا لأطماع تاريخية واقتصادية تعود إلى عهد الغزو الروماني للجزائر حيث كان تعقد علاقات تجارية مع روما لاستراد القمح الجزائري. لذلك سعت إلى احتلال هذه المستوطنة الفلاحية واستغلال ثروة القمح، وفعلا كان لها ذلك وكانت وبعد مرور عشريتين من الاحتلال العسكري للجزائر أصبح القمح يمثل المنتوج الرئيسي في الفلاحة الاستعمارية مما أدى إلى طرح أهمية اللجوء إلى السقي بتجنيد طاقات مائية كبيرة تسمح بإدخال منتوجات فلاحية تجارية جديدة وتكثيف الإنتاج مثل الكروم، الحمضيات، الزراعات الصناعية والقمح اللين، بالاعتماد على عمليتين أساسيتين هما:

الأولى: الاستحواذ مباشرة على الأراضي المسقية للجزائريين.

الثانية: إنجاز سدود لسقي الأراضي الجافة تتوفر على شروط طبيعية ملائمة لذلك.

وتمثلت المنشأت المائية التي اعتمدها الاستعمار في الشمال الجزائري على إقامة سدود خزانة بالقرب من محيطات التعميرية. شكل 1. أما في الجنوب فتركزت في آبار كبيرة في الواحات لتكثيف انتاج التمور للتصدير وهي تتمثل في الأشكال الآتية:

1.2 السدود المائية الخزانة *Les barrages - réservoirs*

الجيل الأول من السدود الخزانة **Barrages - réservoirs(1850-1894)**

لقد كانت البداية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر المحاولة الأولى المحتشمة لوضع سياسة مائية تقوم على إنجاز نوع السدود الخزانة باعتبار أن

الإدارة الاستعمارية لم تنتهي نهائيا من الملكية العقارية الفردية، وهذا ما أدى بها اللجوء إلى تطبيق قانوني سيناتوس كونسلت عام 1863، وفارني عام 1873.

والدوافع العديدة التي أدت بالإدارة الاستعمارية إلى التوجه نحو سياسة السدود تكمن في الاختيارات التي تبنتها واقتنعت بجذورها وهي على النحو الآتي:

المعطيات الجغرافية: تتمثل في وجود مجموعة من الأودية الهامة التي تقطع الأطلس التلي وتوفر مواضع ملائمة، وتصب عادة في السهول الساحلية مثل: متيجة، عنابة، واد صفصاف وخاصة السهول الوهرانية، بالإضافة إلى وادي الشلف وهي كلها تمثل أقاليم جافة من حيث الأمطار.

وتتوزع هذه الأودية من الغرب إلى الشرق: واد قيس، واد تافنة، واد ملاح، واد مقطع، واد هبرة، واد الشلف، واد مزفران، واد الحراش، واد حميز، واد يسر، واد الصومام، واد سباعو، واد بوسالم، واد أقريون، واد الرمال (الكبير) واد صفصاف، واد سيبوس، واد مزفران وواد مجردة.

المعطيات السياسية الاقتصادية :

يتمثل المعطى الأول ذو الطابع السياسي في تفضيل التركز في الجزء الشمالي الغربي للجزائر دلالة على القضاء النهائي على كل مقاومة التي كان يمثلها الأمير عبد القادر.

أما المعطى الثاني الاقتصادي فيتمثل في رغبة الرأسماليةالفرنسية في جعل المناطق التلية لإنتاج المنتوجات الصناعية والمواد الأولية التي كانوا يستوردونها من الخارج مثل: القطن، الحرير، التبغ. .. إلخ

وانطلاقا من توافر كل هذه المعطيات تم اختيار عدة مواقع ملائمة لإنجاز سبعة سدود بحجم تجنيد للمياه يصل إلى 69.260.000 م3 وبغلاف مالي تجاوز احدى عشر مليون فرنك ساهمت الدولة فيه بحوالي 7.150.000 فرنك والباقي تكفلت به الشركات والبنوك الرأسمالية. وتتمثل خريطة مواقع السدود المختارة في بناء خمسة سدود في القطاع الوهراني، وسدين غرب العاصمة.

- سدود القطاع الوهراني:

سد شرفة (1849 - 1892) على واد السيق وبحجم تجنيد أولي قدر بـ 21.000.000 م^3 وبكلفة مالية تقديرية 2.963.000 فرنك.

سد جديوية (1857 - 1877) الواقع على واد جديوية وبتجنيد مائي حجمه 700.000 م^3 وكلفة مالية قدرها 260.000 فرنك.

سد فرقوق (1865 - 1882) الواقع على واد هبرة وبحجم تجنيد مائي يصل إلى 30.000.000 م^3 وكلفة مالية بـ 3.780.240 فرنك.

سد ثلاث (1860-1870) الواقع على واد ثلاث بحجم تجنيد مائي يتجاوز 750.000 م^3 وبكلفة مالية قدرها 160.000 فرنك.

سد ماقون (1879-1887) الواقع على واد ماقورم غرب من أرزيو بحجم تجنيد يصل 1.000.000 م^3 وكلفة مائية قدرها 600.000 فرنك.

سدود القطاع الأوسط:

سد حميز 1869 - 1894 الواقع على واد حميز، بطاقة تجنيد 14.000.000 م3 من المياه وبكلفة مالية قدرها 3.000.000 فرنك.

سد مراد (1852-1859) الذي يقع على واد جيرون في المتيجة الغربية بطاقة تجنيد تصل إلى 830.000 م3 وكلفة مالية قدرها 325.000 فرنك [1]

وما نستخلصه من إنجاز الجيل الأول للسدود أن سياسة الماء التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية كانت فاشلة ومخيبة لآمال سواء للرأسمالية المستثمرة أم المعمرين باعتبار أن فترة بناء هذه السدود دامت أكثر من 40 سنة (1849 - 1894) وفي النهاية قطيعة في بناء السدود استمرت إلى غاية 1926. وإذا أردنا أن نقف على الأسباب المبررة للفشل يمكن أن نلخصها في العناصر الآتية:

- ملاحظة عدم التحكم الجيد في تقنيات بناء السدود وهذا ما تجلى على أرض

(1): RENE ARRUS. L'eau en Algérie. op. cit. p.p.p 49-50-51.

الإدارة الاستعمارية لم تنتهي نهائيا من الملكية العقارية الفردية، وهذا ما أدى بها اللجوء إلى تطبيق قانوني سيناتوس كونسلت عام 1863، وفارني عام 1873.

والدوافع العديدة التي أدت بالإدارة الاستعمارية إلى التوجه نحو سياسة السدود تكمن في الاختيارات التي تبنتها واقتنعت بجذورها وهي على النحو الآتي:

المعطيات الجغرافية: تتمثل في وجود مجموعة من الأودية الهامة التي تقطع الأطلس التلي وتوفر مواضع ملائمة، وتصب عادة في السهول الساحلية مثل: متيجة، عنابة، واد صفصاف وخاصة السهول الوهرانية، بالإضافة إلى وادي الشلف وهي كلها تمثل أقاليم جافة من حيث الأمطار.

وتتوزع هذه الأودية من الغرب إلى الشرق: واد قيس، واد تافنة، واد ملاح، واد مقطع، واد هبرة، واد الشلف، واد مزفران، واد الحراش، واد حميز، واد يسر، واد الصومام، واد سباعو، واد بوسالم، واد أقريون، واد الرمال (الكبير) واد صفصاف، واد سيبوس، واد مزفران وواد مجردة.

المعطيات السياسية الاقتصادية :

يتمثل المعطى الأول ذو الطابع السياسي في تفضيل التركز في الجزء الشمالي الغربي للجزائر دلالة على القضاء النهائي على كل مقاومة التي كان يمثلها الأمير عبد القادر.

أما المعطى الثاني الاقتصادي فيتمثل في رغبة الرأسماليةالفرنسية في جعل المناطق التلية لإنتاج المنتوجات الصناعية والمواد الأولية التي كانوا يستوردونها من الخارج مثل: القطن، الحرير، التبغ. .. إلخ

وانطلاقا من توافر كل هذه المعطيات تم اختيار عدة مواقع ملائمة لإنجاز سبعة سدود بحجم تجنيد للمياه يصل إلى 69.260.000 م3 وبغلاف مالي تجاوز احدى عشر مليون فرنك ساهمت الدولة فيه بحوالي 7.150.000 فرنك والباقي تكفلت به الشركات والبنوك الرأسمالية. وتتمثل خريطة مواقع السدود المختارة في بناء خمسة سدود في القطاع الوهراني، وسدين غرب العاصمة.

- سدود القطاع الوهراني:

سد شرفة (1849 - 1892) على واد السيق وبحجم تجنيد أولي قدر بـ 21.000.000 م^3 وبكلفة مالية تقديرية 2.963.000 فرنك.

سد جديوية (1857 - 1877) الواقع على واد جديوية وبتجنيد مائي حجمه 700.000 م^3 وكلفة مالية قدرها 260.000 فرنك.

سد فرقوق (1865 - 1882) الواقع على واد هبرة وبحجم تجنيد مائي يصل إلى 30.000.000 م^3 وكلفة مالية بـ 3.780.240 فرنك.

سد ثلاث (1860-1870) الواقع على واد ثلاث بحجم تجنيد مائي يتجاوز 750.000 م^3 وبكلفة مالية قدرها 160.000 فرنك.

سد ماقون (1879-1887) الواقع على واد ماقورم غرب من أرزيو بحجم تجنيد يصل 1.000.000 م^3 وكلفة مائية قدرها 600.000 فرنك.

سدود القطاع الأوسط:

سد حميز 1869 - 1894 الواقع على واد حميز، بطاقة تجنيد 14.000.000 م3 من المياه وبكلفة مالية قدرها 3.000.000 فرنك.

سد مراد (1852-1859) الذي يقع على واد جيرون في المتيجة الغربية بطاقة تجنيد تصل إلى 830.000 م3 وكلفة مالية قدرها 325.000 فرنك [1]

وما نستخلصه من إنجاز الجيل الأول للسدود أن سياسة الماء التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية كانت فاشلة ومخيبة لآمال سواء للرأسمالية المستثمرة أم المعمرين باعتبار أن فترة بناء هذه السدود دامت أكثر من 40 سنة (1849 - 1894) وفي النهاية قطيعة في بناء السدود استمرت إلى غاية 1926. وإذا أردنا أن نقف على الأسباب المبررة للفشل يمكن أن نلخصها في العناصر الآتية:

- ملاحظة عدم التحكم الجيد في تقنيات بناء السدود وهذا ما تجلى على أرض

(1): RENE ARRUS. L'eau en Algérie. op. cit. p.p.p 49-50-51.

الواقع في ضعف قدره مواجهة بعض المشاكل التقنية والفنية ديناميكية بعض أرضيات السدود.

- التقدير الخاطئ في بناء الحواجز الاسمنتية.

الجيل الثاني: من السدود الخزانة 1926-1945

بعد قطيعة طويلة عادت الإدارة الاستعمارية من جديد عام 1926 إلى انتهاج سياسة بناء السدود الخزانة، وبدأت بوضع خريطة اختيار مواقع لأكثر من خمسين موقعا أنجز منها تسعة سدود بطاقة تجنيد إجمالية وصلت إلى 761600مليون متر^3 ومساحة سقي قدرها 136500 هكتارا أهمها: سدّ غريب بحجم تجنيد 280 مليون متر3 وسدّ واد فضة بحجم تجنيد 228 مليون متر^3.

وتتوزع السدود التسعة على النحو الآتي:

سدّ غريب الواقع على واد الشلف بطاقة تجنيد 280 مليون متر3 لسقي 18440 هكتار.

سدّ واد فضة على واد فضة بطاقة تجنيد 228 مليون متر^3 لسقي 30000 هكتار.

سدّ بوحنيفية الواقع على واد الحمان بطاقة تجنيد 73 مليون متر^3 لسقي 29510 هكتار.

سدّ بني بهدل الواقع على واد ثافنة بطاقة تجنيد 61 مليون متر^3 لسقي 12500 هكتار.

سدّ بوغزول الواقع على واد الشلف بطاقة تجنيد 55,8 مليون متر^3.

سدّ بن خدة الواقع على واد مينه بطاقة تجنيد 37,3 مليون متر^3 لسقي 12000 هكتار.

سدّ زردازة الواقع على واد صفصاف بطاقة تجنيد 14,9 مليون متر^3 لسقي 5000 هكتار.

سدّ القصب الواقع على واد قصب بطاقة تجنيد 11,6 مليون متر3 لسقي 10000 هكتار.

سدّ فم القيس الواقع على واد قيس بطاقة تجنيد 2,50 مليون متر3 لسقي 5000 هكتار([1]).

وإذا تبينا من منشآت هذا الجيل من السدود نلاحظ أن التشكيلة في غالبيتها سدود متوسطة إلى صغيرة الحجم ما عدا سد غريب، وسدّ واد فضة. وتتركز في الشمال الغربي للجزائر ما عدا سدّ زردازة وسدّ القصب الواقعان في الشرق. أيضا نلاحظ استمرار ضعف التحكم التقني والفني في بناء السدود ويتجلى لنا ذلك من خلال مؤشرين أساسيين هما :

الأول:مؤشر متوسط مدة الإنجاز الذي وصل إلى 12 سنة.

ويحسب على أساس عدد أيام العمل بالملايين متر^3 من المياه المجندة والذي يتراوح حسب السدود على النحو الآتي:

سدّ واد فضة: قدر بـ 12 سنوات لإنجاز 228 مليون متر^3، أي 16 يوم / مليون متر^3.

سدّ غريب – بوغزول: قدر بـ 17 سنة لإنجاز 335,8 مليون متر^3، أي 18,5 يوم / مليون متر3

سدّ زردازة: قدر بـ 17 سنة لإنجاز 14,9 مليون متر3، أي 392 يوم / مليون متر^3.

سدّ بوحنيفية: قدر بـ 15 سنة لإنجاز 73 مليون متر3، أي 75 يوم / مليون متر^3.

سدّ بن خدة: قدر المتوسط بـ 11 سنة لإنجاز 50,3 مليون متر3، أي 80 يوم / مليون متر^3.

سدّ بن بهدل: قدر المتوسط بـ 08 سنوات لإنجاز 61 مليون متر3، أي 48 يوم / مليون متر^3.

سدّ القصب: قدر المتوسط بـ 06 سنوات لإنجاز 11,6 مليون متر3، أي 188 يوم / مليون متر^3.

---

(1): RENE ARRUS. L’eau en Algérie. op. cit. p. 123.

– الثاني مؤشر الكلفة المالية للإنجاز: اقتصره على إعطاء مثال واحد خاص بسدّ واد فضة.

سدّ واد فضة: انطلق في بناء سدّ واد فضة عام 1926 من طرف الشركة العامة ديفور Dufour construction générale paris بكلفة تقديرية 47 مليون فرنك ومدّة إنجاز 40 شهرا، ولكن الأشغال انتهت بعد 10 سنوات (1936) مما أدى إلى ارتفاع الكلفة الأولية إلى 150 مليون فرنك[6].

الجيل الثالث من السدود: 1945–1963

استمرت الإدارة الاستعمارية في سياسة بناء السدود الخزانة ولكن بوتيرة أقل بكثير من الأجيال السابقة، إذ نلاحظ برمجة خمسة سدود فقط منها سدّ فم الغرزة الواقع على واد الأبيض في نواحي المسيلة، كمشروع مسجل منذ عام 1920، وسدّ صارنو سجل لحماية البساتين من فيضانات سدّ الشرفة ليبقى أهم هذه السدود، سدّ الشافية بسهل بوناموسة (عنابة) بطاقة تجنيد هامة تصل إلى 170 مليون متر^3، والباقي موزع على النحو الآتي:

سدّ فمّ الغرزة بطاقة تجنيد 47 مليون متر^3.

سدّ فرقوق بطاقة تجنيد 18 مليون متر^3.

سدّ صارنو بطاقة تجنيد 22 مليون متر^3.

سدّ مفروش بطاقة تجنيد 15 مليون متر^3[7]

2.2 السدود الترابية *Les barrages collinaires*

بعد الانتهاء من إنجاز العديد من السدود الخزانة للجيل الثالث عام 1940، توجهت الإدارة الاستعمارية إلى سياسة إقامة السدود الترابية باعتبارها صغيرة الحجم وقليلة التكاليف، وقد جاءت التجربة من السياسة الناجحة في كل من إيطاليا وتونس، وفعلا تجسد البرنامج الوطني بإنجاز مجموعة من الحواجز الترابية الموجهة لسقي بعض الأحواض الزراعية كما هو الحال في:

---

6 RENE ARRUS. op. cit. p. 124.

7 - RENE ARRUS. op. cit. p. 129

أربعة سدود في منطقة القبائل الكبرى بطاقة تجنيد للمياه 264000 متر^3 مثل سدّ العلال بطاقة 60 ألف متر^3، سدّ مرجّة الفايت بطاقة 45 ألف متر^3، سدّ سيدي نعمان بطاقة 116 ألف متر3 وسدّ قي نومر Guy nemer بطاقة 43 ألف متر^3.

سدّ واحد بمنطقة ديدرو Didrout بالغرب من وهران وبطاقة تجنيد 20 ألف متر3 لسقي 17 هكتار.

بالإضافة إلى مجموعة من الحواجز بمنطقة الأوراس مثل: سدّ واد الأبيض قشتان، سدّ العرب، سدّ عبدي وسدّ بريكة.

3.2 المحيطات المسقية: الرّي أول مستهلك للماء.

لقد توجه الاستعمار الفرنسي إلى جعل المنشآت المائية الكبرى أحد اختياراته الأساسية لإحياء الأراضي المنخفضة، وتركيز المزارعين الأوروبيين، وإنتاج مواد تصديرية لذلك فقد سعى الاستعمار إلى تعبئة المياه المجندة لتمكين المعمرين من توسع الأسقية الفلاحية وزيادة المساحات المسقية.

وإذا فحصنا وضع الأسقية الفلاحية لوجدناها متعددة من حيث الأشكال المساحة ومنها الأسقية العصرية الكبيرة، الأسقية العصرية الصغيرة والأسقية التقليدية في الصحراء.

الأسقية العصرية الكبيرة :

تتمثل الأسقية العصرية في إقامة محيطات سقي على أقدام السدود الهامة والكبيرة المتركزة أساسا في الوسط والغرب الجزائري وهي مجهزة تقنيا بهياكل السقي العصرية.

تتربع هذه المحيطات على مساحات ري واسعة وصلت عام 1960 حوالي 151099 هكتارا منها المسقي فعلا حوالي 41563 هكتارا، أي ما نسبته 27,51% من إجمالي المساحة، تستخدم ما يقارب 245,3 مليون متر^3 من أصل 834 مليون متر^3، أي ما نسبته 29,41٪ من طاقة تجنيد مياه السدود الكبرى.

و تتوزع أهم هذه الأسقية العصرية حسب المحيطات الآتية[170]:

محيط السقي	سدّ التغذية	المساحة القابلة للري (هكتار)	المساحة المسقية (هكتار)	كمية المياه المستعملة (مليون م^3)
حميز	حميز	18470	1217	15
الشليف الأسفل	واد فضة	27700	4089	50,22
الشليف الأوسط	واد فضة	25386	8018	79
الشليف الأعلى	غريب	37020	2160	16,10
المينه	بن خدّة	13647	4501	21,10
الهبرة	واد فرقوق	20210	8878	49,10
السيف	الشرفة	8666	3007	14,70
المجموع		151099	41563	245,30

الأسقية الفلاحية الصغيرة:

بالإضافة إلى محيطات السقي الكبيرة على مستوى السدود الهامة نجد أسقية فلاحية معتبرة ومجهزة بمنشآت عصرية تقوم على تقنيات متعددة لتوزيع المياه مثل الضخ من الآبار، وتحويل مياه الأدوية (Déviation des eaux des oueds) الآبار الكبرى في الجزائر بمنسوب إجمالي تجاوز 12000 لتر / ثا أهمها:

القرارة بمنسوب 238 لتر / ثا.

زلفانة بمنسوب 117 لتر / ثا.

واد ريغ بمنسوب 5350 لتر / ثا

ألبيان بمنسوب 5000 لتر / ثا

مسكيانة بمنسوب 80 – 230 لتر / ثا.

تلال بون بمنسوب 174 لتر / ثا.

170 :ANN........ STATISTIQUES DE L ALGERIE .

جبال قسنطينة بمنسوب 843 لتر / ثا.
الكراشم بمنسوب 12 لتر / ثا.
مرجة سيدي عابد بمنسوب 200 لتر / ثا
جبال سعيدة بمنسوب 40 لتر / ثا
عين حجار بمنسوب 30 لتر / ثا
عين بني سلطان بمنسوب 38 لتر / ثا[8].

تحويل مياه الأودية مثل: Les déviations des eaux

واد مزي Oued M'zi بمنسوب 160 إلى 30 لتر / ثا لسقي 3000 هكتار.
واد الحراش بتحويل يقارب 35 إلى 40 مليون متر3 لسقي 24 ألف.
واد رغاية بتحويل 8,53 مليون متر3 لسقي 1150 هكتارا.
لقد وصلت المساحة المسقية الإجمالية 201135 هكتارا على مستوى الأحواض المسقية[1] (Les bassins d'irrigation) أهمها:

الحوض	المساحة القابلة للسقي (هـ)	المساحة المسقية (هـ)	أنواع المزروعات
تافنة	10184	7610	كروم، حبوب، بساتين
المقطع	57645	44654	بساتين، حبوب، كروم
مازفران	7763	2671	حمضيات، مروج، حبوب
الحراش	13661	1530	مروج، حمضيات
حميز	10080	360	بساتين، حبوب، تبغ
الصومام	3340	2290	حبوب، بساتين، متنوعة
واد الكبير	5840	5113	مروج، حبوب
سيبوس	22950	104	كروم، بساتين
مجردة	10812	5781	مروج، حبوب، كروم
سط الحضنة	9517	12917	
قرعة الطارف	2595	1512	حبوب، بساتين، مروج
شط ملغيغ	108022	83117	تمور، حبوب، بساتين

8 - RENE ARRUS: L'eau en Algérie. op. cit. p. 156.
(1) - RENE ARRUS. op. cit. p. 52

إضافة إلى ذلك نجد بعض المحيطات المسقية الصغيرة في أسفل السدود الصغيرة كما هو الحال في الجدول الآتي[9]:

السدّ	محيط السقي	المساحة القابلة للسقي (هـ)	المساحة المجهزة (هـ)	المساحة المسقية (هـ)
بني بهدل	مغنية	12000	3800	1000
زردازة	صفصاف	5000	5000	2000
القصب	مسيلة	12000	12000	5000
فم القيس	ايدقار كوينت	5000	5000	2000
فم الغرزة	سيدي عقبة	20000	20000	3000
المجموع		54000	45000	13000

وإذا فحصنا جيدا التهيئة الكبيرة لمنشآت السقي الفلاحي نقف على عدم التناسق الواضح، والتبذير الكبير في استغلال الإمكانات المائية المجندة الحاصل بين شبكات السقي والمساحات المسقية فعلا.

ففي وادي الشليف حيث تغطي شبكات السقي مساحة 50000 هكتارا، في حين أن المساحة المروية لم تصل سوى إلى 20000 هكتارا، منها 5000 هكتارا في الشليف العلوي، 8500 هكتارا في الشليف المتوسط، وفي الشليف الأسفل 6500 هكتارا [10]

ويعود هذا الاختلال المعتبر النقص الشديد لتجهيزات السقي خاصة في المضخات، ووسائل تحويل وتوجيه المياه، والمساحات القابلة للسقي، مما أدى إلى تضييع كميات هائلة من المياه.

أما على مستوى محيطات المينه، الهبرة والسيق بالغرب الجزائري أعطيت الأولية لسقي السهول الساحلية عوض الداخلية على اعتبار كلفة المتر[3] من المياه

9 - RENE ARRUS. op. cit. p. 153.
10 - RENE DUMANT. Marcel Mazoyer. Développement et socialismes, édition du seuil. 1969. p 274

أقل منها في الساحلية من الداخلية، فكانت النتائج مخيبة جدا حيث ارتفعت نسبة الأملاح من الأسمطة المائية المالحة، وارتفعت كلفة إنجاز هياكل السقي في المحيطات الساحلية بثلاثة أضعاف منها في الداخلية.

كما تبين أن مياه الأودية كانت محملة بالأملاح مما أدى إلى زيادة كمية المياه للسقي لتعويض الخسائر المائية الناتجة عن التبخر فترتب عليه نتائج سلبية أخرى منها :

تزايد تسرب المياه المالحة إلى التربة خفض من خصوبتها الفلاحية وبالتالي تقهقر مزدوج للعقار الفلاحي والعقار المائي على السواء.

تضرر الأشجار المثمرة مثل الحمضيات والكروم جراء ارتفاع نسبة الأملاح وضعف خصوبة التربة[11]

الأسقية الفلاحية الصحراوية

إن أول ما استهوى المعمرون في صحراء الجزائر الواسعة الأرجاء، القاحلة المناخ، والشحيحة المياه هو النخيل وانتاجها من دقلة نور التي لها رواج تجاري كبير في الأسواق الأوروبية، لذلك فقد أضحت الفلاحة الصحراوية النشاط الرئيسي، ومن توجهات الإدارة الاستعمارية، ومن ثم بدأ التوغل الرأسمالي في امتلاك النخيل التي وصلت عام 1950 إلى أكثر من 160000 نخلة موزعة على أهم الشركات الأوروبية وهي:

الشركة الفلاحية والصناعية للصحراء الجزائرية بـ 24200 نخلة.

الشركة الفلاحية للصحراء الجزائرية بـ 13863 نخلة.

الشركة الاستعمارية لفريقيا الشمالية بـ 9823 نخلة.

شركة واحات شمال افريقيا بـ 24450 نخلة.

11 - RENE DUMANT. Marcel Mazoyer. Op.cit.p.278

وارتفع الإنتاج من دقلة نور ارتفاعا كبيرا من سنة إلى أخرى على النحو الآتي:

1926 - 1930 بلغ الإنتاج 118470 قنطار.

1946 - 1950 ارتفع الإنتاج إلى 279280 قنطار.

1950 - 1951 تراجع الإنتاج إلى 196570 قنطار[12]

ومع تزايد عدد النخيل الذي وصل عام 1921 إلى سبعة ملايين نخلة منها ستة ملايين في الصحراء الشمالية خاصة المنخفضة، زاد الاهتمام بالبحث عن مصادر المياه للسقي والتي تمثلت في أنظمة مائية معينة منها :

نظام الآبار الإرتوازية :

لقد اتبع هذا النظام من طرف بعض البرجوازيين لبعض المناطق الصحراوية مثل توقرت، بسكرة، الواد وغرداية، بالإضافة إلى المعمرين الأوروبيين والشركات الرأسمالية وكان ذلك على حساب الأسمطة المائية، مما أدى إلى ارتفاع المناسب المائية على النحو الآتي:

1856 بلغ المنسوب 53000 لتر / دقيقة.

1890 بلغ المنسوب 200000 لتر / دقيقة.

1924 بلغ المنسوب 278000 لتر / دقيقة.

1930 بلغ المنسوب 348000 لتر / دقيقة[13]

نظام الفوغارة Le système de foggara

الفوغارة نظام سقي وتوزيع للمياه قديم يقوم على الاستغلال العقلاني للمياه الجوفية وتوزيعها حسب أنظمة محددة تتفق عليها الجماعة.

---

12 - RENE ARRUS. L’eau en Algérie. op. cit. p. 163

13 - RENE ARRUS. op. cit. p. 161

ولقد ركز الاستعمار الفرنسي في الواحات الصحراوية على تطوير نظام الفوغارة التقليدي وزيادة المساحة المسقية كما هو الحال في الواحات التالية[14]:

الواحة الصحراوية	المساحة المسقية (هـ)	المنسوب المائي (لتر / ثا)
الواد	3600	260
واد ريغ	13112	8238
ورقلة	2000	1436
غرداية	1855	937
القليعة	1120	400
عين صالح	2210	1123
قورارة	1810	887
التوات	4204	2085
المجموع	29911	15066

4.2 تغذية المدن بالماء الشروب: بداية لصراع على المياه

لقد ظهرت فعلا حاجيات أخرى غير متطلبات الفلاحة مثل تزويد المدن بالمياه والمراكز الريفية وبعض الصناعات التي وجبت تنمية طاقات مائية إضافية، أو تحويل جزء معتبر من المياه الفلاحية.

لذلك وأمام تزايد الهجرة الريفية للمعمرين نحو المدن، وتزايد الطلب على المياه الشروب خصصت له حوالي 10٪ من طاقة تجنيد السدود الكبرى بالإضافة إلى بعض العيون كما هو الحال في السهول القسنطينية بمنسوب 1760 لتر / ثا، منها الحامة بوزيان بـ 900 لتر / ثا وبومرزوق بـ 250 لتر / ثا، وتخصيص بعض السدود مباشرة لتزويد المدن الكبرى كما هو الحال سدّ زردازة الذي حول لتموين مدينة سكيكدة

14 - NADIR MAROUF: Lecture de l'espace oasien. sindbad. 1980. p. 97

(فليب فيل)، سدّ مفروش نحو مدينة تلمسان، سدّ بن يهدل نحو مدن وهران وأرزيو، أما سدّ غريب وسدّ واد فضة فخصصا لتموين مدينة الجزائر العاصمة.

كما أن التزايد الكبير لسكان المدن خاصة في الحواضر الهامة كما هو الحال المعروض.

- 1886 ⟵ 465000 حضري.
- 1906 ⟵ 674900 حضري.
- 1926 ⟵ 828600 حضري.
- 1936 ⟵ 939200 حضري.
- 1948 ⟵ 909700 حضري.
- 1959 ⟵ 1025000 حضري.

ارتفعت حاجيات السكان من 37953 متر3 / اليوم عام 1895 وبمعدل 177 لتر/ للشخص /اليوم، إلى 284055 متر3 / اليوم وبمعدل 136 لتر / شخص / اليوم عام 1958، تشكل مدينة الجزائر وضواحيها أكثر من 45% أي حوالي 120500 لتر / يوم، ثم تأتي مدينة وهران وضواحيها بـ 46575 لتر / يوم، ثم قسنطينة بحوالي 24660 لتر / يوم.

وخلاصة قدمت الجزائر أجلى مثال لسياسة السدود الاستعمارية السبعة عشر التي شيدّت خاصة غربي البلاد، حيث كانت هناك الطاقات المائية أضعف من غيرها، ولكن يتواجد المستعملون أي معمرو منطقة وهران ووادي الشلف. فعند الاستقلال كانت 93٪ من الطاقات الاجمالية واقعة غربي خط طول الجزائر العاصمة، وكان سدّا الشرق الكبيران مخصصين لإنتاج الطاقة الكهرومائية. لقد كانت هذه السدود توفر كمية منظمة صالحة للاستعمال لا تكاد تقارب 600 مليون متر3 من جراء توحل هام للمحاجز المياه وهو توحل يتجلى بصفة خاصة في القسم الجبلي الأوسط (واد الشلف وروافده) وفي جنوب السهول العليا.

وإثر 50 سنة من الاستعمال أصبحت بعض السدود غير صالحة الاستغلال بسبب انطمائها مثال: سدّ الشرفة الذي أسقط اليوم من قائمة السدود وكانت هذه

المنشآت تشرف على جملة من الأراضي السقوية التي قدرت مساحتها عام 1962 بنحو 275000 هكتار.

ويمكن أن نجمل الموروث من السدود الاستعمارية بمميزاتها الآتية[1]:

السدّ	الموقع	طاقة التجنيد الإجمالية (مليون متر^3)	الطاقة الفعلية (مليون متر^3)
بني بهدل	جنوب تلمسان	60	50
مفروش	جنوب تلمسان	15	14
صارنو	سيدي بلعباس	22	22
الشرفة(1)	السيق	14	09
بوحنيفية	معسكر	76	72
فرقوق	السيق	18	17
باخضرة	تيارت	56	43
واد فضة	الأصنام	225	78
غريب	المدية	228	120
بوغزول	المدية	50	30
حميز	العاصمة	22	14
القصب	المسيلة	13	12
زردازة	عزابة	16	15
فم القيس	بسكرة	05	02
فم الغرزة	بسكرة	43	17
الشافية	عنابة	170	170
جرف التربة	بشار	355	150
المجموع		1441	834

1 - Djilali Benamrane. Agriculture et développement en Algérie. SNED 1ére édition. 1980 P. 247

5

اكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية

من أكبر آثار الاستعمار الفرنسي في الجزائر اكتشاف البترول فيها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. فازداد اهتمام فرنسا بالصحراء الجزائرية منذ عام 1943 عندما عرفت أن قطرة من بنزين كانت من العوامل الأساسية في انهزام ألمانيا بشمال إفريقيا وغيرها لفقدان هذه المادة الحيوية.

وقد شجع ذلك عندما قامت مجموعة من الباحثين والدارسين الفرنسيين عام 1941 بالبحث عن معادن الصحراء وطاقاتها من البترول والغاز الطبيعي[1] فجندت لذلك ترسانة من الشركات والمكاتب الخاصة بالبحث عن البترول و المعادن في الصحراء منها:

- مكتب البحوث البترولية عام 1945.
- مكتب التنقيب عن المعادن في الجزائر عام 1948
- الشركة الوطنية للبحث عن البترول في الجزائر.
- الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر.
- شركة البترول في الجزائر.
- الشركة المالية للبحث واستغلال البترول.
- الشركة المالية للبحث البترولي[2].

1 - فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، ملتقيات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر 1954، ص. 163.

2 - Andre Labarthe, document sur le pétrole du sahara, paris, 1957,p.p.48.49.

وفعلا تأكد اكتشاف خزانات هائلة من البترول و الغاز الطبيعي عام 1954 مع أول حقل للغاز الطبيعي في جبل بوقه جنوب عين صالح، ثم تواصلت التنقيبات باكتشاف حوالي 60 بئرا في نهاية عام 1957. تتوزع هذه الحقول والآبار على النحو الآتي:

- بئر حاسي مسعود للبترول الذي يقع جنوب شرق ورقلة.
- آبار ادجلي وتيقنتورين بالقرب من الحدود الليبية.
- بئر حاسي الرمل الذي يقع شمال غرب غرداية.
- آ بار احنات و برقة بالقرب من عين صالح.
- بئر تل رام بين الأغواط وغرداية.
- آبار أحنات[3].

وفورة اكتشاف البترول و الغاز الطبيعي في الصحراء صرح الرئيس الفرنسي قيمولي (أن المعجزة الصحراوية ستكون من أكبر المهام جيلنا، وان فرنسا غير مستعدة للتنازل عن الصحراء و ستمنح الاستقلال للشمال فقط). وبدأت الاستثمارات المالية العمومية و الشركات البترولية لإقامة البنى التحتية لتأهيل الآبار للإنتاج بحيث وصلت عام 1955 حوالي 668 مليار فرنك قديم.

ففي المرحلة الأولى للإنتاج التي امتدت من 1958 ؟ 1963 تم تحويل 635 مليار فرنك قديم، منها 448 مليار فرنك قديم في شكل فوائد خاصة تذهب إلى خزينة الدولة الفرنسية.

لقد بدأ الإنتاج الفعلي للبترول عام 1958 باستغلال حوضين في الشمال الشرقي للصحراء (ولاية ورقلة) و هما حوض حاسي مسعود الذي يستحوذ على ثلثي- شكل 4 - الاحتياطات من البترول في الصحراء و لكنه يتواجد في أعماق تتراوح ما بين 3000 و 3300 متر وضغط باطني ضعيف. و حوض ثاني في عين أمناس بالقرب من الحدود الليبية و هو أقل احتياطا و أقرب إلى السطح (230 و 400 متر).

3 - jean. Claude martin, models algérien de développement 1962-1972,SNED, p.23

وبدأ تحويله إلى السواحل الجزائرية تمهيدا لتصديره إلى الخارج عبر إنجاز شبكة من القنوات الناقلة إلى الموانئ مثل ميناء سكيكدة، بجاية، وارزيو بالإضافة إلى ميناء الصخيرة الذي يقع شمال خليج قابس في الجمهورية التونسية. فارتفع لإنتاج بعد ذلك باستمرار من اقل من 01 مليون طن / السنة عام 1958 إلى 05 مليون طن عام 1959 ثم الى10 مليون طن عام 1960، و 15 مليون طن عام 1961، و20 مليون طن عام 1962.

واتبعتها بمجموعة من المصفاة واحدة بحاسي مسعود عام 1961 وبطاقة 0.3 م/ط و ثانية بالجزائر العاصمة عام 1964 وبطاقة 2.7 م/ ط[4].

أما الغاز الطبيعي لم تستطع الاكتشافات الأولى أن تقدر الثروة الهائلة إلى غاية عام 1961 خاصة في حوض حاسي الرمل حيث تراوح مابين 1 و1.5 مليارمتر3 /السنة.

4 - jean clu de brûlé yacque fontaine, l'algerie, opu,1984,p.62

6

من نتائج السياسة الفرنسية في الجزائر ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين

من نتائج الاستعمار الفرنسي على المجتمع الجزائري ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين. إذ يعد هذا الميلاد تفردا في التاريخ الحديث. لأن المعروف عن المجتمع الجزائري أنه يتكون من قاعدة هرمية ريفية تتعدى 90 % عام 1830. لم يكن يمارس الصناعة والتجارة بشكل واسع. ولم يكن مجتمعا إقطاعيا ولا برجوازيا ولا ليبراليا ولا شيوعيا. وبناء عليه لا يمكن الحديث عن وجود طبقة عمالية جزائرية لأن الطبقة العمالية تكون وليدة الأنظمة الصناعية البرجوازية والليبرالية المتطورة عن الإقطاعية. ومن جانب آخر فالطبقة العمالية العالمية ناضلت كقوة ضاغطة ضد أرباب العمل في نظام سياسي واحد موحد. لكن الذي حدث في الجزائر أن نضال العمال الجزائريين لم يكن ضدّ أرباب العمل، فنضالهم تجاوز المسائل الاجتماعية والاقتصادية إلى قضايا مصيرية تحررية وطنية. وبهذا يمكن القول إن النضال العمالي الجزائري تميز وتفرّد عن بقية نضال القوى العاملة الأخرى في أنحاء العالم حين شكل اتحادا ضمّ العمال الجزائريين كحقيقة ضاغطة سياسيا لعبت دورها النضالي.

لأن فرنسا تمكنت من احتلال الجزائر لكن الأوروبيين هم الذين استوطنوا الجزائر. وتولّدت عن هذه الحقيقة ظواهر دخيلة مختلفة في الجزائر؛ ظواهر اجتماعية وقانونية وتعليمية وسياسية وفكرية وإعلامية. وبقدر ما كانت هذه الظواهر مختلفة ومتصارعة فيما بينها بقدر ما كانت متحدة ضدّ جبهتين الأولى ضدّ الجزائريين دائما والثانية ضدّ الفرنسيين أحيانا. وبناء على هذا لم يكن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومن ورائه الشعب الجزائري بتنظيماته السياسية

قد واجه القوة الحربية الفرنسية فقط بل كان يواجه القوة الاستعمارية الاستيطانية التي ضمت تنظيمات متعددة أغلبها تشكلت من غير الفرنسيين[1].

ونتج عن هذه السياسة أن هاجر كثير من الجزائريين من أراضيهم وبلدهم إذ سافر إلى فرنسا من الجزائريين 164.900 عام 1954 وعدد الذين عادوا في نفس العام 136.200[2]، أي بقي منهم 28700 مهاجر. واستخدم المعمر الأوروبي الخماس الفلاح الجزائري بدلا من العامل الفلاح. وبذلك صار الجزائريون يوفرون قوة عمل غير مؤهلة تقنيا، بينما الأقلية الأوروبية هي التي مثلت قوة العمل التقنية. وكانت قوة العمل الجزائرية موسمية غير ضامنة الربح دائما ويشترك فيها سكان الريف رجالا بمعدل فرنكين إلاّ ربع في اليوم والنساء بمعدل فرنك إلاّ ربع والأطفال بنصف فرنك. بينما كان الأوروبي يتقاضى معدل ثلاثة فرنكات. بجانب هذا وضعت الإدارة الفرنسية المساجين الجزائريين تحت تصرف المعمرين ليكونوا يدا عاملة[3].

وبعد الحرب العالمية الثانية أخذت الحركة العمالية الجزائرية في علاقتها بفرنسا طابعا سياسيا حيث كانت المشاركة الجزائرية في جبهات القتال بجانب فرنسا. ومنذ هذا التاريخ صار عدد المهاجرين 67000 ليصل إلى 164900 عام 1954 و201822 عام 1955. لكن عدد المهاجرين انخفض بشكل كبير خلال السنوات ما بين 1956 و1958 ففي عام 1956 كان العدد 85606 وفي عام 1957 نزل العدد إلى 76029 وعام 1958 نزل العدد إلى 49299. ومن غير المستبعد أن يكون للثورة التحريرية دور كبير في هذا نتيجة التحاق الشباب والطلبة[4] بصفوف جيش التحرير[5]

كل هذه الظروف سواء المتعلقة بالسياسة الفرنسية الداخلية والخارجية أم المتعلقة بالمجتمع الجزائري وبأرضه هي التي أدت إلى تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين.. وكان من الصعب على أية حركة جزائرية أن تكسب إلى صفها هذه الطبقة العمالية الجزائرية. ولكن جبهة التحرير الوطني تمكنت من توظيف هذه الطبقة العمالية وجعلها قوة ثالثة مكملة لقوة الجيش وقوة الشعب.

---

1 - لمزيد من المعلومات يراجع كتابنا: بحوث تاريخية، دار البعث، قسنطينة 174، صفحة 174 وما بعدها

2 - عمار بوحوش، العمال الجزائريون. ص. 141

3 - عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979، ص-ص. 136 -139

4 - كان عدد الطلبة بجامعة الجزائر عام 1954 من الأوروبيين 4.548 ومن الجزائريين 557 أي بنسبة . ينظر عمار بوحوش، العمال الجزائريون. ص. 162

5 - عمار بوحوش. ص.166.

7

دور الاستشراق في استعمار فرنسا للجزائر

هوية الاستشراق:

يعد المصطلح قوام الحدث الفكري الدراسي، بتمثله الإبستيمي، وعليه ينشأ التواضع عند غلبة الاستعمال حيال معنى من المعاني، والإعفاء من إبراز حدِّ الاصطلاح أو الزهد فيه، يضيع الحد المطلوب من فهم المقصود لاقتناصه بمسالك النظر في العلم الذي يحاول الخوض فيه.وذووا الأعراف المنشئون لاصطلاحاتهم؛ يودعون مقاصدهم في عباراتهم يخرجها البيان والنظر في مركباتها واشتقاقاتها؛ من حيِّز الإشكال والخصومة إلى حيِّز التجلي والوضوح.فيفهمها المبتدئون ويحسنها المنتهون.

فتعريف المصطلح هو بيان عناصره الأساسية التي تتحدد من خلالها ملامح موضوعه وخصائصه المنهجية، وعلى غرارها يكون التأسيس لبناء موقف إبستيمي نحو الموضوع. ومن هنا تأتي صعوبة التعريف نظرا للطبيعة المؤقتة في كثير من الموضوعات؛ لأنه كثيرا ما يعاد النظر في تعريف الدلالة الاصطلاحية لموضوع ما وتكون المفاهيم العرفية الناشئة مفتوحة على الأقل في بداية تكوينها، ويكون تنقيحها وتحويرها بصورة مستمرة، وقد تتسع حدود الأشياء أو تضيق أحيانا أخرى بمرور الزمان وتغيير الأحوال، وتجدد المعارف، وغالبا ما تغاير مآلات الأشياء والقضايا ما كان مسلَّما به طبقا لاتساع وضيق وتحديد معارفنا، ولأن تعريف الاصطلاح في أي فن؛ هو تحديد لصفاته وعناصره الأساسية تحديدا ثابتا لا زيادة فيه ولا نقصان؛ لأن

دلالة الاصطلاح قوامها عنصران أساسيان هما: "جنس" موضوعه الذي ينتمي إليه في سياقه المنهجي، و"فصله" الذي يميزه عما عداه من سائر الموضوعات محل البحث التي تشترك معه في ذلك الجنس، وعليه فإن إخفاق أنساق الفكر الإسلامي في ضبط مصطلح الاستشراق أفضى إلى اختلال في قراءة الفكر الإسلامي للظاهرة الاستشراقية وانخراط مواقفه في ثلاثة اتجاهات؛ بين الانخراط المطلق إلى حد غياب الأنا، والرفض المطلق للتعاطي الإيجابي مع الظاهرة، وإلى الموقف الوسط بينهما في درجات متفاوتة بين الإفراط والتفريط بين الانخراط والرفض، مما غيب ذلك عن الفكر الإسلامي اتخاذ مواقف علمية رشيدة حقيق بها احتواء الظاهرة بمنهج يتسق ومحددات الصراع الحضاري بين الأنا والآخر. واستقراء البواعث الحقيقية التي توجه الظاهرة في سياقها التاريخي، وبيان دوافعها الأساسية.

لقد خاض الفكر الإسلامي الحديث معارك شتى لاستبانة فحوى مصطلح الاستشراق وكشف هويته الحقيقية؛ من خلال تقصي المقاصد الحقيقية لدراساته المختلفة للمدونة التراثية الإسلامية وقضايا المسلمين التاريخية والاجتماعية.

ولقد آلت تلك الجهود إلى اتجاهات متعددة في إيضاح مصطلح الاستشراق وإبراز حدِّه تبعا لمواقف أصحابها من الظاهرة الاستشراقية. ففي الوقت الذي يذهب بعضهم إلى اعتبار الاستشراق ميدانا علميا من ميادين الدراسة والبحث، يتجه آخرون إلى اعتقادهم أنه مؤسسة غربية ذات أهداف متعددة، في حين يرى اتجاه آخر أن الاستشراق ظاهرة طبيعية تولدت عن حركة الصراع بين الشرق والغرب، أو في فهم أضيق نطاقا، بين الإسلام والمسيحية. وجماع هذه الاتجاهات تندرج في قراءة الظاهرة الاستشراقية من زاويتين.

فالذي رأى الاستشراق من زاوية معرفية اعتقد الاستشراق هو معرفة الغربيين بالعالم الشرقي، أو هو اتجاه الغربيين للبحث أو التخصص في الشرق ويشمل طوائف متعددة تعمل في ميادين الدراسات الشرقية وتجمع بين الانقطاع إلى درس بعض ما يخص شعوب الشرق من علوم وفنون وآداب وديانات وتاريخ مثل الهند وفارس والصين واليابان، والعالم العربي وغيرهم من أمم الشرق[1].

---

1 – عفاف صبرة : المستشرقون ومشكلات الحضارة. دار النهضة العربية.القاهرة 1980. ص 9 .

وبين الوقوف على القوة الروحية والأدبية الكبيرة التي أثرت في تكوين الثقافة الإنسانية، وهو أيضا تعاطي الحضارات القديمة، أو هو تقدير شأن العوامل المختلفة في تكوين التمدن في القرون الوسطى[2].

ومن كانت قراءته للظاهرة الاستشراقية من زاوية سياسية اعتبر أن الاستشراق هو جهود الغربيين لمعرفة الشرق بإصدار تقريرات حوله ووصفه وفهمه بأسلوب متميز للسيطرة عليه والاستقرار فيه وحكمه؛ أي ظاهرة ثقافية نتجت أساسا عن توسع آفاق المعرفة الأوربية ومحاولة العقل الغربي فهم الآخر والتعامل معه أملا في احتوائه وتوجيهه ثم الهيمنة عليه[3]، فهو بإيجاز أسلوب غربي للسيطرة على الشرق واستبنائه وامتلاك السيادة عليه[4].

بيد أن ما ينبغي الإشارة إليه هنا هو الخروج عن إطار الدلالة الجغرافية للمصطلح؛ حيث لم يعد مصطلح الشرق قابعا في حيزها؛ لأن الاستشراق أخذ بعدا ودلالة ثقافتين حدث بينهما تواصل تاريخي أعقبه تصادم قوامه دلالة أيديولوجية. أضفت على جدلية الدرس النقدي للخطاب الاستشراقي ديمومة حداثية صاغها مشهد الصراع السياسي المعاصر، وحركة التحرر التي غمرت شعوب العالم الثالث.

وعلى سبيل المثال أثناء حرب التحرير الجزائرية، أثر موضوع الاستشراق بشكل خاص، وكان مرتبطا بالضرورة بالظاهرة الاستعمارية؛ لأن عددا كبيرا من المستشرقين كان مرتبطا بالمجتمعات الاستعمارية وإدارتها وقراراتها، ارتباطا ينكشف في تجليات الأداء الوظيفي للمستشرقين.

العلاقة الجدلية بين الاستشراق والاستعمار:

كثير من الدارسين العرب والمسلمين يغيب عن أذهانهم تلك العلاقة الجدلية بين الاستشراق والمستشرقين وبين الاستعمار الأوربي خاصة والغربي عامة لبعض

---

2 - من محاضرة ألقاها المستشرق ميكائيل أنجلو جويدي في الجمعية الجغرافية الملكية بالقاهرة تحت عنوان (علم الاستشراق وتاريخ العمران) نشرتها مجلة الزهراء في عددها الصادر في ربيع الأول 1347هـ.

3 - إدوارد سعيد: الاستشراق، ترجمة: كمال أبو ديب. مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت ط2، 1984، ص 39 ـ د. شكري النجار: لم الاهتمام بالاستشراق. مجلة الفكر العربي. عدد 31. 1983 ص:71.

4 - محمد أركون في حوار أجراه معه الدكتور عبد الغني أبو العزم. مجلة الفكر العربي. عدد 31. 1983. معهد الإنماء العربي للعلوم الإنسانية. بيروت. ص: 315.

البلدان العربية والإسلامية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا؛ غيابا كليا أو جزئيا وكلا الموقفين مؤسس على وهم في فهم هوية الاستشراق، وبواعثه الحقيقة، كمنظومة استراتيجية في الصراع التاريخي الحضاري بين أيديولوجيات متزاحمة بشريا وجغرافيا، كما نوهنا سابقا.

لقد وجد الغربيون أنفسهم إثر الهزائم التي منوا بها عقب فلول الغزو الصليبي على بلاد الإسلام في غضون القرن الحادي عشر الميلادي؛ مدعوون إلى تغيير استراتيجيتهم في الصراع الحضاري بينهم وبين الشعوب التي اكتسحها الإسلام؛ فلم ييأس هؤلاء من العودة إلى احتلال بلاد العرب والمسلمين. بيد أنهم وجدوا أنفسهم في حاجة ماسة إلى معرفة وفهم عادات وتقاليد هذه الشعوب[5]؛ التي أثارت شره العسكروت واللاهوت الغربيين إلى بسط السيطرة السياسية والاستيلاء العسكري، فاتجهوا إلى دراسة بلاد العرب والمسلمين وشعوبها في كل شؤونها من عقيدة وعادات وأخلاق وثروات، ليتعرفوا على مواطن القوة فيها فيضعفوها وإلى مواطن الضعف فيغتنموها[6].

وهذا جلي في دعوة القديس لويس ملك فرنسا وقائد الحملة الثامنة على مصر التي انتهت بهزيمته ووقوعه في الأسر، وبعدما قدم فدية مالية كبيرة لفك أسره وعاد إلى فرنسا؛ دعا إلى ضرورة تكتل جهود الأوروبيين لتشويه الإسلام وإفساد عقيدة المسلمين التي هي سر قوتهم وتفوقهم، وأنه لا غنى للأوروبيين عن هذا الغزو الفكري إذا ما أرادوا التغلب على المسلمين الذين لا سبيل إلى التغلب عليهم عن طريق القوة العسكرية.

ولا غرو أن نجد جمهور المستشرقين يضطلع بهذه المهمة؛ إذ شكلوا كتائب استطلاعية لفلول الاستعمار الغربي (الأوروبي) وكاسحات للعقبات الأيديولوجية والفكرية في طريق السيطرة الغربية وتذويب الحواجز النفسية بين الغازي والمغزو، إثر إدراك بعض قادة الغرب لهذا الدور الإيجابي للاستشراق والمستشرقين في خدمة

---

5 - قاسم السامرائي: الاستشراق بين الموضوعية والافتعالية. دار الرفاعي للطباعة والنشر والتوزيع. الرياض. ط1. 1988. ص: 23.

6 - مصطفى السباعي: الاستشراق والمستشرقون مالهم وما عليهم. دار الوراق. المكتب الإسلامي. بيروت. ط2. 2001. ص:22.

ألوان الاستعمار والإمبريالية، كما صرح بذلك وزير خارجية بريطانيا سابقا ((اللورد بلفور)) قائلا: ((إن المستشرقين والمبشرين هم ساعد جميع الحكومات المستعمرة، وعضدها في كثير من الأمور المهمة ولولاهم لتعذر على تلك الحكومات؛ أن تذلل كثيرا من العقبات، ولذلك فإنا في حاجة إلى لجنة دائمة تعمل لما فيه صالح هؤلاء)) [7] .

لأجل ذلك اندفع كثير من قادة الحكومات الاستعمارية الأوربية إلى تشجيع الاستشراق بصور شتى، وأولته دولهم عنايتها وحثت جامعاتها على دراسة قضايا الإسلام والمسلمين، ولهذا نجد المستشرق لويس ((ماتيو لانجليز)) (1763- 1824) يوجه نصيحة أو التماسا من التجمع الوطني بإنشاء ثلاثة كراسي للغات العربية والفارسية والتركية كأبرز الألسن التي تستغرق ثقافات المسلمين ومعارفهم الدينية والاجتماعية والتاريخية منوها بالفوائد العملية التي تعود بها معرفة اللغات الشرقية الحية في مجال التجارة والسياسة الفرنسيتين. كما نصح بتأسيس مدارس خاصة لدراستها، وبإلحاقها بجانب المكتبة الوطنية لما للمخطوطات والكتب من أهمية للدرس، وقد أفلح لويس ماتيو بإقناع التجمع للتصويت في 30 مارس1795 بإنشاء كرسي للغة والآداب العربية في باريس إلى جانب كرسي آخر للتركية والكرواتية وكرسي للفارسية والمالوية، وقد عين أنطوان إسطاف (1758-1838) سيلفستر دي ساسي الابن الثاني لليهودي محرر العقود أبراهام جاك سيلفستر (ت1765) فتولى منصب كأول معلم للغة العربية في مدرسة اللغات الشرقية الحية السالفة الذكر والذي صار مديرا لها عام 1824 وقد شغل منصب المستشرق المقيم في وزارة الخارجية الفرنسية منذ 1806م واستمر عمله بالوزارة ست سنوات بدون مقابل[8].

وقد شكلت مدرسة دي ساسي والتي غدت تعرف باسمه، المخبر الرئيس لإمداد الحكومة الاستعمارية الأوروبية سنوات عديدة مترجمين وأدلة للنفوذ الفرنسيفي البلاد الشرقية[9]. وقد عمل سيلفستر دي ساسي مترجما لنشرات الجيش والقائد

7 - عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني: أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها. دار القلم . بيروت. ط2. 1980. ص:49.

8 - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي. دار الغرب الإسلامي. بيروت. ط1 . 1998 .جزء:6. ص: 9.

9 - أنور الجندي : الإسلام في وجه التغريب . دار الاعتصام. القاهرة. ص: 8/7.

نابليون، وكان هو المرجع الأساس الذي يستشار بانتظام حول جميع المسائل والقضايا المتعلقة بالشرق من قبل وزير الخارجية. ومن قبل وزير الحربية[10]. وعلى غرار ذلك غدا الاستشراق مشروعا اكتشافيا للبلاد العربية الإسلامية، وسائله علمية، وطابعه رومانسي، ومراميه استعمارية، وتعبيراته ثقافية[11].

وقد لعب الاستشراق الفرنسي دورا كبيرا في الاستعمار الفرنسي للجزائر إذ يتكشف لنا في اتجاهين: فني رومانسي، وفكري دراسي، مؤازرين للعسكروت الفرنسي وفلوله الغازية للجزائر.

الحركة الاستشراقية الفنية الرومانسية

إن البرجوازية الفرنسية، وجدت نفسها في موقع حرج، وفي وضع داخلي تحسد عليه، إثر انهيار طموحاتها النابوليونية في الشرق (مصر، وفلسطين)، فاتجهت نحو الجزائر ممثلة في عسكروتها للتعويض عن خسائرها وهزائمها تلك ولتبحث لنفسها عن ((الأنا القومي)) في المواضيع الجزائرية، وتتحسس مجددا عن الافتخار الشوفيني، عن طريق توفير محفزات جديدة، وأحاسيس جديدة للجبروت القومي والمنفعة المادية في آن واحد.

ولقد رافق الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830م عدد من المستشرقين الفنانين والرسامين المغمورين والموهوبين؛ جريا على تقليد حملة نابوليون على مصر، وقد شكل ازدياد اهتمام البرجوازية الفرنسية بمصالحها خارج نطاق الأرض الفرنسية؛ دافعا قويا للحركة الاستشراقية الفنية الرومانسية باتجاه ازدياد الطلب على تصوير المشاهد الجزائرية، وغدت الجزائر بمثابة ((موضة)) للعسكريين وأصحاب المصارف والبرجوازيين الصغار.

وعلى غرار ذلك شكلت الحركة الاستشراقية الفنية الرومانسية، القناة الإعلامية الاستعمارية، التي من خلالها يتم الإشهار بعروض مغرية عن جغرافية الجزائر

---

10 – إدوارد سعيد: الاستشراق. ترجمة: كمال أبو ديب. مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت. ط2. 1984. ص: 146.

11 – عفيف البهنسي: الفن والاستشراق. دار الرائد العربي. بيروت. ط2. 1983. ص:47 وما بعدها.

بخصائصها الطبيعية والبشرية، لتحريك الرغبة في الإقامة في أرجاء هذه الجغرافية الواسعة، وتأسيس الاقتناع لدى الجماهير الفرنسية بضرورة السيطرة على الجزائر إلى جوار المبررات التاريخية الأخرى.

ومن أبرز تجليات الأداء الوظيفي للاستراق الفني للحركة الرومانسية الفرنسية إزاء الحملة الفرنسية على الجزائر، في العمل الفني في أدائه الإغرائي، والعمل الفني في أدائه السيكولوجي الإقناعي ((تشكيل إقناع)). وذلك بنقل مشاهد مثيرة عن البيئة الطبيعية والاجتماعية البشرية، وتمثيل المعارك الحربية وساحات الوغى؛ إلى الأوساط الغربية الفرنسية والأوربية عبر معارض متكررة.

أولا: الاستشراق الفني الإقناعي(السيكولوجي):

كثير من المؤرخين يشيرون إلى أنه قد التحق بالجيش الفرنسي منذ الأيام الأولى للحملة؛ طائفة من الفنانين الرسامين، وظفها الغزاة لتسخيرهم في خدمة أهداف القادة؛ إذ كان يراد منهم تخليد الانتصارات والمعارك الفرنسية للارتقاء بها نحو التاريخية، والتخليد((للمآثر)) التي اجترحها الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري، ورافق كل من [إيزابيه، وتونيبي] الجيش تنفيذا لأوامر وزارة الأسطول البحري، ثم انضم إليهما لاحقا كل من [غيرين، وواشمت، وفيليبوتو، ولانغلوا، ودي بولفيل] وطرحت أمامهم مهمة واضحة هي أن يكونوا بمثابة ((المؤرخين)) للحملة، وتصوير مشاهد المعارك الرئيسية.

بيد أن أعمال هؤلاء الفنانين انحصرت في تكرار صور ((المعارك)) و((الحروب)) على غرار "موتيف" الأمبراطورية الأولى بعد فشل حملة بونابارت التي شخصها كل من [انطوان غروجيروديه، غيرين، وك.فرنيه، ودي تويني، وفرانك] وغيرهم، من حيث بناء التركيب العضوي العام للوحة: الجزء الأمامي يمثل مسرحا للمعارك، والجزء الخلفي يمثل الطبيعة الجزائرية المحلية، ويبدو في كل المعارك انتصار الجندي الفرنسي دائما؛ أي تصوير واقع الحرب الفرنسية ـ الجزائرية كما يرتئيها القائمون على سير المعارك.

ولا غرو أن المخيلة لدى هؤلاء الرسامين؛ كانت تعني تشويه الحقيقة، بما يناقض الواقع، وكانت مهمة معظم هؤلاء، تقوم على الدعاية للحملة الجزائرية على المستوى السيكولوجي في صفوف الشعب الفرنسي عامة، والشرائح المترددة في جدوى الحملة على الجزائر بالنسبة للوضع في فرنسا كلها.

ولقد عرضت لوحات في هذا الاتجاه في صالون العرض عام1831م، التي من مقاصدها تزوير المعارك التي كان يخوضها جيشهم ضد الشعب الجزائري بقيادة الأمير عبد القادر، كما فعل: أنغلوا في لوحته((معركة سيد فريخ))، وجيبير في لوحته((قصف الجزائر))، وغارنيرييه وكريبين لإي لوحتيهما ((معركة نافارين))؛ التي تصور معركة فرنسا مع الأمبراطورية العثمانية، فكانت مخيلة هؤلاء تستخدم دائما ضد الحقيقة في تصوير المعارك وتصوير الجندي الفرنسي منتصرا دائما، والجزائري في صورة المهزوم.

ثانيا: الاستشراق الفني الإغرائي:

فقد قام هؤلاء الفنانون بعرض صور لمناطق شتى للطبيعة الجزائرية، والحياة الاجتماعية، تم التركيز فيها على المرأة الجزائرية؛ مثل ما فعل دي لاكرو في سعيه إلى استحداث عقيدة فنية جديدة، في ألواح ذات ألوان دافئة في موضوعها تتواءم مع المهمة المتعلقة بكشف الخصائص العقلية والنفسية والاجتماعية للبنى التحتية للشعب الجزائري خاصة أو الشعوب الشرقية عامة.

ولا غرو أن تمثله هذا النسق جلي في لوحاته ضمنها مشاهد لحفلات الزواج في المجتمع الجزائري التي كان حضور عنصر المرأة بارزا فيها[12].

لقد انتقل هذا المستشرق الفني الرومانسي من الجو الداكن القاتم في باريس إلى جو الجزائر، حيث نور الشمس يملأ السهول والصحاري، وحيث الحياة الهادئة وحيث الفرح والنور وحيث الجمال الطبيعي والألوان الزاهية كما وصف رحلته كل من"جوبان" و "الازار"، ويعد ديلاكروا من أوائل المستشرقين الفنانين من الحركة

---

12 - لقد فصل رحلة ديلاكروا إلى شمال أفريقيا ((رونيه هويغ)): R .Huyghe Delacroix. pp:256/300.

الرومانسية الذين رافقوا الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م. وقد كانت رسائله إلى أصدقائه والأهالي بفرنسا مثار إغراء للهجرة الاستيطانية وخاصة في رسائله إلى كل من ((بييره)) و((غولير مارده))، والتي استعرض فيها وقفاته بوهران ومدينة الجزائر في طريقه إلى طولون[13].

بيد أن لوحات دي لاكروا شكلت كشفا رائعا بالنسبة للعقلية الإقطاعية الفرنسية اللاهثة عن قضاءات لإشباع رغباتها، حتى غدا حنين بعض الإقطاعيين الذين شعروا بأن الأرض بدأت تميد تحت أقدامهم إزاء التحولات الاجتماعية والسياسية التي تشهدها فرنسا وإثر فشل حملة نابليون بونابرت على مصر في تحقيق حلم الكثير من الفرنسيين، وبدأ هذا الحنين عبر المشاهد المعروضة عن الجزائر وسحرها الأخاذ في المعارض بفرنسا، يتزايد ويتضخم حتى أصبح حاجة ملحة، وخاصة تلك الألواح التي أنجزها في عام 1832، والتي حركت بعض القادة السياسيين والعسكريين وبعض الإقطاعيين، ومطبقات الفلاحين التي تبحث لها عن ربوع، تصوغ لها مكانا في المجتمع الفرنسي، كل ذلك حرك شهية هؤلاء إلى الهجرة الاستيطانية إلى الجزائر، ومارسوا ألوانا من الضغوط على الإدارة الفرنسية لتتجه قراراتها نحو التفكير في الاستقرار بالجزائر، الذي كان مثار جدل حاد في الأوساط السياسية والإدارية الفرنسية.

كما أن لوحات المستشرق الفنان أوغيست روبير[14] شكلت عروضا مغرية لكثير من الإقطاعيين والقادة العسكريين والسياسيين الفرنسيين، إذ أن أوغيست بالرغم من تأثره بسحنة فن "الروكوكو" ذو الملامح الحسية النخبوية؛ فهو يعد أول فنان مستشرق يتناول موضوع "الجواري" الحريم و"العاريات" في تصوير دقيق للخصائص الإثينية لكل امرأة.

إن الرؤية الشوفينية الحسية لروبير في تركيزه على "العاريات" وهتك أستار النساء العربيات المسلمات المقيمات في خدور العفة والحياء المحرمة على الرجال

13 – زينات بيطار: الاستشراق في الفن الرومانسي الفرنسي. ص:226. عالم المعرفة، الكويت عدد 175. يناير 1992.

14 - Delacroix .E. voyage du Maroc. p:24.

الغرباء، وكشف هذه الطبيعة البشرية التي تحيط بها القدسية، والسرية والملاكية الخاصة بالمرأة المسلمة"الشرقية والمغربية" التي كانت تشكل عالما مليئا بالأسرار بالنسبة للأوروبي عامة، فكان روبير بهذا الموتيف الجديد في عالم الاستشراق الغني الداعم لإيديولوجيا السياسة والفن من فوق، يريد أن يتغلغل إلى عمق الظاهرة، ويمر بها ليصل إلى الحقيقة، إلى سر الخدر، والبيوت المقفلة من الخارج، المفتوحة على إيوان تطل منه السماء من الداخل، والنوافذ المسدودة دائما، في ثقافة المسلم، فأضفى بلوحاته نكهة مقدسة على جسم المرأة العربية المسلمة، جذب اهتمام الأوروبيين خاصة إلى هذا الموتيف في لوحة الإنسان العربي"الشرقي- والمغربي".

إن تصوير النساء من أبرز سمات عصر الركوكو، كان من المواضيع التقليدية في البورتريهات الفرنسية، كصور" السلطانات "و" المخطبات "و" الجواري العاريات " التي كانت في جوهرها تمثل روح الطبقة الأرستقراطية الفرنسية، وقد عمل ديلاكرو على تجسيد نزوعها نحو مبدأ المتعة الحسية، فكان يعمل على تصوير حياة البلاط التركي على أنها بؤرة المتعة التي لا تكون إلا شرقية، فيها حيث تقبع المرأة باعتبارها الجزء "الأثير" قدس الأقداس، وهي مركز ضعف الرجل الشرقي، وعليه فقد كان هذا الحيز الداخلي في الحياة الشرقية يشكل عنصرا من عناصر الفضول الرومانسي للاستشراق الفني الفرنسي.

ولقد اعتبر ديلاكوا أن الفرصة الذهبية التي أحرزها لرؤية النساء المسلمات تمت في الجزائر؛ حيث استطاع أن يزور بيت أحد الجزائريين ويصور نساءه داخل البيت، وديلاكروا كان يعتبر أنه لو لم ير النساء الشرقيات حقا فمعنى هذا أنه ما كان ليتصور كليا ماهية الشرق الحقيقي في أكثر عناصره غموضا، وخفية وسحرا، ولما عاد إلى فرنسا بدأ يركب تلك المشاهد التي التقطها من الواقع الجزائري في لوحته الشهيرة ((نساء الجزائر)) معتمدا على الكثير من الرسوم التمهيدية والتخطيطات التي تظهر داخل البيوت الشرقية بما فيها من زينة ولوازم، وقد اشتملت اللوحة على امرأة مستلقية على السجاد، وحسناوين جالستين في غرفة أمامهما ((النرجيلة)) وأباريق القهوة النحاسية، محاولا المزج بين الواقع الجزائري ((الشرقي))

والمرموزات الميتافيزيقية الاستيتيكية ((الميتاستيتيك Méta-esthétique)) الروماني، فاختياره الثلاث نساء، مرتبط بتصوره لمفهوم (Gratia) يمثلن آلهات الجمال الثلاث: ((أهليا ـ أفروسينا ـ وتاليا)) كما الأمر بالنسبة للفلسفة الجمالية اليونانية؛ فالثلاث حوريات هن اللائي يمثلن آلهة الجمال.

وقد كتب ديلاكروا بعد أن قام بزيارة البيت الجزائري في يومياته مشيرا إلى هذا التداعي الصوري في مزجه بين صورة المرأة الجزائرية ((الشرقية الرمز والصورة القديمة للجمال الأسطوري الذي وضب حياة أرستوقراطية القرون الوسطى. فقال في يومياته: ((هذا رائع ، إنهن كما في عصر هوميروس ، إنني أفضل صورة المرأة هذه على كل ما عاداها))[15].

هكذا بدت المرأة الجزائرية المسلمة الرمز في لوحات ديلاكروا وغيره بإيحاءاتها ودلالاتها على نمط حياة الشرق بوصفه نمط دفء وسكينة الروح المنشودة المفعمة بالأناقة والطاعة المطلقة.

وهكذا لعبت لوحات ورسوم و رسائل هذه الطائفة من الفنانين المستشرقين الفرنسيين والأوربيين، الذين رافقوا الحملة الفرنسية على الجزائر من 1830م[16]؛ دورا بارزا في إثارة البرجوازية الفرنسية بمصالحها خارج نطاق الأرض الفرنسية الذي دفع باتجاه ازدياد الطلب على تصوير المشاهد الجزائرية، وغدت الجزائر بمثابة((موضة)) للعسكريين وأصحاب المصارف والبرجوازيين الصغار[17].

الاستشراق الدراسي

لعب كثير من المستشرقين الفرنسيين على وجه الخصوص والأوربيين عامة؛ دور الكتائب الاستطلاعية لحركة الأطماع الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والشمال الأفريقي على حد سواء. فكان الاستشراق يسبق فلول الاستعمار في أي قطر ومصر، ليصبح طلائع جيشه، وأعين أمنه، التي توفر له المادة الكافية للتشكيك

15 - زينات بيطار: المرجع السابق. ص:275.

في قيم الشعوب، والسخرية من تقاليدها ويصور العالم العربي والإسلامي بصورة قبيحة، في أخلاقه وعاداته وآرائه، والنيل من حضارة المسلمين والإساءة إلى تراثهم الفكري[18]، وغدا الاستشراق والاستعمار على وفاق تام؛ فالمستشرق المهتم بالشؤون العربية مثله مثل الجندي أو المستخدم المدني الإمبريالي، وهؤلاء جميعا لهم غرض مشترك، ألا وهو الاختراق والإخضاع والسيطرة والإفساد[19].

وبحكم هذا الارتباط العضوي بين الاسشراق والاستعمار، فق أوكلت للمستشرق مهمة جمع المعلومات، وترجمة النصوص، من النص العربي وإليه، حسب الحاجة، وتفسير التاريخ والأساليب الحضارية والأديان والعقليات والتقاليد وصياغة علاقة الأسر الحاكمة بالشعوب التي تحكمها، ويقوم المستشرق بهذه المهام كخبير يفسر قضايا الإسلام ومظاهر حياة المسلمين لحكومته الاستعمارية، ويعينها على فهم شعوبه وحكمها.

وعليه فكلما توسع الاستعمار وثبتت أقدامه وأحكم سيطرته على شعب من الشعوب الإسلامية كلما زاد اعتماده على الاستشراق كمؤسسة تابعة له تسانده وتدعمه في إدارة تلك الشعوب وتسهل له إخضاعها، وقد أكد هذا الأداء الوظيفي للاستشراق وضرورته للاستعمار المستشرق الهولندي ((كريستان سنوك هورخرونيه C. Snouck hurgronije)) في قوله: ((إن الشريعة الإسلامية موضوع مهم للدراسات الاستشراقية، ليس فقط لأسباب تجريدية(نظرية) متعلقة بتاريخ القانون والحضارة والدين، ولكن كذلك لأهداف عملية: وذلك أنه كلما توثقت العلاقات بين أوروبا والشرق الإسلامي (العالم الإسلامي)، وكلما زاد عدد البلاد الإسلامية التي تقع تحت السيادة الأوروبية ـ كلما زادت الأهمية بالنسبة لنا نحن الأوربيين لنتعرف على الحياة الفكرية، وعلى الشريعة، وعلى خلفية المفاهيم الإسلامية))[20].

---

16 – المرجع نفسه: ص: 276.

17 – منذر معاليقي: الاستشراق في الميزان المكتب الإسلامي. بيروت. ط1. 1997.

18 – برنار لويس: الإسلام والغرب. ترجمة: قسم التأليف والترجمة بدار الرشيد. دار الرشيد. بيروتز ط1. 1994.

19 – مختارات من كتابات: سنوك هورخرونيه(نشرها بوسكي وشاخت مؤسسة بريل في ليدن 1957). ص: 276.

20 – أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي . دار الغرب الإسلامي. بيروت. ط1. 1998. جزء: 6. ص:9.

ولقد كان دور رائد للدراسات الاستشراقية وللمستشرقين قبل الاستعمار وأثناءه وما بعد الاستعمار.

أولا: دور الاستشراق قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر

لقد مهدت فرنسا لاحتلالها للجزائر سنة 1830م بدراسات سبقت ذلك الاحتلال بنحو عشرين عاما، تحولت فيها من مجرد دراسة ((حفريات)) و((آثار)) لعالم اثري قديم إلى دراسة ((عقلانية)) منظمة، ومن ثم تطورت فكرة ((علماء الحملة))؛ أي طبقة المفكرين التي دأب الاستعمار الفرنسي يصحبها في شن حملاته على البلاد الإسلامية وغيرها من المستعمرات كما يتجلى هذا المشهد في حملة نابليون على مصر سنة 1798م، وتطورت إلى ((علماء المستشرقين)) وذلك على يد المستشرق الفرنسي((سلفستر دي ساسي)) ، حتى صارت فرنسا رائدة الاستشراق في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

ففي سنة 1807م طلب نابليون من الكولونيل (بوتان) المهندس العسكري القيام بسياحة استكشافية للجزائر، فجاء هذا المهندس الجاسوس إلى الجزائر سنة 1808م وتعرف على الأسر اليهودية وعلى الأخص أسرة ابن زاحوط التي أعانته على استكشاف الجزائر أرضاً وشعباً وثقافة، وتختلق فرنسا قصة المروحة سنة 1828م ويكون الاستعمار الذي طالما حلمت به فرنسا.

ولقد شكلت أعمال وكتابات كل من: ديفونتين، وبيسونيل، وفانتوردي بارادي النواة الأولى لدور الاستشراق الفرنسي الذي مهد للحملة الفرنسية على الجزائر، وقد شكلت أيضا أعمال المستشرقين الأوربيين والأمريكيين مرجعا مهما لهذه الطلائع الأولى من المستشرقين الفرنسيين وخاصة عندما تأزمت العلاقات بين الجزائر وفرنسا عام 1827م ودخلت العلاقات بينهما مرحلة جديدة إذ دخل فيها تفكير القادة الفرنسيين في الحملة على الجزائر مرحلة الحسم والجد، فاستعانت تلك الطلائع بما كتبه غيرهم من المستشرقين أصحاب ملتهم فترجموا ما كتبه هؤلاء عن الجزائر والجزائريين وخاصة مدونات الرحالة الغربيين الذين وفدوا إلى الجزائر ورصدوا

مظاهر الحياة وخصائص المجتمع وأنماط تفكير الجماهير وعاداتهم ونظم علاقاتهم ككتابات الرحالة الإنجليزي توماس شو ((رحلة في ولاية الجزائر)) وكتابات الإيطالي فيليبو بنانتي ((رحلة إلى سواحل البرابرة))، وكذلك كتابات رنودو وما كتبه بيير دان في وصفه لولاية الجزائر ومدنها ومساجدها ومدارسها وموانئها وجبالها وأنهارها وبحيراتها وجوها ومناخها وخصوبة أراضيها ومنتجاتها الزراعية وقدم لها بخلاصة عن تاريخ الجزائر عامة وخاصة القل وبجاية ووعنابة وجيجل وقسنطينة والجزائر وما نقله الدكتور شو والقنصل شيلروالأديب بانتي[21].

ولقد وفرت كتابات هؤلاء المستشرقين الرحالة الأوربيين ذرائع للأوربيين للاعتداءات المتكررة على الجزائر؛ إذ أسهب هؤلاء في وصف أوضاع العبيد من الأسرى وصفا مشوها[22].

ولما أدرك القادة الفرنسيون عظم هذا الدور الذي يمكن أن تلعبه طوائف المستشرقين، أسسوا مدارس تقوم على هذا التوجه وتكون هذه الطلائع ولعل من أبرز هذه المؤسسات مدرسة اللغات الشرقية بباريس والتي تزعم إدارتا والإشراف المستشرق سلفستر دي ساسي زعيم الاستشراق الفرنسي بلا منازع في ذلك الوقت ويعود إليه الفضل في تخرج الدفعات الأولى للاستشراق والإشراف على تكوين الضباط الذين قادوا الحملة العسكرية على الجزائر، وقد أنفق نصف قرن من عمره في خدمة الاستشراق كما عمل خبيرا ومستشارا في وزارة الخارجية قرابة ست سنوات بدون أجر يعود إليه وزير الخارجية ووزير الحربية يستشيرانه في كل ما يتعلق بالعالم الإسلامي، كما كان يترجم نشرات الجيش وبيانات الحاكم العام الفرنسي نابليون.

ثانيا: دور الاستشراق في مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر:

لقد رافقت ثلة من المستشرقين الفرنسيين والأوربيين الدارسين المتخصصين في قضايا الشرق أو في الشمال الإفريقي الحملة الفرنسية على الجزائر إلى جوار

21 - أبو العيد دودو: الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1855/1830. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. 1989. ص: 9.

22 -أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق. ص: 10.

طوائف المستشرقين الفنانين الرومانسيين. بيد أن دور هؤلاء أثناء الحملة يتجلى فيما يلي:

أولا. دور المترجمين والمستشارين:

فنجد أن البيان الذي وزع على الأعيان الجزائريين عشية الحملة باللغة العربية قد ترجمه أبو الاستشراق سلفستر دي ساسي السالف الذكر، وإثر الاحتلال وجه تلاميذه من المستشرقين النابهين للاهتمام بالدراسات العربية في الجزائر[23]، وكان على رأسهم تلميذه لويس برينييه وتوجهت تلك الزمرة إلى الدرس والبحث في لهجات الجزائريين وتعليم الجند والقادة السياسيين والإداريين تلك اللهجات على اختلافها والعامية ليتسنى التعامل مع الأهالي بيسر وسهولة.

وبالرغم من أن دي ساسي لم يزر الجزائر؛ إلا أنه كان عينا ترعى تلاميذه هناك، وقد أشار قبل وفاته سنة 1838م؛ ليكون تلميذه برينييه رئيسا لكرسي اللغة العربية الذي أنشئ بالجزائر غداة الحملة، ليتولى تعليم الجيش والقادة العسكريين والمستوطنين من الفرنسيين والأوربيين على حد سواء، وعلى إثر نجاح الحملة باحتلال مدينة الجزائر، ارتأى للإدارة الاستعمارية الجديدة أنها في حاجة إلى مترجمين لتذليل الصعاب في الاتصال بالأهالي وإقناعهم بضرورة الاستسلام والتعاون مع السياسة الاستعمارية بدعوى أنها تريد مصالحهم، ولقد قام العديد من المستشرقين بهذه المهمة وشكلوا واسطة بين الإدارة الفرنسية والسلطة السياسية والعسكرية وبين السكان الجزائريين الأصليين كما استعانت بطوائف اليهود (الجزائريين) ذوي التجربة بالترجمة بين المسؤولين الجزائريين والأجانب قبل الحملة.

وازداد نفوذ الإدارة الاستعمارية بتوسع سيطرتها على كثير من المناطق والمدن، وازدادت معها حاجتها إلى فريق أخر من المترجمين والخبراء، فأمدتها مدرسة دي ساسي للغات الشرقية بباريس بقوافل من المستشرقين والضباط والعسكريين الذين تعلموا اللغة العربية ولهجات المجتمع الجزائري في تلك

23 – عرفان عبد الحميد: محاضرات في مناهج المستشرقين. ص: 63.

المدرسة والتحقوا بالجزائر، ولم يكن يتحرك قادة الجيش إلا وكان دليلهم هؤلاء الخبراء والمترجمين، وأنشئ مكاتب لهذا الغرض دعيت (المكتب العربي) يتولى إدارته العسكريون المستعربون في المدن والقرى التي تم لهم إخضاعها لسيطرتهم.

ووجدوا أنفسهم محوجين إلى معرفة طبقات المجتمع الجزائري وعاداته وتقاليده ولهجاته وتراثه وأساليب معيشته، وحيال ذلك فقد أدركوا أنهم مندوبون لمهمة أخرى وهي جمع المصادر التي ترصد تلك المظاهر من المخطوطات وترجمتها وإعداد دراسات تعنى بذلك.

ثانيا ـ دور المستشرقين المعرفي والدراسي:

لقد كان للمستشرقين الذين وفدوا إلى الجزائر رفقة الحملة أو فيما بعد؛ دور كبير في تزويد الإدارة الاستعمارية بالمعارف والمعلومات الكاملة عن طبقات الشعب الجزائري من خلال إعداد دراسات أنتروبولوجية وجمع أصناف المخطوطات وترجمتها إلى اللغة الفرنسية، وكان ارتباط الاستشراق بإدارة الاحتلال جليا منذ البداية، إذ انطلقت الإدارة العسكرية والإدارة المدنية الاستعمارية إثر نجاح الحملة في إخضاع مدينة الجزائر لسيطرتها بخبرائها وفنانيها ومترجميها من المستشرقين الذين رافقوا الحملة أو وفدوا لاحقا وانطلق كل فريق من هؤلاء في مجال عمله في معرفة حياة الجزائر العربية الإسلامية، وبدأت آلية الإدارة تتحرك في كل اتجاه وقع تحت سيطرتها، بيد أنها كلما احتيجت إلى فريق آخر من هؤلاء المستشرقين كمترجمين في البداية أو خبراء أنتروبولوجيين، أمدتها المدرسة الاستشراقية للغات الشرقية بباريس ، التي باتت الرافد الأساسي لدعم الحركة الاستعمارية ومكاتبها العربية في الجزائر وغيرها بالمترجمين والمستشارين والمعلمين للجند والمستوطنين طرق وأساليب التعامل من الأهالي الجزائريين على هدي من المعارف والمعلومات التي يصل إليها هؤلاء الخبراء المستشرقين.

ثالثا ـ دور الاستشراق في مجال التعليم:

لقد لعب المستشرقون دورا رائدا على مستوى التعليم إذ اعتنى كثير من المستشرقين الفرنسيين وغيرهم من المدارس الاستشراقية الغربية بتعليم اللغة العربية المهجنة بالعامية واللهجات المحلية لدى الطوائف الممثلة للمجتمع الجزائري يقول فيرون: ((إن الفرنسيين قد فهموا مدى أهمية اللغة العربية وأنها واسعة الانتشار بين الأهالي ورغم عدم مبالات الفرنسيين باللغات الأجنبية فقد اضطروا إلى دراسة العربية الدارجة كما أن البعض قد درس المكتوبة أيضا))[24]، أي الفصحى؛ وذلك لتلبية:

أولا: حاجة الإدارة الفرنسية لتذليل الصعاب والعقبات في تعاملها مع الأهالي الجزائريين.

ثانيا: لتلبية حاجة المستوطنين الأوزبيين في استغلال اليد العاملة الرخيصة وتبديد الحواجز النفسية بينهم وبين الأهالي على اختلاف المستويات والطبقات والفئات.

ثالثا: إبراز اللغة العربية كوسيلة حضارية ذات رمزية لهوية مستقلة وكيان اجتماعي متميز عن هوية المستعمر وإن تقنع بأساليب ماكرة لترويض الشعوب المستعمَرة.إبرازها ـ اللغة العربية. في صور مشينة سلبية.

كما كان لهؤلاء رسالة إضافية وهي العمل على إبراز الهوية الحضارية الفرنسية خاصة والغربية عامة وإشاعتها على أنها قدوة لكل إنسان بما تتوشى به من المبادئ الخادعة والسمات الموهمة للشعوب المغلوبة كما يشخص ذلك المستشرق برنار لويس في قوله: ((إن ما تعودنا عليه في الغرب هو أن يزداد تمسكنا بمثلنا الغربية كلما ازداد اتجاه العرب والشرقيين إلينا، وذلك بجعل أنفسنا مثالا للفضيلة والتقدم الحضاري، فإذا تشبه الشرقيون بنا فذلك جيد والعكس يعد عندنا شرا، فالتقدم هو في محاكاتنا، والتقهقر والسقوط هو هو في عدم التشبه بنا)) [25].

---

24 - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي. جزء:6. دار الغرب الإسلامي. ص: 167.

25 - برنار لويس: الإسلام والغرب. ترجمة: قسم التأليف والترجمة بدار الرشيد. دار الرشيد. بيروت. ط1. 1994. ص: 58.

فعلى غرار ذلك أسندت الحكومة الاستعمارية الفرنسية وأدارتها مهمة تدريس اللغة العربية في المدارس الخاضعة تحت سلطتها إلى مستشرقين وفدوا من فرنسا أو من نواحي أوروبا عامة.

فنجد على سبيل المثال لا الحصر:

ديجا. ج (1894/1824) درس على يد رينو في مدرسة اللغات الشرقية، وعين أستاذا بها للغة العربية وبعض فروع آدابها، وقد أوفدته الحكومة الفرنسية الاستعمارية إلى الجزائر، من أبرز نشاطاته بالجزائر إضافة إلى تعليم اللغة العربية، اعتنى بالتاريخ العام لبلاد المغرب العربي الإسلامي، ترجم خلال إقامته بالجزائر أيام الاستعمار إلى الفرنسية ((تنبيه الغافل وذكرى العاقل)) للأمير عبد القادر رحمه الله تعالى. كما أعد مصنفا حول عرب الأندلس (إسبانيا) ورحلتهم عبر شمال أفريقيا فرارا من بطش الصليبيين الذين أجلوهم عن جنوب غرب أوروبا.

هوداس. و ((1919/1840)) انتدبته إدارة حكومته الاستعمارية بعد أن تخرج في اللغات الشرقية من معهد الدراسات الشرقية بباريس. انتدبته. مديرا لمدرسة وهران حيث درس اللغة العربية واللهجات المحلية، وصنف خلال فترة إقامته مجموعة من المصنفات والأبحاث والكتابات عن الإسلام ومظاهره وتبسيط اللغة العربية للمستوطنين والضباط والإداريين بالحكومة الاستعمارية منها: ((تيسير العربية على الفرنسيين))، و((العقيدة الصغرى)) الذي ضمنه أراء الشيخ السنوسي (1897) وقد أعانه عليه المستشرق فوربيجه، كما أصدر مصنفا في ((تاريخ الباشوات العثمانيين في الجزائر من سنة 1515إلى سنة 1745)) ونشر في حلقات ضمن المجلة الآسيوية الاستشراقية عام 1922 .

فايسيت: قدم إلى الجزائر مبكرا وتعلم العربية واشتغل في حقل التعليم ثم عينا مديرا لمدرسة عربية فرنسية بقسنطينة وهو نوع من المدارس أنشأته فرنسا بهدف بث الثقافة الفرنسية عن طريق العربية الدارجة[26].

26 – نجيب العقيقي : المستشرقون. جزء : 1. ص: 52 وما بعدها.

لويس جاك بريسنيير: (1869/1814) أحد تلامذة رائد الاستشراق الفرنسي سلفستر دي ساسي والذي عمل في الأمر في رصف حروف الطباعة، ثم تابع من بعد دراسته، فأوفدته الإدارة الاستعمارية باقتراح من أستاذه دي ساسي إلى الجزائر فيعام 1835 حيث طبق فيها طريقته لتعليم اللغة العربية، واستطاع أن يعد جحفلا من المترجمين العسكريين الذين لعبوا دورا فاعلا في فترة الاستعمار.

رابعا ـ المستشرق في دور الجاسوس :

كما أن الكثير من المستشرقين لعبوا دور الجواسيس الذين يوفدون المعلومات حول القبائل وزعماؤها وعلاقات ببعضها كما قدموا معلومات حول الطوائف الدينية والسياسية في المجتمع الجزائري.

فنجد المارشال الفرنسي فالي قد كلف ليون روش المستشرق الرحالة الذي وفد إلى الجزائر عام 1832 بعدة مهام جاسوسية في مدينة القليعة لمراقبة مسلمي الحجوط الذين يعملون على نشر البلبلة والفوضى في نواحي الجزائر في نظر المستعمر كما شارك هو نفسه في حملات عسكرية مع المارشال فالي سنة1840، ولقد أشار على الجنرال بيجو الذي أثنى عليه في تقريره إلى وزير الحربية بعد أن تم له الانتصار في حملته على مدينتي تاقدامت ومعسكر عام 1841، باستعمال سلاح الفتوى الدينية لتذليل كثير من العقبات فأرشده إلى أن قوة الجزائريين المسلمين تكمن في تمسكهم بدينهم، وعليه فإن إحراز فتوى من العلماء الكبار المقيمين في تونس تحرم على مسلمي الجزائر محاربة المسيحيين وخاصة وأن الأمير عبد القادر أشار لما يؤيد هذا الزعم في ظاهر كلامه أثناء توقيع اتفاقية تافنة وذلك في قوله: ((إنكم تتحدثون عن دينكم.. لو كنتم مسيحيين...لكنتم من أحسن أصدقائنا، إذ أن القرآن.... يأمرنا بالسلم.... واحترام دين عيسى بن مريم...))[27].

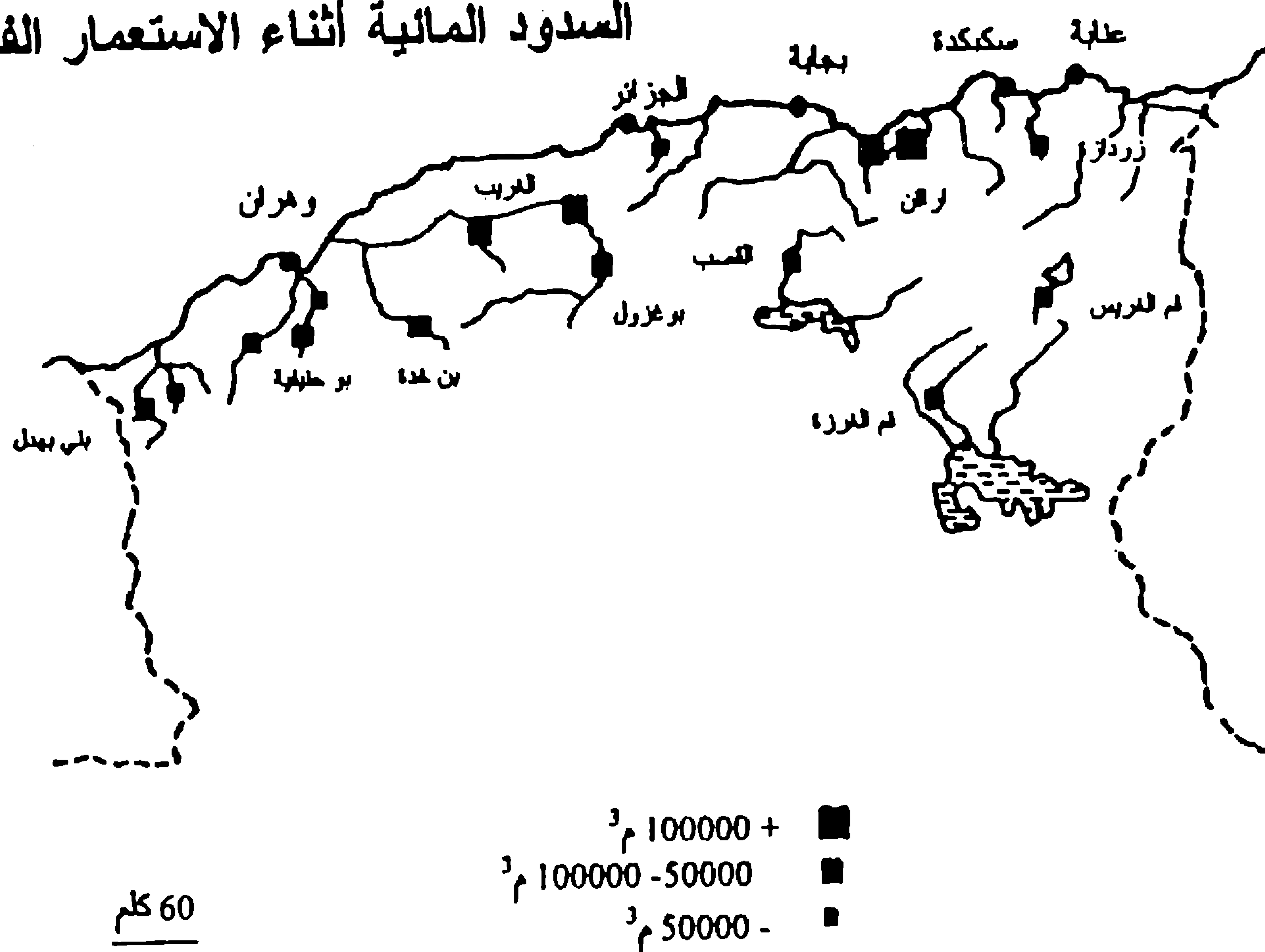
27 - يوسف مناصرية: مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب.(1832 -1847). ص: 37 وما بعدها. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر.1990.

وعلى غرار ذلك فقد وقع اختيار الجنرال بيجو على روش للقيام بهذه المهمة كونه يتقن اللغة العربية ومطلع على عادات وتقاليد الجزائريين المسلمين وكانت له صلات مقوية ومعارف كثيرة مع كبار شيوخ القبائل وقد حصل على ثقة بعضهم لما كان يتظاهر به من مسوح الإسلام.

وقد لعب روش دورا رئيسا في إقناع بعض العائلات بأن دينهم يحرم عليهم محاربة أهل الكتاب، وأن لا يرموا بأنفسهم إلى التهلكة بقتالهم عدوا جسورا لا قبل لهم به عدة وعددا.

وقد استطاع روش بدهائه أن يستميل بعض الطرق الصوفية، كالتجانية؛ إذ أرسل إلى التجاني ليشرح هدف هذه الفتوى والمهمة التي كلف بها، وطلب منه أن يعمل على جمع كلمة رؤساء طريقة الطيبية، وخليفة الزيبان، وأولاد سيدي الشيخ، لإحراز دعمهم، وقد استبشر التجاني بهذه العملية التي كان يعتقد أنها ستجنب أتباعه من المجازفة بأرواحهم في حرب خاسرة ضد الفرنسيين التي يحرض عليها الأمير عبد القادر، معتقدا أن هذا الموقف الذي يندبهم إليه روش سيوفر لهم الهدوء والأمن والأمان. وقد استجاب التجاني فاستدعى مقدمي الطرق المحالفة له واتفق معهم على أن يطلب كل منهم من رئيس طريقته اختيار ممثل له لمرافقة روش إلى تونس لنوال ثقة علمائها فيلبوا طلبه ويحقق مراده، واستطاع بذلك أن يوقع بين الأمير ويحرض ضده بعض القبائل، مما تطلب من الأمير جهدا كبيرا لإصلاح مواقفها.[28]

28 – يوهان فوك: تاريخ حركة الاستشراق ـ الدراسات العربية والإسلامية في أوروبا حتى بداية القرن العشرين. ترجمة: عمر لطفي العالم. دار المدار الإسلامي. ط2. 2001.ص: 152.



SOURCE : JACQUES FONTAINE ET J C BRULE : L'ALGERIE 1986 P 213

شكل: 01

الشبكات المهيكلة للمجال الجزائري
في عهد الاستعمار الفرنسي

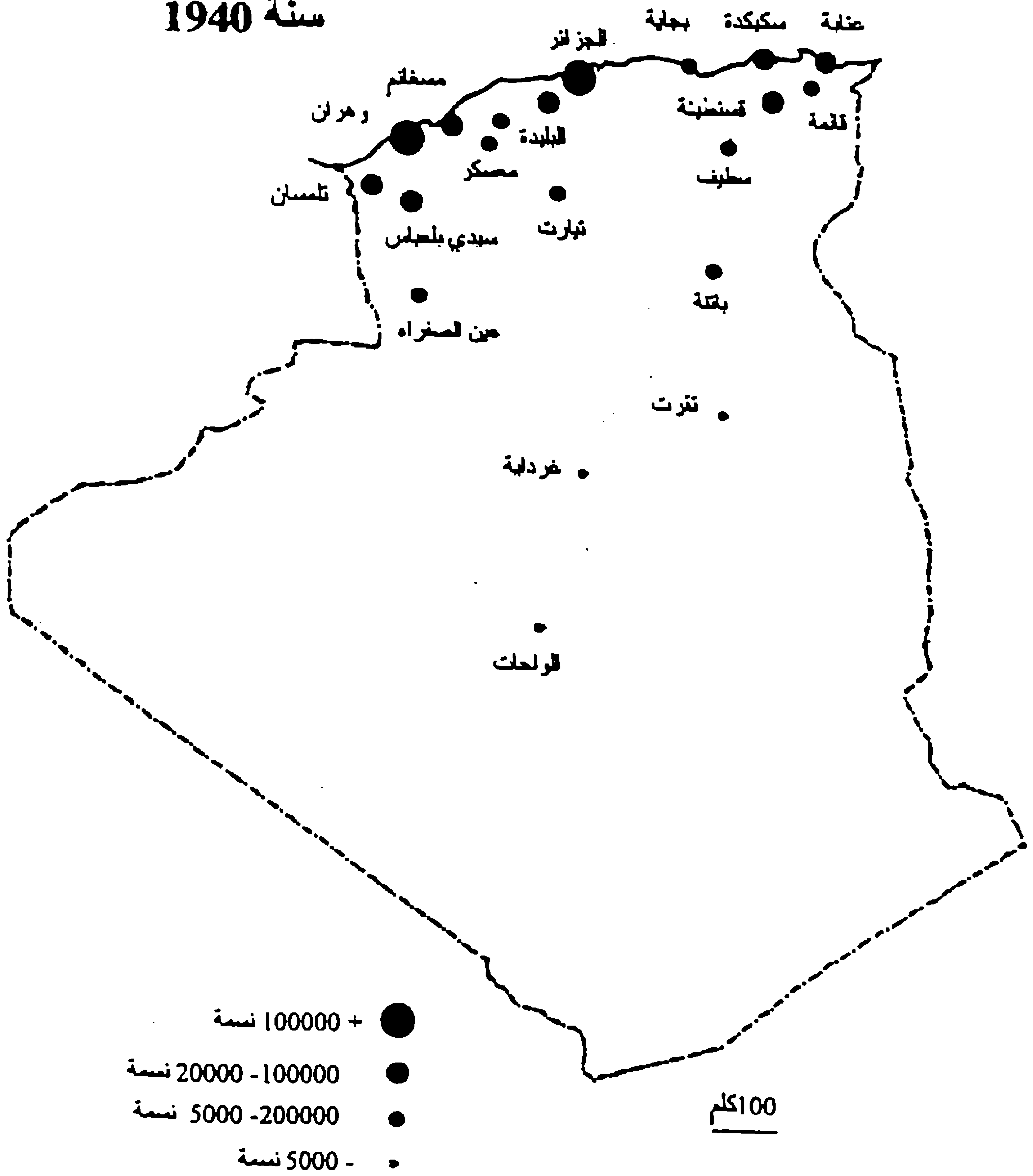
الجزائر
بجاية
سكيكدة
عنابة
وهران
سيدي بلعباس
معسكر
تلمسان
سعيدة
تيارت
بوغاري
الجلفة
الأغواط
المشرية
بشار
سطيف
قسنطينة
عين البيضاء
باتنة
خنشلة
تبسة
الحضنة
بسكرة
شط ملغيغ
الشط الشرقي
تقرت
ورقلة

مدن
مناجم
موانئ
سكة حديدية

37 كلم

شكل02

توزيع المعمرين في المدن الجزائرية سنة 1940



محاور الموضوعات


978-9961-846-16-2 : ردمك
9 789961 846162